الرئيس بافل: الاتحاد الوطني وحده من يستطيع ان يقاتل ويناضل من اجلكم

الموسم الثاني
للانصات المركزي

المرصد AL-MARSAD

marsaddaily.com

السنة 32
الاحد
2025/10/12
No. : 8045

بغداد عمقنا الاستراتيجي
ونحن قوتكم فيها

رؤية عامة

المرصد، مجلة نخبوية عربية الكترونية عامة وورقية، توزع كتداول خاص، تصدر عن مكتب اعلام الاتحاد الوطني الكردستاني وتعتبر الموسم الثاني والامتداد ليومية «الانصات المركزي» والتي صدر العدد الاول منها في ١٢ اذار ١٩٩٤.

تتناول القضايا والموضوعات السياسية والاقتصادية والقانونية والاجتماعية والإعلامية والأمنية.

ويأتي إطلاق المجلة في إطار الاهتمام بمجال تحليل السياسات والإسهام في توثيق المواقف ورصد اتجاهات الاحداث ومآلاتها وتاثيراتها.

الأهداف..

تسليط الضوء بشكل مهني على القضايا الاستراتيجية التي تهم الواقع العراقي والكردستاني والاقليمي والعالمي والمسار الديمقراطي والعدالة والحريات السياسية والمجتمعية، اضافة الى التحديات الاستراتيجية الآنية، والتهديدات المحتملة في مجالات اهتمام المجلة .

الجمهور المستهدف بصورة عامة هم النخبة السياسية والاعلامية ومراكز الأبحاث والتوثيق والجامعات ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام المجلة.

تلتزم المجلة وضع معايير نشر تتناسب مع مكانتها وتاريخها الطويل والطموح الذي تسعى إلى تحقيقه مستقبلاً .

للمجلة موقع الكتروني(marsaddaily.com) يمثل موسوعة اخبارية وتحليلية وبحثية على مستوى المنطقة والعالم من حيث تصنيف وتبويب نوافذ الرصد اليومي، حيث يسهل على الباحث العمل في مجال تخصصه، اضافة الى منصاتنا على الفيسبوك وتيلكرام و تويتر و واتساب لتسهيل الوصول الى مواضيع المجلة اضافة الى اهم الاخبار والتقارير .

وتوجه المراسلات الخاصة بالمجلة على البريد الإلكتروني الآتي:ensatmagazen@gmail.com

رئيس التحرير

محمد شيخ عثمان

٠٧٧٠١٥٦٤٣٤٧

هيئة التحرير

دياري هوشيار خال ... هەڵۆ ياسين حسين ... ليلى رحمن ابراهيم

حسن رحمن ابراهيم

الاشراف الفني

شوقي عثمان امين

المطبعة

احمد غريب قادر

في هذا العدد ....

العراق واقليم كردستان

الرئيس بافل: الاتحاد الوطني وحده من يستطيع ان يقاتل ويناضل من اجلكم

د.عدالت عبدالله: حزب طالباني والدعوة مجدداً إلى سياسات وطنية

سوران داودي : قراءة عراقية لخطاب الرئيس بافل جلال طالباني

ژينەر محمد: الرئيس بافل ..حديث يجسد ما كان ينتظره الجميع

فرست عبدالرحمن مصطفى: "الإنسان أولاً ... الاتحاد الوطني يعيد للسياسة روحها

الرئيس بافل في العاصمة بغداد من اجل تعزيز العلاقات وحقوق المواطنين

الرئيس بافل: سنكون قوة المواطنين في بغداد

قوباد طالباني: بغداد هي العمق الاستراتيجي لإقليم كوردستان

نحن اكبر قوة مدافعة عن حقوق المراة على مستوى العراق

الاتحاد الوطني يرحب بقرار رفع الحظر عن مطار السليمانية الدولي

الاتحاد الوطني يهنئ جامعة السليمانية بحصولها على المرتبة الاولى عراقيا

رئيس الجمهورية: كركوك نموذج للتنوع والتعايش

عباس صحبت عزيز : كركوك تتوشح رداءها الاخضر من جديد

د. فؤاد احمد : الحلول الدستورية أساس الاستقرار بين بغداد وأربيل

رؤى وتحليلات سياسية حول العراق

علي الخفاجي: الوعي الانتخابي وسيلة لرسم ملامح البرلمان المقبل

«معركة بغداد الانتخابية» وخارطة النفوذ بين المكونات

هدى رزق: الصراع الامريكي - الإيراني على أبواب الانتخابات العراقية

عدنان كريمة: نفط أربيل.. والاستثمار الامريكي

أدهم إبراهيم: العقوبات الدولية على إيران وانعكاساتها الخطيرة على العراق

المـرصــد التركـي و الملف الكردي

لجنة نزع الأسلحة تستعد لزيارة أوجلان وهتافات البرلمان تشعل جدلا حادا

هناك حاجة إلى اتفاق يفتح الطريق أمام مسار سياسي واجتماعي ثالث

منظومة المجتمع الكردستاني: تقييمات نيجيرفان بارزاني غير مقبولة!

نحو تسوية تاريخية عادلة: متطلبات واقعية لإنجاح عملية السلام الكردية في تركيا

المرصد السوري و الملف الكردي

مظلوم عبدي: قسد ستلعب دوراً محورياً في الجيش السوري الجديد

عقد على تأسيس قوّات سوريا الديمقراطية

قسد .. الامل وحامل راية حماية كل المكونات والثقافات

معهد واشنطن: آن الأوان لتوحيد الشمال الشرقي الكردي مع سائر الأراضي السورية

رؤى و قضـايـــا عالميـــــة

عبد الرحمن الراشد: لغة الانتصاراتِ الدّعائية

وكالة الفرات : نقطة الانطلاق لإعادة هندسة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

محمد شيخ عثمان : مطار السليمانية بين إغلاق السماء وفتحها

الاتحاد الوطني وحده من يستطيع ان يحارب ويناضل من اجلكم

طاب يومكم

ايها الناخبون الاعزاء والشباب الذين يمكنهم التصويت هذه المرة .

انا هنا اتحدث اليك،

لقد جاء وقت الانتخابات مجددا،هذه الانتخابات مختلفة عن الانتخابات السابقة .

الانتخابات السابقة كانت انتخابات كوردستان حيث كلكم كنتم متحمسين واردتم التصويت ونشكركم على ذلك التصويت،فقد كانت نسبة التصويت في كوردستان اعلى من المناطق العراقية الاخرى واشكركم على ذلك فقد جعلتم اصوات الاتحاد الوطني الكوردستاني تزداد بنسبة ٩٣٪ .

انا اشكركم واقر هنا بان صوت اكثر يعني مهام خدمية اكثر .

هذه الانتخابات مهمة بقدر سابقتها،لا تسمحوا لاحد ان يقول لكم خلاف ذلك،لماذا هذه الانتخابات مهمة؟ لانها انتخابات مجلس النواب العراقي حيث شئنا ام ابينا فان القرارات المهمة والصعبة تتخذ في بغداد،لذا من الضروري قبل ان اتحدث لكم عن المشاريع و برنامج الاتحاد الوطني الكوردستانى ان ادعوكم الى ان تاخذوا هذه الانتخابات على محمل الجد فهذه انتخاباتكم واذهبوا الى التصويت و صوتوا للطرف الذي بامكانه انجاز المهام في بغداد .

ربما يتساءل البعض وربما تتساءل انت: لمن اصوت؟

أنت تدرك جيدا لمن يجب أن تمنح صوتك، لكن دعني أساعدكم على التذكّر: انظروا إلى ما حققه الاتحاد الوطني الكردستاني خلال السنوات الأخيرة، وإلى أين وصل ؟

والأهم من ذلك، من هو الطرف الذي يملك أصدقاء حقيقيين في بغداد، ويستطيع إنجاز المهام هناك، ويُسمع صوته ويُحترم رأيه؟

انا باعتقادي انكم تعرفون اكثر مني ان هذا الطرف هو الاتحاد الوطني الكوردستاني فنحن عندما نقول شيئا ننفذه .

ايها الاعزاء..

ليس من قبيل الصدفة أنه كلما حدثت أزمة في السليمانية أو في عموم كردستان، كان أول باب يطرقه المواطن هو باب الاتحاد الوطني الكردستاني، كذلك عندما تقع مشكلة أمنية، يلجأ الناس إلى الاتحاد الوطني، وحين يواجه الطلبة مشاكل وعقبات، يقصدون الاتحاد الوطني، وكذلك المعلّمون والمدرّسون، حين يتظاهرون أو يضربون عن الدوام، يجدون في الاتحاد الوطني مرجعهم ومكان ثقتهم.

حدث لي أمر غريب، عندما أضرب المعلّمون ذهبت إليهم لأستمع إلى مطالبهم، فوجدت امرأة غاضبة جدا - وكان غضبها محقّاً فالجميع غير راضٍ عن أوضاع المعلّمين-.

قالت لي: أنت وحدك تستطيع حل هذا الأمر.

فسألتها بهدوء: ولمن أدليتِ بصوتك في الانتخابات السابقة؟

أجابت: صوّتّ لطرفٍ صاخب... كثير القول، لكن بلا عمل

ابتسمت وقلت: ولماذا لا تلجئين إلى ذلك الطرف الآن؟

فأجابتني: يا بافل، ذلك الطرف لا يستطيع فعل شيء.

فقلت لها مبتسماً: إذن، لماذا تهدرين صوتك ؟

أرجوكم، لا تُضيّعوا أصواتكم، امنحوها لشخص او حزب لا يتهرّب من المسؤولية، ولايهاب النضال أو المواجهة من أجل ضمان حقوقكم.

قد يقول البعض الكثير ضد الاتحاد الوطني الكردستاني، لكن لا أحد يستطيع أن يتّهمه بالخوف.

ايها الاعزاء ..

نحن قوتكم في بغداد،فقضيتنا في بغداد اكبر بكثير من الرواتب.

الرواتب هي جزء اساس من هذه المشكلات،فقضيتنا هي كوردستان وحقوق الكورد،والتعايش المشترك،سياسة دولية تتفهم التغيرات التي تحدث اليوم في العالم.

قبل عام اخبرتكم بما سيحدث بين اسرائيل وايران،والى اين تتجه اسعار النفط وماهي مخاطر ذلك على كوردستان؟

اسالكم: لماذا الاحزاب الاخرى لاتدرك هذه الامور؟ماهو برنامجها لحل كل ذلك؟

ماذا رايتم من امور جديدة من قبل الاحزاب الاخرى؟

وهل سمعتم ببرامج جديدة منهم؟

ام انهم مازالوا يقولون صوتوا لنا بسبب هذا وذاك ويطلقون وعودا عجيبة ويقولون اذا لم تصوتوا لنا لايمكن ممارسة السياسة وحين يتازم الوضع من يذهب الى بغداد؟

ومن باسطاعته انجاز المهام وتامين رواتبكم؟

من باستطاعته الرد على الميليشيات؟

قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني

شئنا ام ابينا فان القرارات المهمة والصعبة تتخذ في بغداد

انتم تعرفون جيدا من الطرف الذي لم يبع ارض كوردستان اي عدو او حليف.

من كان يدافع عن اخوتنا في اجزاء كوردستان الاربعة؟

من كان طرفا رئيسا في السلام الدائر بين الكورد حالياسواء في سوريا و تركيا و العراق.

الاتحاد الوطني الكوردستان الان مختلف كثيرا عن الاتحاد الوطني في السنوات الماضية.

الاتحاد الوطني الكوردستاني هو ذلك الاتحاد الذي اردتموه دوما

الاتحاد الذي اسسه مام جلال ورفاقه المناضلون.

الاتحاد الذي يناضل ويحارب من اجل ضمان حقوق الكورد و كوردستان ولن يتراجع الى الوراء.

فهو الاتحاد الذي اوصل كركوك، رغم التهديد الكبير الى ما هي عليه اليوم، حيث لاتقارن اليوم مع كركوك ماقبل اربع سنوات .

انظروا الى المكونات كيف تتعايش فيما بينها والى المشاريع التي تنفذ لجميع المناطق فهذا هو اتحاد مام جلال، واكمال برنامج مام جلال .

نحترم نهج مام جلال ونقتدي به ونتعلم منه لكن الاهم من ذلك ان نكمل برنامجه.

كلما ازدادت قوتنا في بغداد، سنجعل كردستان اكثر ازدهارا.

كلما ازدادت قوتنا في بغداد، ستتحسن أوضاعكم بشكل أكبر.

هدفي أن نحمي أطفالكم من المعاناة التي تحملتموها.

وما لا تستطيعون الحصول عليه اليوم،ان تحصلوا عليه ويحصل عليه اطفالكم ايضا في المستقبل.

كوردستان اليوم تحتاج الى ما تريده دولة اوروبية

فهي تريد الحرية، الاحترام، الامان ،عندما تعمل من حقك ان تتسلم راتبك.

وعندما تتخرج بعد الدراسة يجب ان تحصل على عمل.

يجب ان تتوفر لك المياه والكهرباء.

فهذه امور بسيطة واتعجب انه بعد كل هذه السنين لاتتوفر هذه الخدمات،ولكن الاتحاد الوطني الكوردستاني سيوفرها لكم.

الاتحاد الوطني هو الحزب الوحيد في كوردستان المقدسة

له علاقات مع جميع الاطراف والمكونات المختلفة في بغداد

فعلاقاتنا جيدة مع الجميع، لماذا؟

من اجل خدمتكم وخدمة كوردستان،ومن اجل ضمان حقوقنا.

ترى اي طرف اخر يملك هذه العلاقات وبامكانه الذهاب الى بغداد وتامين احتياجاتكم؟

ايها الاعزاء..

هذه الانتخابات اسهل بكثير من الانتخابات الاخرى،فالتركيز في هذه الانتخابات على بغداد والعراق.من باستطاعته العمل في بغداد من اجلكم؟

والله الامر واضح، وانتم تعرفون ذلك.

هناك مجموعة من الشباب الاذكياء والمخلصين والمفعمين بالحماس الذين يصوتون لاول مرة، لمن تصوتون؟

الاتحاد الوطني هو الطرف المؤثر في بغداد، ويستطيع إنجاز المهام هناك

تصوتون لطرف تقليدي كان جزءا من المشاكل التي تعانون منها؟

ام تصوتون لحزب متجدد؟

حزب استطاع خلال السنوات الماضية انجاز امورعديدة بنظام معاصر دون تكابر ودون تنصيب نفيه فرعونا.

نحن جزء منكم ... نحن الاتحاد الوطني الكوردستاني فالبيوت الطينية هي منازلنا ، والى الان حين اتجول في السليمانية من يحييني ويهدينى القبل هم سائقو سيارات الاجرة وسيارات الحمل و الحافلات ، وليس سائقو الروز رويس و اللامبورغيني فهم تابعون لاطراف اخرى..

ايها الشباب .. اخواتى اخواني ..

انتم لا تصوتون لليوم فقط ، بل لمستقبلكم واطفالكم وازواجكم وذويكم ولوالديكم حين يشيخان وقد قدما لكم كل هذه الخدمات .

عليكم ان تعيروا هذه الامور الاهتمام واود ان تتوجهوا بقلب وعقل صافي الى التصويت للجهة التي تؤمنون بها وتؤمنون بانجازاتها .

من باستطاعته حماية وحدة العراق؟

ممن يطلب حماية وحدة العراق؟

اي حزب ؟ الحزب الذي يذهب كل مرة لحل المشلات بين الاقليم والعراق ام الاطراف الاخرى، التي اما تتهرب من المسؤولية او تخلق المشكلات.

تعرفون جيدا ما هو الجواب على هذا السؤال؟

ايها الاعزاء...

مع الاسـف تتقوى بعض الاطـراف بهذه الدولة او تلك،مشكلات العراق تحل بنا نحن بالكورد،العراقيين،الايزيديين ،التركمان، المسيحيين ومكونات العراق كافة،لماذا نبتعد ونتوجه الى هنا وهناك؟

ما يحتاجه العراق اليوم هو برنامج وطني، برنامج عراقي،فالعراق ليس تابعا لاحد ويجب ان يرى نفسه مقدسا،ان لاينسى العراق كم هو عظيم.

العراق يجب ان لا ينسى انه مخترع الرياضيات وان شعبه فيما يلبس الحرير ،بعض الدول من حولنا كانت تعيش في الكهوف.

جزء من نضالنا في العراق هو احترام الدستور العراقي،فهذا الدستور كتبناه نحن معاولم نحتاج الى دعم اي دولة خارجية وعلاجه ايضا يحتاج الينا.

جميع مشاكل الدستور وجميع مشاكلنا ستحل بالدستور العراقي.

ويجب ان نناضل من اجل ذلك بدءا من المادة ١٤٠الى ضمان حقوق بيشمركتنا وكلها مكفولة في الدستور.

الدستور العراقي دستور مقدس وليس قائمة طعام في احد المطاعم تنتقي منه ما يعجبك.كلا، فهو دستور العراق ويجب تطبيقه كما هو.

نحن قوتكم في بغداد وعندما نقول شيئا ننفذه

قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني

ايها المناضلون الاعزاء..

كانت عندنا مشكلة الرواتب واستطعنا حلها لكم بسرعة،ولكن هل هذا كاف؟ كلا، ليس كافيا.

كنا طرفا اساسيا في استئناف تصدير النفط وهذا ليس كافيا ايضا.

ايها الاعزاء..

امامنا مهام اخرى عديدة،فهذه الاتفاقات يجب ان تكون متينة ولا تخضع لاهواء هذا وذاك.

يجب ان تعامل قوات البشمركه مثل الجيش العراقي من ناحية الرواتب والامتيازات وكذلك قوات الاسايش والشرطة.

انظروا الى السعودية ايها الرفاق،ماذا فعلت السعودية خلال السنوات الاخيرة؟

تبتعد عن الاعتماد على النفط فهل اصيبوا بالجنون؟ كلا،بل يدركون جيدا انه ياتي يوم وينفد النفط.

هل يتحدث احد معكم حول هذه المسائل؟

وماهي برامج هذه الاطراف؟

الاتحاد الوطني الكوردستاني لديه برنامج لكل هذه الامور،من مركز التكنولوجيا الى الذكاء الاصطناعي والطاقة المتجددة.

لدينا العديد البرامج التي ان لم نبدا بها من الان فلن نحتاج الى المظلة بعد انتهاء المطر.

تعلمون ان هناك سؤالا يوجه لي كثيرا، لما لاتشكل حكومة كوردستان؟

اؤكد مرة اخرى ان الاتحاد الوطنى يهدف الى خدمتكم وانا وعدتكم باسم الاتحاد الوطنى الكوردستاني باسم حزب الشهداء، باسم حزب مام جلال والمناضلين و قطعنا عددا من الوعود لكم،فان لم اصل الى قناعة حول المناصب والاتفاقات التي تبرم مع الاطراف الاخرى، وان لم اصل الى قناعة ان هذه الحكومة تختلف عن سابقتها

وان لم اصل الى قناعة ان هذه الحكومة ستختلف عن سابقتها.

وان لم يكن بمقدورنا تنفيذ وعودنا كما يجب فكونوا على يقين ان تشكيل الحكومة ستتاخر اكثر.

لاتعاتبونا على ذلك، بل قدموا لنا الشكر،باننا مثل الاطراف الاخرى لا نتحدث فقط ولانعطي وعودا كاذبة وليس في برنامجنا ابدا هذه المسائل.

اجدد التاكيد ان الاتحاد الوطني الكوردستاني عندما يعطي وعدا ينفذه،لن نشارك ابدا في حكومة لاتستطيع خدمتكم،او حكومة تخدم هذا الطرف او ذاك، لن نفعل ذلك.

الاتحاد الوطني استطاع خلال السنوات الثلاث الماضية درء العراق عن مشكلات كبيرة جدا ومن سفك الدماء.

الاتحاد الوطني واصدقاؤه استطاعوا ان يبعدونا عن شظايا النيران التي اندلعت حولنا.

الاتحاد الوطني الكوردستانى هو من يتواجد الثلاثاء في الولايات المتحدة ويوم الخميس يتواجد في طهران والجمعة في موسكو والاثنين في بريطانيا.

لا تضيعوا أصواتكم، امنحوها لمن لا يتهرب من المسؤولية

هذا هو حزب مام جلال ونهج مام جلال.

ايها المناضلون في العراق، في بغداد والموصل وشنكال

الاخوات والاخوة الشيعة والسنة والمسيحيون والتركمان

نحن حزب مام جلال.

ان كنت مسيحيا، تركمانيا شيعيا او سنيا نحن ننظر اليكم بعين المساواة ولانريد منكم شيئا غير تقديم الخدمات لكم.

فانتم تعرفون جيدا اية جهة تسلمت المشاريع هذه السنوات واية جهة نهبت الاموال في بغداد خلال السنوات الماضية.

هل سمعتم مرة ان الاتحاد الوطني فعل هذا؟كلا، ولن تسمعوه ابدا.

انظروا الى كركوك كم وضعها مختلف اليوم،وكيف تعيش مكوناتها بسلام فيما بينها.

هذا هو هدفنا لكل العراق، فكم كان العراق قويا نحن نشعر بسعادة اكثر وكم كان العراق قويا ستكون كوردستان قوية اكثر وكلما ازدادت كوردستان قوة فان العراق سيقوى اكثر.

نحن اخوة ولانحتاج الى البحث عن اخوة واخوات اخرين في الخارج.

لتكن لنا علاقات جيدة مع كل الاطراف والدول فهذا من حقنا،ولكن ما اود التاكيد عليه اليوم و ضروري هو نشوء حركة وطنية بعيدا عن التدخلات.

العراق للعراقيين، الكورد لكوردستان.

وان نعمل لهدف واحد وهو السير بالعراق الى امام.

هذا العراق المقدس مخترع الرياضيات والادوية وعلم الفلك.

لماذا ننسى كل هذا؟

فنحن اعظم بكثير مما يتصورة البعض.

لاقوله بشكل اوضح : يجب ان نكون مركز القرار،ان يكون بين الكورد والعرب، السنة والشيعة، التركمان والايزيديين ،مع اخوتنا الاعزاء المسيحيين.

فمركز العراق هو نحن وليس اي دولة اخرى.

ايها المناضلون الاعزاء

سبق وقلت لكم مرتين والان اود تكراره لمرتين لتذكيركم.

الاتحاد الوطني الكوردستاني هو الوحيد الذي يستطيع ان يقاتل ويناضل من اجلكم.

الان تريدون ان تعرفو لمن تصوتون؟

صوتوا للاتحاد الوطني الكوردستاني..القائمة ٢٢٢

بافل جلال طالباني

رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٠٢٥/١٠/٦

يەكێتیی نیشتمانیی کوردستان
PATRIOTIC UNION OF KURDISTAN
19 75
Peace Democracy Human Rights And Self Determination

قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني

٢٢٢

لانهاب النضال أو المواجهة من أجل ضمان حقوقكم

حزب طالباني والدعوة مجدداً إلى سياسات وطنية

لم يكن موقفًا مفاجئًا عندما أشار الرئيس الحالي للاتحاد الوطني الكردستاني، بافل طالباني، وهو الابن الأكبر للرئيس العراقي الراحل جلال طالباني، في كلمته الخاصة بانطلاق الحملة الانتخابية لكيانه السياسي في هذه الانتخابات، إلى أن العراق هو عراقنا جميعًا، عراق كل المكونات والقوى السياسية والمجتمعية، وأن هذا البلد هو بلدنا الذي نعتز به ونحميه ونعدّه عمقًا استراتيجيًا لنا، بحيث لا نحتاج أبدًا إلى أي شكل من أشكال الاستقواء بالخارج، طالما أن بغداد هي العاصمة والحاضنة لكل عراقي.

هذه الآراء هي بلا شك مستوحاة من فكر ونهج الرئيس الراحل جلال طالباني، والتأكيد عليها مجددًا لا يأتي من فراغ، بل نابع من ديمومة جدوى تطبيقاتها في الواقع السياسي والمجتمعي للعراق، فضلاً عن تراكم خبرات قيادات هذا الحزب وإلمامهم بسبل بناء العراق على أسس راسخة وقوية قابلة للصمود والاستمرار.

إن بافل طالباني، وحزبه الذي يحمل راية هذا النهج، يُعدّان اليوم من أقرب الأصدقاء للفرقاء السياسيين في بغداد، ومن أشد المؤيدين لانتهاج سياسات وطنية والحفاظ على استقلالية القرار السياسي العراقي، وجعل بغداد عاصمة سياسية قوية في المنطقة. كما أكد هو بنفسه في كلمته حين قال: إن بغداد، رغم التدخلات والمؤامرات، تبقى – شئنا أم أبينا – مركزًا رئيسيًا لاتخاذ الكثير من القرارات المهمة والصعبة المتعلقة بالعراق والمنطقة ومصيرهما. ونحن إذ نؤمن بالتعايش، علينا أن نواصل هذا المسار الذي يمثل برنامج «مام جلال» ونهجه السياسي في العراق، وأن نتعلم منه؛ ذلك النهج الذي تجسّد دائمًا في تعزيز الهوية الوطنية، والوفاق، والتعايش، والسلام، وبناء العلاقات الوطنية المثمرة.

ولاسيما إذا ما علمنا أننا، بقدر قوتنا في بغداد، سنجعل إقليم كردستان أجمل وأفضل، فما بالك إذا كان إقليمنا، كردستان، بحاجة أساسًا إلى تدعيم موقعه وحقوقه الدستورية، ومتابعة ملفاته العالقة، إلى جانب حاجته إلى الحرية والاحترام والأمن والعيش الكريم، حتى لا يعاني أبناؤنا أكثر مما عانوا.

وعليه، فنحن – والحديث لبافل طالباني – نحمي وحدة العراق، بل يُطلب منا دومًا أن نكون كذلك، ونرى أن حل المشكلات بين الإقليم وبغداد هو خير ضمان لوحدة العراق. لذا تجدوننا دائمًا في بغداد، نطور علاقاتنا الوطنية مع القوى السياسية بمختلف توجهاتها وأيديولوجياتها، لأن مشكلات العراق، بما فيها مشكلات الإقليم، تُحلّ بنا نحن، نحن الكرد والعرب وبقية المكونات معًا، لا بالقوى الخارجية.

سوران داودي :

قراءة عراقية لخطاب الرئيس بافل جلال طالباني

حين يؤكد الرئيس بافل جلال طالباني أن «إقليم كردستان يكون قويًا بقوة الحكومة الاتحادية، وأن الحكومة الاتحادية تكون قوية عندما تكون حكومة الإقليم قوية»، فهو لا يرفع شعارًا دبلوماسيًا وانما يطرح رؤيته لمفهوم الدولة العراقية الحديثة على أساس التكامل لا التشضي.

هذه العبارات تتضمن جوهر الفكرة التي أسس لها فقيد الامة مام جلال طالباني في ان العراق لا يمكن أن يُدار بمنطق الغالب والمغلوب او الأقلية والأكثرية ، بل بمنطق الشراكة الوطنية الحقيقية، والتوافق الوطني التي تتجسد في توازن العلاقة بين بغداد وأربيل، كواقعين للسلطة الاتحادية والهوية الفدرالية في آنٍ واحد.

حين يشير الرئيس بافل على أن «الدستور العراقي قادر على حل جميع المسائل العالقة»، فهو يؤكد على الشرعية القانونية والدستورية في مواجهة الفوضى السياسية والتأويلات المتناقضة التي عطّلت العلاقات بين الإقليم

والمركز لسنوات.

عندما يحصر الرئيس بافل جلال طالباني أسباب تفوق الاتحاد الوطني في انتخابات كركوك خصوصا انتخابات مجالس المحافظات عام ٢٠٢٤ بالتعايش والخدمات فهو يوضح للجميع ان اليات العمل السياسي بالادوات السابقة لم تعد كافية وان هناك جيل لا يمكن التواصل معه الا عبر مستلزماته الحياتية.

الخطاب يعكس رؤية الاتحاد الوطني الكردستاني كقوة متوازنة تربط بين هوية كردستان وعمقها العراقي. فالاتحاد لا ينظرالى الإقليم ككيان منفصل، او المركز كسلطة متعالية، بل يعتبر العلاقة بينهما شراكة متبادلة في المسؤولية والمصلحة الوطنية.

من هذا المنطلق، يتعامل الاتحاد مع الملفات العالقة النفط والموازنة والمناطق المتنازع عليها على انها قضايا وطنية لا قضايا كردية حصرا، ويرى أن الحلول الحقيقية تبدأ من الثقة المتبادلة والالتزام بالدستور.

مع وجود الانقسامات الداخلية والاصطفافات الإقليمية، جاء خطاب بافل جلال طالباني كخطاب واقعي وهـادئ بعيدا عن المزايدات السياسية داعيا إلى إدارة الازمات بالحوار المؤسساتي عبر خطاب يوازن بين العاطفة الوطنية والعقل السياسي، ويذكّر الجميع بأن قوة الإقليم لا تعني ضعف الدولة، بل بالعكس: فكلما كانت أربيل قوية ومؤسساتها مستقرة، كانت بغداد أكثر تماسكًا أمام التحديات الإقليمية والدولية.

من طيات الخطاب يمكن قراءة ملامح دعوة غير معلنة إلى عقد وطني عراقي جديد قائم على التكامل الاقتصادي، والتنسيق الأمني، والاحترام المتبادل بين السلطات.

إنها رسالة سياسية ناضجة من قيادةٍ تفهم أن مستقبل العراق وكردستان لا يُبنى على الانقسام، بل على التوازن، والثقة، والدستور.

وهكذا يثبت الاتحاد الوطني الكردستاني أنه ما زال الركيزة الوطنية الأكثر عقلانية واعتدالاً في الساحة السياسية العراقية.

الحفاظ على عراق قوي مهمة مشتركة

ژینەر محمد:

الرئيس بافل ..حديث يجسد ما كان ينتظره الجميع

يعتبر التعامل الصحيح مع السياسة والقدرة على القيادة عاملان أساسيان في قياس شخصية الزعيم والقائد، وهما المعياران اللذان يحددان أهلية أي قيادة لتحقيق مستقبل أفضل لأي مجتمع. فمن خلال السياسة يمكن للسياسي أن يحوّل الأهداف المرسومة إلى مراحل متقدمة وإنجازات أكبر، وهذه النقطة هي الأساس الذي يتميّز به القائد السياسي الحقيقي عن غيره ممن يشاركونه العملية السياسية.

شعار الحملة الانتخابية للاتحاد الوطني الكردستاني كان: "نحن قوتك في بغداد". واستخدام كلمة "القوة" لم يكن مجرد منح الناس والناخبين شعورًا بالقوة كمصدر طاقة سياسية أو وسيلة للنجاح، بل كان أيضًا إشارة إلى قوة الاتحاد داخل العملية السياسية في العراق، وإلى تأثيره على المستويين

الإقليمي والدولي والداخلي. وفي الوقت نفسه، كان هذا الشعار أيضًا انعكاسًا لقوة رئيسه، الذي أثبت خلال الفترة الماضية شأنه شأن الأغنية الرائجة (رئيسه قوي) في مواجهة الأزمات والمشكلات والتحديات، وتجاوزه للعقبات والظروف الصعبة في مختلف الميادين.

في ضوء هذه المستويات الثلاثة من القوة (قوة الشعب، قوة الاتحادالوطني ، قوة الرئيس)، تبدو معالم المستقبل أكثر وضوحًا، ويمكن مسبقاً فصل الأمل عن اليأس ، وأن تُظهر القوى الحقيقية تميزها عن الضعيفة. وهذا ما برز جليًا في رسالة الرئيس بافل جلال طالباني في مستهل الحملة الانتخابية، حين أكد أن القوة في الإتحاد فهكذا قوة الاتحاد الوطني الكردستاني مستمدة من الشعب، وأن القوة الحقيقية في حماية الحقوق والمطالب تتجلى أيضاً في وجود رئيس قوي.

لم تكن رسالة الرئيس بافل جلال طالباني مجرد خطاب رسمي عابر موجه من رئيس إلى شعبه لاستعادة ثقتهم بالاتحاد الوطني الكردستاني، بل كانت بمثابة بيان سياسي شامل قدّمه رئيس قوي لشعبه. فرغم أن المراحل والظروف والأحداث قد تتغير، وربما تتبدل العلاقات والمعادلات السياسية، فإن العهود والرسائل والمبادئ تبقى ثابتة في مكانها، ويظل الاتحاد الوطني الكردستاني أكثر وفاءً لوعوده من أي وقت مضى. في الحقيقة، يمكن اعتبار هذا البيان السياسي للرئيس بافل بمثابة مرآة داخلية لبرنامج وعهود الاتحاد الوطني الكردستاني في الانتخابات المقبلة.

إن رسالة الرئيس بافل، التي استغرقت سبعة عشر دقيقة، تضمنت أكثر من اثنين وثلاثين محورًا عامًا، عرض فيها رؤية الاتحادالوطني وخطته للعديد من القطاعات، وحدد أهدافه المستقبلية في عراقٍ وإقليمٍ آمنين ومستقرين كما تضمنت إشارات لافتة، أبرزها الرقم (٢) الذي تكرر في أكثر من موضع، والذي ارتبط برقم قائمة الاتحاد (٢٢٢)، فترسّخ في أذهان الناس بشكلٍ لافت، حتى دفع الكثيرين إلى التساؤل:

ماذا قال الرئيس في رسالته؟لتكون إجابتنا ببساطة: لقد قال كل ما كنا ننتظره بالفعل.

***ترجمة وتحرير: نرمين عثمان محمد**

فرست عبدالرحمن مصطفى:

"الإنسان أولًا... الاتحاد الوطني يعيد للسياسة روحها الإنسانية

في زحمة الشعارات الانتخابية، وبين ضجيج الوعود التي تملأ الساحات والمنابر، تتراجع أحياناً القيم التي تشكّل جوهر السياسة النبيلة ألا وهي الانسانية. تلك القيمة التي لا تُكتب في البرامج الانتخابية فقط، بل تُترجم في المواقف والممارسات والقرارات. فحين تصبح السياسة طريقاً لخدمة الإنسان، لا وسيلةً للسلطة، يتحول الاقتراع من مجرّد رقم في صندوقٍ إلى شهادةٍ للضمير الحيّ.

من هذا المنطلق، يبرز البرنامج الانتخابي للاتحاد الوطني الكوردستاني بوصفه نموذجا لرؤيةٍ إنسانية شاملة في العمل السياسي. إذ لم يكن الخطاب الصادر عن الرئيس بافل جلال طالباني مجرد حديثٍ عن التنمية والحقوق، بل كان دعوةً إلى إحياء روح المسؤولية الأخلاقية تجاه الإنسان قبل أي شيء آخر.

فقد أكّد الرئيس بافل، في أكثر من خطاب، أن قوة الاتحاد الوطني في بغداد تعني ازدهار كوردستان، ليس بمعناها الحزبي أو الجغرافي فحسب، بل بمعناها الإنساني الأعمق أن تكون قوة الحزب في خدمة الناس لا في تسلّطهم. وأن تكون مشاركته في الحكم وسيلةً لحماية الكرامة لا لتقاسم النفوذ.

إن هذه الرؤية تنبع من مدرسة مام جلال طالباني، الذي آمن أن السياسة بدون إنسانية تتحوّل إلى صراعٍ أعمى على السلطة. واليوم يواصل الاتحاد الوطني هذا الإرث عبر خطابٍ واقعيّ يوازن بين متطلبات الدولة واحتياجات المواطن، بين الإصلاح الإداري والتنمية الاجتماعية، وبين كرامة الإنسان واستقرار الوطن.

وفي زمنٍ فقد فيه الكثيرون بوصلة المبادئ، يذكّرنا هذا الخطاب بأن السياسة يمكن أن تكون أخلاقا حين يكون الإنسان في مركزها.

إنّ ما يميّز خطاب الاتحاد الوطني الكوردستاني في هذه المرحلة، هو أنّه لم يَعُد يتحدث عن وعودٍ كبيرة بقدر ما يدعو إلى إعادة بناء الثقة بين المواطن والدولة، تلك الثقة التي لا تُستعاد إلا عبر الصدق والشفافية والوفاء بالعهد. وهي القيم ذاتها التي تشكّل جوهر الإنسانية في الحكم. فالمواطنة كما تراها هذه الرؤية، ليست انتماءً قانونيا فحسب، بل علاقة وجدانية بين الإنسان ووطنه تُبنى على احترام الحقوق وصون الكرامة وتكافؤ الفرص.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن الإنسانية ليست شعارا انتخابيا في برنامج الاتحاد الوطني بل هي فلسفة عمل. فهي التي تقود مواقفه في الدفاع عن العدالة الاجتماعية، وفي حماية الفئات المهمّشة، وفي تمكين الشباب والنساء، وفي بناء مؤسساتٍ تُدار بروح الخدمة لا بروح السيطرة.

إنها دعوة إلى أن تكون الدولة بيتا للناس جميعا، لا ساحةً لتنازع القوى.

وحين يتوجّه الناخب إلى صناديق الاقتراع، عليه ان لا يختار أسماءً فقط، بل يختار القيم التي يريد أن تحكم حياته. وفي هذا الامتحان الأخلاقي، يصبح التصويت لخطابٍ إنسانيّ مسؤول، كالذي يقدّمه الاتحاد الوطني، موقفا وطنيا وإنسانيا في آنٍ واحد.

فمن يصوّت للإنسانية، يصوّت لمستقبلٍ أكثر عدلاً، ولمجتمعٍ يرى في الإنسان أغلى ثروةٍ وأسمى غاية.

وهكذا، حين تنتصر الإنسانية في صناديق الانتخابات، تنتصر الأوطـان قبل المرشحين، وتربح الشعوب قبل الأحزاب. لأن السياسة التي تبدأ من الإنسان، لا تنتهي إلا بخدمته.

الرئيس بافل في العاصمة بغداد من اجل تعزيز العلاقات وحقوق المواطنين

ويؤكد ضرورة تسريع إجراءات تمويل الرواتب، وتوحيد موعدها مع بقية مناطق العراق

عقد رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني اجتماعا يوم السبت ٢٠٢٥/١٠/١١ في العاصمة بغداد، مع رئيس مجلس الوزراء العراقي السيد محمد شياع السوداني.

وخلال الاجتماع، الذي حضره نزار آميدي عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، ود. خالد شواني وزير العدل العراقي، جرى التباحث حول آخر مستجدات الأحداث في العراق والمنطقة.

إزالة جميع العقبات أمام الاتفاق

كما تطرق الجانبان الى الاتفاق النفطي بين اقليم كوردستان والعراق وإزالة جميع العقبات أمام الاتفاق، ودعا الرئيس بافل جلال طالباني بهذا الصدد، دولة رئيس الوزراء، الى تسريع إجراءات تمويل الرواتب، لكي يتم توحيد موعد توزيع الرواتب في الاقليم مع بقية مناطق العراق.

ضرورة إجراء انتخابات نزيهة وشفافة

وبحث الجانبان كذلك، مسألة الانتخابات المقبلة لمجلس النواب العراقي، مؤكدين على ضرورة إجراء انتخابات نزيهة وشفافة.

وتقدم الرئيس بافل بالشكر الى السيد محمد شياع السوداني، لمصادقته على قرار تغيير اسم مطار السليمانية الدولي الى مطار جلال طالباني الدولي.

خدمة ذوي الشهداء

خدمة ذوي الشهداء في اقليم كوردستان والعراق، كانت محورا آخر من مباحثات الاجتماع، حيث قال الرئيس بافل جلال طالباني: «دولة رئيس الوزراء هو ابن شهيد، لذا يولي اهتماما خاصا بذوي الشهداء، وهذا محل تقدير».

أهمية توحيد المواقف والخطاب الوطني

وبحسب بيان اخر لمكتب رئيس مجلس الوزراء العراقي فقد:استقبل رئيس مجلس الوزراء السيد محمد شياع السوداني، السبت، رئيس الاتحاد الوطني الكردستاني السيد بافل طالباني. وجرت خلال اللقاء مناقشة مجمل الأوضاع في البلاد، وأهمية توحيد المواقف والخطاب الوطني لإدامة الاستقرار السياسي والأمني في عموم البلاد، والمضي بتنفيذ خطط تطوير القطاعات الاقتصادية والتنموية والخدمية، الى جانب تعزيز التعاون والتنسيق بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان العراق لاسيما في ضوء الاتفاق الأخير المتعلق بتصدير نفط الاقليم.

وبحث اللقاء ملف الانتخابات النيابية التي ستجري الشهر القادم، وتوفير الأجواء اللازمة لضمان نجاحها وتحقيق المشاركة الشعبية الواسعة فيها، لتكون نتائجها المعبر الحقيقي عن تطلعات الشعب العراقي.

مباحثات مع القاضي فائق زيدان حول الانتخابات وسيادة القانون

كما واجتمع رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني ، السبت ٢٠٢٥/١٠/١١ في بغداد مع رئيس مجلس القضاء الأعلى في العراق السيد فائق زيدان.

وجرى خلال اللقاء الذي حضره نزار أميدي، عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، والدكتور خالد شواني، وزير العدل العراقي، بحث القضايا المتعلقة بالشؤون القضائية واستقلالية المحاكم وسيادة القانون.

كما ناقش اللقاء الإجراءات القانونية الخاصة بانتخابات مجلس النواب العراقي.

اجراء انتخابات نزيهة تكون في مستوى تطلعات الجميع

واجتمع رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني ، الأحد ٢٠٢٥/١٠/١١ في بغداد، مع الأمين العام لحركة عصائب أهل الحق الشيخ قيس الخزعلي.

وخلال الاجتماع الذي حضره نزار آميدي عضو المكتب السياسي للاتحاد الوطني، ود. خالد شواني وزير العدل العراقي، تم التأكيد على تعزيز العلاقات والتنسيق والتعاون المشترك بين الجانبين، في إطار حماية المصالح العليا.

كما شدد الجانبان على ضرورة إجراء انتخابات نزيهة وشفافة، تكون في مستوى تطلعات الجميع.

سنكون قوة المواطنين في بغداد

عقد رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني السيد بافل جلال طالباني اجتماعا يوم الخميس ٢٠٢٥/١٠/٩ في قاعة الشهيد شهاب بقلاجوالان، مع مرشحي قائمة الاتحاد الوطني الكوردستاني رقم ٢٢٢ لانتخابات مجلس النواب في جميع الدوائر والمحافظات.

وحضر الاجتماع السادة الشيخ جعفر الشيخ مصطفى مسؤول مجلس حماية المصالح العليا للاتحاد الوطني الكوردستاني، ورفعت عبدالله نائب رئيس الاتحاد الوطني الكورستاني ورزكار حاجي حمه مسؤول مكتب الانتخابات.

واشاد الرئيس بافل جلال طالباني خلال الاجتماع بجهود وسعي ومثابرة مرشحي الاتحاد الوطني والذين يعملون بكل اخلاص وحرص لانجاح الاتحاد الوطني وايصال رسالته لخدمة جماهير شعب كوردستان، ودعاهم الى ان يكونوا داخل صفوف المواطنين وخدمتهم بحماس اكبر.

وقال الرئيس بافل جلال طالباني: مهمتنا ومسؤوليتنا جميعا ان نعمل مع مواطنينا من اجل توفير مستقبل اكثر اشراقا لشعبنا، وكما قلنا سابقا بان القوة التي تستطيع الدفاع بثبات عن حقوق المواطنين في بغداد من هي بالتاكيد الاتحاد الوطني، ونحن سنكون قوة المواطنين في بغداد.

بغداد هي العمق الاستراتيجي لإقليم كوردستان

يقول قوباد طالباني إن العمق الاستراتيجي لإقليم كوردستان هو بغداد، لكنه انتقد الحكومة الاتحادية قائلاً: «هكذا لا تدار الدولة». أدلى قوباد طالباني، نائب رئيس وزراء إقليم كوردستان، بهذه التصريحات الأربعاء (٨ تشرين الأول ٢٠٢٥)، في ملتقى ميري بأربيل.

وأضاف: «المشكلة لا تكمن فقط في أن الدستور [في العراق] لا يطبق كما هو، بل هناك العديد من مشاريع القوانين العالقة في بغداد والتي تملأ الفجوات الدستورية. وهذا الأمر يتم في بغداد، وإذا كان الكورد أقوياء في بغداد، فسيكون بإمكانهم سد هذه الثغرات».

كانت جلسة قوباد طالباني في ملتقى ميري مخصصة للمشكلات بين إقليم كوردستان وبغداد.

وقال قوباد طالباني بخصوص قانون النفط والغاز: «إذا كان هناك قانون للنفط والغاز، فلن يكون لكوردستان فحسب، بل سيكون جيداً للبصرة والأنبار أيضاً. كما أنه يمنح البلاد المزيد من الطمأنينة لكي تأتي الشركات العالمية إلى العراق وتعمل دون تردد».

نص الأسئلة وأجوبة قوباد طالباني:

يجب أن نتجاوز ممارسة السياسة بمزاجية

***كيف تقيمون العلاقات بين حكومة إقليم كوردستان وبغداد؟**

قوباد طالباني: هي علاقة شهدت دائماً تقلبات. الآن ونحن جالسون في هذه القاعة، هناك نوع من التنسيق، ونوع من الاتفاق، ولكن قد يكون الوضع مختلفاً غداً. لذا يجب أن نتجاوز هذا القلق، وأن نتجاوز ممارسة السياسة بمزاجية. يجب أن تعود العلاقة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان إلى مبادئ الدستور العراقي والعلاقة المؤسساتية؛ علاقة بين المؤسسات الرسمية، من وزارة إلى وزارة، ومن برلمان إلى برلمان؛ وأن تبتعد عن هذا النوع من العلاقات الذي يكون جيداً في يوم وسيئاً في آخر.

يوم تُقرأ فيه قراءة معينة لقرار، وفي اليوم التالي تُقدم قراءة أخرى. لذلك الآن ونحن جالسون، هناك اتفاق ويجري إعداد القوائم، وسمعنا أخباراً جيدة بأنه ستُصرف الرواتب، لذا الآن بعد أن طرحت علي هذا السؤال، أقول إن الوضع ليس سيئاً.

يجب أن يترسخ فهم لدى المؤسسات الاتحادية بأن العراق دولة اتحادية

***ربما تبدو العلاقات بين أربيل وبغداد أكثر استقراراً الآن، أليس كذلك؟**

قوباد طالباني: هذا المصطلح «العلاقة بين أربيل وبغداد» في حد ذاته، خاطئ؛ الخطأ الأكبر يكمن في هذا المصطلح. عاصمة إقليم كوردستان هي أربيل ويجب أن تمثل كل إقليم كوردستان. وعاصمة العراق هي بغداد ويجب أن تمثل كل العراق.

سؤالي هو هل هذا صحيح؟ لذا أعود مرة أخرى إلى ضرورة العودة إلى العلاقة المؤسساتية وفهم ما أعتقد أنه يجب أن يترسخ في إقليم كوردستان وهو: العمق الاستراتيجي لإقليم كوردستان هو بغداد. نحن كإقليم كوردستان، وبالطبع أنا سعيد لأن حزبي، الاتحاد الوطني الكوردستاني، قد فهم هذا وبذل جهوداً كبيرة لتعزيز موقعه في بغداد، لكي تتم النقاشات والمباحثات حول المصالح العليا لإقليم كوردستان في بغداد، وليس في السليمانية وأربيل. يجب أن نصل إلى هذا الفهم كإقليم بأن عمقنا الاستراتيجي هو بغداد.

من ناحية أخرى، يجب أن يترسخ فهم لدى المؤسسات الاتحادية بأن العراق دولة اتحادية، وأن إقليم كوردستان كيان دستوري له حقوقه ومسؤولياته ضمن إطار الدستور العراقي.

لكن أين تكمن الفجوة؟ الفجوة لا تكمن فحسبُ في أن الدستور لا يطبق كما هو، بل هناك العديد من مشاريع القوانين التي لم يقرّها البرلمان العراقي بعد، وهي ضرورية لسد الثغرات الموجودة اليوم في الدستور العراقي. وهذه الفجوات لا يمكن سدها في أربيل أو السليمانية، بل في بغداد. بقوتنا، بوحدتنا في بغداد، يمكننا سد هذه الثغرات.

لماذا نقول إننا قوتك في بغداد؟

***يجب اتخاذ خطوات عملية بين إقليم كوردستان وبغداد لإيجاد حلول مناسبة لمعظم المشكلات. كيف؟**

قوباد طالباني: هذا صحيح تماماً. نحن الآن في خضم الحملة الانتخابية لانتخابات البرلمان العراقي.

لا أريد أن أجعل من هذا فرصة للدعاية، ولكن انظر إلى خطاب الأطراف السياسية، فكله موجه نحو أن نكون أقوياء في بغداد، وخاصة حزبي الذي يقول: «نحن قوتك في بغداد». لماذا نقول إننا قوتك في بغداد؟ لأن هذه القضايا الكبرى تُحل مرة أخرى في بغداد. نحن سعداء بأن إقليم كوردستان وبغداد قد توصلا إلى اتفاق بشأن استئناف تصدير النفط، يوجد اتفاق، ويوجد توقيع، لكن هذا الأمر ليس مستقراً. العراق لديه مصدر دخل واحد، وهو النفط، لكنه لا يملك قانوناً لتنظيم هذا القطاع. كيف يمكن لدولة كبيرة يبلغ عدد سكانها ٤٦ مليون نسمة أن يكون مصدر دخلها الوحيد ثروة طبيعية كالنفط، ولا يوجد قانون لإدارة هذا القطاع؛ هذه كارثة. لهذا السبب، نحن بحاجة إلى قانون للنفط والغاز يتم إقراره في بغداد، لكي نبتعد عن التفسيرات المختلفة التي نعانيها منذ عام ٢٠٠٧؛ حول ما هي صلاحيات إقليم كوردستان، وما هي صلاحيات الحكومة الاتحادية، وما هي الصلاحيات المشتركة.

أنت نفسك تتذكر، بصفتك مستشاراً، كم مرةٍ سُئلت عن هذه القضايا عندما كنت في بغداد. لذلك، عندما يكون لديك قانون، ويتم إقراره وتطبيقه، حينها تصبح الأمور واضحة ونخرج من مزاجية الأفراد، كأن يقول أحدهم «والله أنا غاضب اليوم ولن أطبقه» و«أنا مسرور اليوم وسأطبقه».

فراغ كبير للكورد والكوردستانيين في قمة مركز صنع القرار في العراق

***إذا لم يكن هناك قانون للنفط والغاز، فربما يبقى الوضع على ما هو عليه بالنسبة لإنتاج النفط، لأن بعض الأطراف لا تريد إقرار هذا القانون. هل هذا صحيح؟**

قوباد طالباني: قد تكون هناك أسباب كثيرة. أتذكر أنه في عام ٢٠٠٧ كانت هناك مسودة، وفي ٢٠١٠ كانت هناك مسودة، وفي ٢٠١٢ كانت هناك مسودة، وفي ٢٠١٨ كانت هناك مسودة أخرى، والآن هناك عدة مسودات.

ولكن لا يمكننا الاستمرار على هذا النحو، وهذه ليست مهمة تُناط بالحكومة الاتحادية وحدها. أعود مرة أخرى إلى زمن فخامة الرئيس مام جلال، ففي ذلك الوقت كانت القضايا الاستراتيجية تُناقش وتُحل في بغداد، والقضايا الاستراتيجية المتعلقة بالعراق والمنطقة والشؤون الدولية والوضع بين إقليم كوردستان والحكومة الاتحادية، كانت جميعها تُناقش هناك.

منذ فترة مرض فخامة مام جلال وبعد وفاته، حتى الآن، حدث فراغ كبير جداً للكورد والكوردستانيين في قمة مركز صنع القرار في العراق. الآن نحن نغير هذه الرؤية ونقول إن بغداد هي عمقنا الاستراتيجي. يجب أن نثبت أننا ذهبنا إلى بغداد، ونذهب بقوة، ليس بالقوة العسكرية، بل بالقوة الجماهيرية والسياسية والدستورية، لنتناقش ونناضل هناك من أجل الحقوق الدستورية لجميع مكونات الشعب العراقي، لا للكورد فحسبُ.

إذا كان هناك قانون للنفط والغاز، فسيكون ذلك جيداً للبصرة، وجيداً للأنبار، وجيداً للمناطق الأخرى التي تمتلك ثروات طبيعية. إنه يمنح البلاد المزيد من الثقة والطمأنينة لكي تأتي شركات النفط العالمية وتعمل ضمن إطار قانوني. يوجد الآن نوع من القلق، صحيح أن الفرص متاحة والشركات تعمل، لكنها جميعاً تشعر بالقلق لأنه لا يوجد إطار قانوني لحماية استثماراتها ومهامها. لذلك، أعتقد أن قانون النفط والغاز، كما أشرتَ حضرتك، يمكن أن يصبح الدستور الاقتصادي للعراق. صحيح أنه طالما أن النفط هو المصدر الوحيد للبلاد، فبالتأكيد عند إقرار القانون، يجب على الدولة أن تعمل على تنويع إيراداتها، وأن تولي أهمية أكبر للزراعة كما فعلنا نحن في إقليم كوردستان،

مع الشكر والتقدير لوزير الزراعة في إقليم كوردستان. يجب أن نولي اهتماماً أفضل بفرص الطاقة المتنوعة. نتجه الآن في إقليم كوردستان نحو وضع تتجه فيه مشكلة الكهرباء نحو الحل. يجب أن نولي أهمية أكبر للاستثمار في الفرص المختلفة وألا نعتمد على النفط فحسبُ.

ماذا سيحدث للعراق إذا عاد سعر النفط في السوق العالمية إلى ٥٠ دولاراً أو ٤٥ دولاراً أو أقل؟ ستحل كارثة، حينها لن تكون رواتب إقليم كوردستان مشكلة فحسب، بل ستكون رواتب البصرة مشكلة أيضاً. لذلك، ما هو البرنامج الموضوع لحماية اقتصاد العراق في أوقات تقلبات أسعار النفط؟ هذه هي القضايا التي يجب على السياسيين على مستوى عالٍ أن يضعوا الرؤية لها، وعلى الحكومة الاتحادية كجهة تنفيذية أن تنفذها، وعلى إقليم كوردستان ككيان دستوري-سياسي أن ينفذ حصته من ذلك البرنامج العام.

نؤمن برؤية مام جلال لكركوك

***حدثنا عن الوضع في كركوك. كيف هو؟**

قوباد طالباني: هل تعلم أنني من اهل كركوك؟ نحن تلاميذ مام جلال، ولسنا مجرد أولاد مام جلال، بل تلاميذ مام جلال، والاتحاد الوطني هو حزب مام جلال. لذلك، فإن سياسات الاتحاد الوطني، بدءاً من رئيس الحزب ووصولاً إلى كل عضو وكادر في الاتحاد، سواء داخل الحزب أو في الحكومة، نؤمن برؤية مام جلال لكركوك. يجب أن يكون لجميع المكونات مكانة في كركوك، وأن تعتبر جميع المكونات كركوك ملكاً لها، في الحكومة، وفي اقتصادها، وفي مجتمعها، وفي تاريخها حاضراً ومستقبلاً، خاصة المكونات الأصيلة في كركوك من الكورد والتركمان والعرب الأصليين في مناطق كركوك، والمسيحيين الكرام الأصليين في كركوك. ولهذا كانت هذه سياسة الاتحاد الوطني أيضاً، فمحافظ كركوك الحالي كوردي ومن الاتحاد الوطني، وأنا أثني عليه، لأنني لم أرَ السيد ريبوار يعمل للكورد وحدهم في كركوك. أراه يظهر يوماً في حي تركماني، ويوماً في حي عربي، ويوماً في حي مسيحي، ويوماً عند الإخوة والأخوات الكاكائيين. ربما يكون ظهوره الأقل في الأحياء ذات الأغلبية الكوردية في كركوك.

صحيح أن الإخوة والأخوات التركمان يقاطعون بطريقة ما مجلس المحافظة والمناصب الإدارية، وهذا أمر لا أحبّذه، لكنه [ريبوار طه] يتشاور أيضاً مع الإخوة والأخوات التركمان قبل اتخاذ أي خطوة، كما يتشاور بشكل جيد مع الإخوة والأخوات العرب قبل اتخاذ أي خطوة. لهذا، صحيح أن السيد ريبوار صديقنا ومن حقنا أن نمدحه بعض الشيء، لكن منذ اليوم الأول لتسلمه مهامه، أبلغه كل من الرئيس بافل وقيادة الاتحاد الوطني الكوردستاني بالقول: «يا سيد ريبوار، أنت الآن محافظ كركوك، ولست محافظاً لكورد كركوك». وأعتقد أننا إذا قيمنا بضمير حي أعماله ونشاطاته وزياراته وطريقة تنفيذه للمشاريع، فسنرى كيف وزع المشاريع بحكمة على مختلف المناطق، وكيف أن كركوك اليوم أكثر نظافة مقارنة بالماضي، وطرقها أكثر تنظيماً، وخدماتها أفضل، وعمل المؤسسات فيها أفضل من ذي قبل. أعتقد أنه قام بعمل جيد ونتوقع منه أن يقوم بعمل أفضل. إنه يحاول، وربما لا يستطيع أن يفعل أكثر من ذلك في هذه الأجواء، لكنه مستمر. وبالطبع، ليس هو وحده، فمعه فريق جيد، وقد قمت بزيارة فريقه الذي ضم عرباً وتركماناً وكورداً مستقلين. الفريق الذي شكله يعمل بجد وبروح كركوكية، وهذه هي سياسة مام جلال، وهذا هو نهج مام جلال، وهذا هو برنامج مام جلال.

مناخ مهم لاتفاق جديد وملائم

***هل تعتقد أنه سيكون هناك حوار بين الأطراف لمشاركتهم في حكومة كركوك المحلية؟**

قوباد طالباني: باب الحوار ليس مغلقاً. أعتقد أنه إذا كان الوضع السياسي في إقليم كوردستان في تلك الفترة قد شهد توتراً بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي، وربما كان أحد جيراننا قلقاً بعض الشيء من ذلك الوضع، فإذا ما تجاوزنا قليلاً نفسية تلك الفترة ونظرنا إلى كركوك بعيون اليوم، أعتقد أنه لن يكون قراراً صعباً للغاية على إخواننا وأخواتنا التركمان أن يعودوا لتولي مهامهم، وعلى الإخوة والأخوات العرب الآخرين الذين هم خارج العملية السياسية، أن يعودوا إلى مجلس المحافظة والإدارة.

إذا نظرنا إلى الوضع بعين الحساسية التي كانت سائدة قبل بضع سنوات، نعم، كان الأمر صعباً جداً، ولكن اليوم ولحسن الحظ، الوضع أكثر هدوءاً والعلاقة بين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي أفضل، والعلاقة بين الاتحاد الوطني وتركيا أفضل إلى حد ما، لذلك أعتقد أن هذا المناخ الحالي، خاصة لمكان مهم مثل كركوك وللتوصل إلى اتفاق جديد، هو أكثر ملاءمة.

من يريد خدمة كركوك، يجب أن يؤدي واجباته ومسؤولياته

***هل يمكننا القول إن القضايا التي ذكرتها كلها يتم التعامل معها كحزمة واحدة لكركوك؟**

قوباد طالباني: لا، أعتقد أنه لا داعي لربط هذا الأمر بمفاوضات وعملية تشكيل حكومة إقليم كوردستان.

أعتقد، وأعتذر من الإخوة والأخوات في الحزب الديمقراطي، أنهم قد تضرروا من مقاطعتهم لمجلس المحافظة والحكومة المحلية في كركوك، ولم يستفيدوا.

اسأل أي عضو في الحزب الديمقراطي من سكان كركوك، فستجده فخوراً من أعماق قلبه بأن كوردياً هو محافظ كركوك، ولكن ما العمل، لقد اتخذ حزبهم قراراً وهم ملتزمون به. عندما يتخذ الحزب قراراً، تقوم كوادره بتنفيذه،

لذلك من الصواب أن يراجعوا هذا الأمر، ولا داعي أبداً لأن يصبح هذا جزءاً من مفاوضات تشكيل حكومة إقليم كوردستان. أعتقد أن كل من يريد خدمة كركوك، يجب أن يؤدي واجباته ومسؤولياته التي منحه إياها أهالي كركوك عبر الانتخابات وثقتهم وأصواتهم.

كلما تفرقت الأطراف الكوردستانية، ضعفت

***هل تعتقد أن الأحزاب السياسية الكوردستانية ستتوحد في بغداد بعد انتخابات البرلمان العراقي؟**

قوباد طالباني: لقد أثبت التاريخ أنه كلما تفرقت الأطراف الكوردستانية، ضعفت، وكلما توحدت، كنا أقوياء. هذا ليس بالأمر المعقد جداً. نحن في إقليم كوردستان، الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني حزبان متنافسان، ومنذ وجودنا ونحن نتنافس، حتى قبل تأسيس الاتحاد الوطني كان هناك تنافس داخل الحزب الديمقراطي. هذا أمر طبيعي جداً في سياسة إقليم كوردستان وكيفية إدارته أن يكون هناك تنافس واختلاف في وجهات النظر، إنه أمر طبيعي جداً وعكسه هو غير الطبيعي. ولكن بالنسبة لبعض القضايا الاستراتيجية المتعلقة بمستقبل إقليم كوردستان، فمن الواجب أن نكون موحدين؛ إذا لم نتوحد في تشكيل الحكومة المقبلة، فسيتضرر إقليم كوردستان. وها قد عزفوا الموسيقى، مما يعني أن الوقت قد انتهى. شكراً جزيلاً لكم، دمتم سالمين.

نحن اكبر قوة مدافعة عن حقوق المراة على مستوى العراق

يُعدّ الاتحاد الوطني الكوردستاني أكبر وأقوى حزب مدافع عن حقوق المرأة في عموم العراق، إذ كان له دور أساسي وريادي سواء في مرحلة كتابة مسودة الدستور العراقي أو عند إقرار القوانين داخل البرلمان.

وقال قوباد طالباني خلال اجتماعه مع العاملين في قطاع المرأة بمدينة أربيل «سواء في مرحلة كتابة مسودة الدستور أو أثناء إقرار القوانين في البرلمان، لعب الاتحاد الوطني الكوردستاني دورا رئيسيا وجوهريًا في ترسيخ حقوق النساء وضمان مكانتهن القانونية والسياسية وهي اكبر قوة مدافعة عن حقوق المراة على مستوى العراق».

واضاف «كان الاتحاد الوطني اكثر إصرارا من بين جميع الأطراف على تثبيت نسبة ٢٥٪ من المقاعد المخصصة للنساء في الدستور العراقي».

وتابع قوياد طالباني «أوضحت الأسباب التي تجعل من الضروري أن يزداد الاتحاد قوة كي تُصان مكانة المرأة وحقوقها في كوردستان والعراق على نحوٍ أفضل».

ودعا الجميع إلى «بذل أقصى جهودهم من أجل تعزيز دور المرأة وحماية حقوقها، وأن تعمل النساء على تجميع أكبر عدد من الأصوات لصالح الاتحاد الوطني الكوردستاني».

الاتحاد الوطني يرحب بقرار رفع الحظر عن مطار السليمانية الدولي

اصدر المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني، الخميس ٢٠٢٥/١٠/٩ بيانا رحب فيه بقرار رفع الحظر عن مطار السليمانية الدولي، فيما يأتي نص البيان:

يناضل الاتحاد الوطني الكوردستاني وكمتبع لطريق النضال الديمقراطي والسلمي، بلا هوادة لترسيخ السلام في اقليم كوردستان والعراق والمنطقة.

وهذا الارث التاريخي للاتحاد الوطني والجهود الدبلوماسية للسيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني في انجاح عملية السلام وجعل منبر السليمانية ميدانا لتفعيل عملية السلام كان خارطة طريق الاتحاد الوطني الكوردستاني.

نشيد بجهود السيد رئيس اقليم كوردستان، وسعداء بخبر انهاء الحظر على مطار السليمانية الدولي، كما نحن سعداء بان اعلان استئناف الرحلات الجوية جاء متزامنا مع تغيير اسم مطار السليمانية الى مطار جلال طالباني الدولي بكل رسمي.

كاروان كزنيي

المتحدث باسم الاتحاد الوطني الكوردستاني

جهود ورؤية حكيمة للرئيس بافل

وأعلنت تركيا استئناف الرحلات الجوية إلى مطار السليمانية الدولي، في خطوة تهدف إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية والسياحية مع العراق.

وقال يحيى أوسطون رئيس دائرة الاتصالات في الخطوط الجوية التركية، في بيان: أن الرحلات الجوية إلى السليمانية ستُستأنف قريباً، موضحاً أنها ستُنظَّم بمعدل ٧ رحلات أسبوعياً.

وأضاف أوسطون: أن الهدف من هذه الخطوة هو المساهمة في تقوية الروابط التجارية والثقافية والسياحية بين العراق وتركيا، وإنهاء القيود المفروضة على مطار جلال طالباني الدولي منذ نيسان ٢٠٢٣.

واوضح: بوصفنا حاملين راية التمثيل التركي في سماء العالم، نفتخر بمواصلة المهام وبالتزامن مع هذه الرؤية، سعداء باستئناف رحلاتنا إلى السليمانية قريبا.

وأضاف: أنه من خلال رحلاتنا الاعتيادية على مدار الأسبوع إلى السليمانية، نهدف إلى تعزيز العلاقات التجارية والثقافية والسياحية بين العراق وتركيا، مشيرا إلى أن ضيوفنا مدعوون لاختبار أعلى معايير الضيافة التركية في أجواء دول العالم.

ويأتي قرار رفع الحظر إثر الدور اللافت والبارز الذي أدته السليمانية في عملية إحلال السلام في تركيا وتقريب كل من أنقرة وحزب العمال الكوردستاني من بعضهما البعض، حيث أسهم رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل جلال طالباني في تلك العملية بشكل فاعل ومؤثر وتمكن من الانتقال بتلك العلاقة إلى مرحلة أخرى.

باكرهان : نأمل أن نسافر بالطائرة إلى السليمانية في أقرب وقت

وأعرب الرئيس المشترك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب (دام بارتي)، تونجر باكرهان، الجمعة عن أمله في أن يسافر بالطائرة إلى مدينة السليمانية في أقرب وقت ممكن.

باكرهان وفي تصريح خاص لقناة٨، رحب بقرار الحكومة التركية القاضي برفع العقوبات عن مطار السليمانية، واصفا إياه بقرار مهم.

وأضاف أن فتح المجال الجوي التركي بوجه مطار السليمانية تطور مهم وقيم للغاية، مشيرا إلى أنه من غير الواضح ما إذا كان قرار الحكومة التركية جاء نتيجة لجهود حزبه أم جاء نتيجة لعملية التطبيع الحالية، مؤكدا أنه قرار مهم في كل الأحوال.

ودعا بكرهان، تركيا إلى عدم الدخول في خوض حرب مع الكرد خارج حدودها والتصرف بتفهم واسع، مضيفا: نأمل في أن نسافر بالطائرة إلى مدينة السليمانية في أقرب وقت ممكن.

الاتحاد الوطني يهنئ جامعة السليمانية بحصولها على المرتبة الاولى عراقيا

هنأ السيد بافل جلال طالباني رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني، الجمعة ٢٠٢٥/١٠/١٠ جامعة السليمانية، بحصولها على المرتبة الأولى على مستوى جامعات العراق، واكد أن هذا الإنجاز العلمي الكبير الذي تحققه الجامعة الأم للمرة الثانية هو مصدر فخر وسرور لنا جميعا.

وفيما يأتي نص برقية التهنئة:

أتقدم بالتهاني والتبريكات القلبية للسيد رئيس الجامعة والسادة الأساتذة والموظفين والطلبة الأعزاء في جامعة السليمانية بمناسبة حصولها على المرتبة الأولى على مستوى جامعات العراق.

إن هذا الإنجاز العلمي المهم الذي حققته الجامعة الأم للمرة الثانية، يعد مصدر فخر واعتزاز لنا جميعا، وهو إنجاز آخر يُضاف إلى سجل السليمانية.

اعاهدكم مجددا، أنني سأبقى دائما إلى جانبكم في سبيل تطوير جامعة السليمانية، لأنكم بجهودكم ورفعة مستواكم جعلتم رؤوسنا مرفوعة».

بافل جلال طالباني
رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني

وهنأ المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني الجمعة ٢٠٢٥/١٠/١٠ جامعة السليمانية بمناسبة نيلها المرتبة الأولى على مستوى جامعات العراق مؤكدا انها يُجسد رفعة مستوى جامعة السليمانية، وقدرتها على تحقيق الإنجازات رغم الأزمات المختلفة التي مرت بها، وفيما يأتي نص البيان:

السيد رئيس جامعة السليمانية المحترم
الأساتذة والطلبة والموظفون في جامعة السليمانية

«بمناسبة حصول جامعة السليمانية على المرتبة الأولى بين جامعات العراق، وللمرة الثانية بحسب تصنيف مؤسسة Times البريطانية، فإن هذا الإنجاز يعكس المكانة الرفيعة لجامعة السليمانية، التي تمكنت رغم مختلف الأزمات من تحقيق هذا التفوق.

ومنذ تأسيسها عام ١٩٦٨ على يد الرئيس مام جلال طالباني، كانت جامعة السليمانية مركزا علميا وثقافيا رائدا، وقد أسهمت إلى جانب إنجازاتها الأكاديمية في إعداد العديد من الكوادر السياسية التي كان لها دور بارز في مسيرة الحركة الكوردية.

واليوم، إذ تحقق جامعة السليمانية هذا الإنجاز الجديد، نؤكد في المكتب السياسي للاتحاد الوطني الكوردستاني دعمنا الكامل للجامعة ولمسيرتها نحو مزيد من التقدم والنجاح».

المكتب السياسي
للاتحاد الوطني الكوردستاني

رئيس الجمهورية: كركوك نموذج للتنوع والتعايش

استقبل فخامة رئيس الجمهورية، الدكتور عبد اللطيف جمال رشيد، السبت ١١ تشرين الأول ٢٠٢٥ في بغداد، محافظ كركوك السيد ريبوار طه.

وجرى خلال اللقاء، بحث مجمل الأوضاع الخدمية والإدارية والأمنية في المحافظة، إضافةً إلى مناقشة السبل الكفيلة بتعزيز واقع الخدمات ودعم الجهود التنموية بما يسهم في تحسين المستوى المعيشي لأبناء المحافظة.

وأكد فخامة الرئيس أهمية محافظة كركوك بوصفها نموذجًا للتنوع والتعايش بين مكوناتها المختلفة، مشددًا على ضرورة العمل بروح المسؤولية الوطنية وبالتنسيق والتكامل بين الحكومة الاتحادية والحكومة المحلية في كركوك، من أجل توفير الخدمات وتطوير البنى التحتية وتوسيع المشاريع الحيوية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

كما دعا فخامته إلى استثمار الموارد المتاحة والإمكانات المحلية في تنفيذ المشاريع التنموية، وضمان إدارتها بكفاءة وشفافية، بما يعزز الثقة بين المواطن والمؤسسات الحكومية، ويساعد على تحقيق الاستقرار والازدهار في المحافظة

من جانبه، أكد السيد المحافظ حرص إدارة المحافظة على الارتقاء بالواقع الخدمي والتنموي، مثمنًا دعم فخامته لهذه الجهود وتوجيهاته في تسريع تنفيذ مشاريع المحافظة.

عباس صحبت عزيز :

كركوك تتوشح رداءها الاخضر من جديد

خلية نحل تعمل ليل نهار دون كلل او ملل، ربطت الليل بالنهار لتقديم الخدمات للمواطنين في المحافظة، التي توشحت الرداء الاخضر من جديد، بعد ان عانت لغاية سنة خلت من نقص في الخدمات وتراكم النفايات وتردي الواقع الخدمي وهي تعد من اغنى محافظات البلاد.

ريبوار طه محافظ المدينة الذي اشتكى منذ توليه منصب المحافظ من عدم وجود ميزانية للمحافظة، وانه استلم المنصب وخزائن المحافظة خاوية من اية اموال، تراه ما ان ينهي مشروعا هنا حتى يفتتح اخرا هناك، من بناء لجسور وانشاء طرق وتبليط الشوارع وتنظيف المدينة من النفايات، اذا انك قد لاتجده في مبنى المحافظة بقدر تواجده في الازقة والقرى والارياف تلتف حوله الجماهير وهو يوجه المقاولين والعمال ويتابع كل صغيرة وكبيرة من اداء الجيوش التي وظفها لاعادة اعمار المدينة.

بدأً بتعبيد الازقة والشوارع والى مختلف المشاريع من انشاء طرق حديثة وجسور وتشجير وانارة المدينة، وفي جولاته اليومية تلك لايفوته ان يلتقي بسكان المحافظة حتى بالاطفال ليستمع الى مطالبهم ويترك بسمة جميلة على شفاههم، وهم يدركون رغم صغر سنهم مدى تعلقهم وذويهم بهذه الشخصية التي منحت لمنصب المحافظ بعدا اخر، وبات الكل يراه سندا وعونا واخا وصديقا وخادم لكل مكونات المدينة دون تمييز.

وهنا اذا نعود بالزمن الى الوراء فان المتابع لما يحصل الان في كركوك من نقلة نوعية في مختلف المجالات وتطور عمراني منقطع النظير، يطرح تساؤل ملح نفسه وهو لماذا مُنِعَ الاتحاد الوطني الكوردستاني من الحصول على منصب المحافظ كل تلك السنوات، وفضلت بعض الاحزاب الكوردية، ان يدار هذا المنصب بالوكالة على ان يذهب الى الاتحاد الوطني، وان يدفع ابناء كركوك ضريبة فساد وتربح راكان الذي منع من المشاركة في الانتخابات المقبلة على خلفية تورطه بقضايا فساد وتبديد اموال المحافظة دون وجه حق، هنا يحق لابناء المحافظة بعيدا عن الانتماءات الحزبية والمذهبية والقبلية، ان يتساءلو عن الاسباب التي دفعت ببعض الاحزاب الى تفضيل مصالحها الحزبية الضيقة على المصالح العليا

لهم، وهل يستحق مقدا هنا او هناك، ان يتم المقامرة بمصريهم ومستقبل الاجيال المقبلة من اهدار لكل هذا الجهد والوقت والاموال لمنع مرشح الاتحاد الوطني من تولي هذا المنصب.

من يتابع بضمير حي ووجدان صاح للحشد الهائل الذي وظفه الاتحاد الوطني للم جراح المواطنين في كركوك يدرك دون اي شك بان ما يحصل في كركوك من معالجة لكل ما تم هدمه على يد الادارة السابقة، هو واجب وطني وعمل انساني، وهو مسؤولية كل مواطن شريف يدرك اهمية ترسيخ مبدأ التعايش المشترك والتسامح والتاخي والألفة بين مختلف المكونات، التي كانت تعاني لغاية الامس القريب من تبعات الصراعات السياسية والقومية والمذهبية.

ولا ينتهي المشهد هنا بل ان شواهد حية يومية تعكس لنا بعدا اخرا من مسؤولية الاتحاد الوطني تجاه كركوك، وهنا يبرز شخص لايعرف معنى الانهاك والتعب يتجول بنحو يومي بين مختلف المناطق ويجد في الاستماع الى مشاكل المواطنين ووضع حلول لها سعادة لا تدنوها سعادة، متجردا من انتمائه وبعده الحزبي، الا وهو السيد اسو مامند عضو المكتب السياسي مسؤول محور كركوك في الاتحاد الوطني الكوردستاني، اذا انه بات حديث لكل ابناء المدينة وحتى الاحزاب المعارضة بات عاجزة عن مجاراته، اذ انك تجده تارة بين العمال والكسبة وتارة اخرى بين الطلبة واخرى منهمك في زيارات لمنازل المتعفيين ومن هم بحاجة الى علاج او دواء او عملية، قائلاً انتهم لستم بحاجة الى زيارة المراكز الحزبية لقضاء حاجاتكم بل نحن من سنقوم بزيارتكم ونستمع غير متفضلين لتلبية احتياجاتكم ايا كانت.

ولايفوتنا هنا الى ان نشير الى ما تفضل به رئيس الاتحاد الوطني الكوردستاني بافل طالباني في احدث كلمة له من ان ما يحصل في كركوك الان هو الواجب الذي ينبغي على كافة الاحزاب والقوى الوطنية ان تقوم به تجاه هذه المدينة، «ونحن لانفعل ذلك بهدف المنافسة السياسية او تحقيق مكسب انتخابي، انما هو اقتداء بالسياسة الحكيمة التي رسخها الرئيس مام جلال ونحن سائرون على هذا النهج، الذي وضعناه نصب اعيننا كخارطة طريق ومفتاح لدخول القلوب قبل العقول».

لذا اصبح لزاما على كل ذي ضمير حي يشاهد ما يحصل في كركوك الان، ان يُحكم عقلة ووجدانه، وان يحكم بعيدا عن الانتماءات الاخرى، من الاجدر بادارة المحافظة ومن القادر على تنفيذ تطلعات ابنائها، ومن الذي يفي بوعوده ومن يخالفها، وان غدا لناظره قريب.

د. فؤاد احمد :

الحلول الدستورية أساس الاستقرار بين بغداد وأربيل

تشهد العلاقة بين الحكومة الاتحادية في بغداد وحكومة إقليم كردستان منذ سنوات سلسلة من الخلافات السياسية والإدارية والمالية التي ما زالت دون حلول جذرية. ورغم وجود الإرادة السياسية في بعض المراحل، إلا أن غياب المؤسسات الدستورية الفاعلة في الإقليم جعل مسار الحوار والتفاهم هشًا، يخضع لتجاذبات الأحزاب وتفاهمات الأشخاص، بدل أن يستند إلى الأسس القانونية والمؤسساتية التي يقرّها الدستور العراقي.

فاليوم، برلمان الإقليم معطّل منذ فترة طويلة، وحكومة الإقليم تعمل بصيغة تصريف الأعمال، ما يعني عمليًا غياب الجهة التشريعية والرقابية التي تمثل الإرادة الشعبية وتمنح الشرعية الدستورية لأي اتفاق أو قرار يتعلق بعلاقة الإقليم مع المركز. في المقابل، تمتلك

بغداد مؤسساتها الدستورية الكاملة — حكومة وبرلمان — تعمل ضمن صلاحياتها الدستورية، وتملك القدرة على اتخاذ قرارات ملزمة ومستمرة. هذا الاختلال في البنية المؤسسية بين الطرفين يجعل من الصعب التوصل إلى حلول دائمة ومستقرة، إذ تتحول التفاهمات إلى اتفاقات مؤقتة وهشة سرعان ما تنهار أمام التغيرات السياسية.

وفي خضم هذا الواقع، يبرز دور الاتحاد الوطني الكردستاني كقوة سياسية تحمل إرث الزعيم الراحل جلال طالباني، الذي كان يؤمن بأن المشاكل تُحل عبر الدستور والمؤسسات، لا عبر الصفقات المؤقتة. الحزب الذي رفع في حملته الانتخابية للدورة السادسة لمجلس النواب العراقي شعار "نحن قوتك في بغداد"، يؤكد من خلال هذا الشعار أن الحلول الحقيقية لقضايا الإقليم تمر عبر بغداد، وعبر تنفيذ بنود الدستور العراقي التي تنظم العلاقة بين الحكومة الاتحادية والأقاليم.

الخطاب السياسي للاتحاد الوطني يعكس قناعة راسخة بأن العودة إلى الشرعية الدستورية والمؤسساتية هي الطريق الوحيد لبناء تفاهمات راسخة وعادلة بين أربيل وبغداد، وأن أي محاولة لتجاوز المؤسسات لن تؤدي إلا إلى إدامة الأزمات وتعميق الخلافات. فبوجود برلمان إقليمي فاعل وحكومة شرعية كاملة الصلاحيات، يمكن للإقليم أن يفاوض ويدير علاقاته مع المركز على أسس دستورية تحفظ حقوقه وواجباته، وتضمن في الوقت نفسه وحدة واستقرار الدولة العراقية.

إن المرحلة الحالية تتطلب من جميع القوى السياسية في الإقليم العمل على إعادة تفعيل المؤسسات الدستورية، وتغليب المصلحة العامة على المصالح الحزبية، ليكون الحوار بين بغداد وأربيل حوار مؤسساتٍ شرعية لا صفقاتٍ سياسية، وبذلك فقط يمكن الوصول إلى حلول دائمة ومستقرة تصب في مصلحة جميع أبناء العراق، في المركز والإقليم على حد سواء.

*مدير مركز أبحاث برلمان كوردستان

المرحلة الحالية تتطلب العمل على إعادة تفعيل المؤسسات الدستورية

علي الخفاجي:

الوعي الانتخابي وسيلة لرسم ملامح البرلمان المقبل

العلاقة بين الدولة والشعب هي علاقة وجود، أي إنه لا وجود لدولة اذا لم يوجد شعب كذلك اذا لم يوجد شعب لا وجود للدولة، اذاً ووفقاً لهذا المنظور هي علاقة ارتباطية، أي أن أحدهما يكمل الآخر وهذا ما أكده (هيجل) بالقول "إن تماسك الدولة وقوتها يعودان إلى نجاح المصالح الخاصة للمواطنين مع المصالح العامة للدولة».

على الرغم من المطبات والثغرات التي مررنا

> **لا بد من الناخب أن يعي أن بإمكان صوته أن يغير المعادلة**

بها طوال العقدين الماضيين والسلبيات، التي رافقت العملية السياسية والارهاصات التي تخللت النظام الديمقراطي من حيث التطبيق، الا أن هـذا النظام الـذي نعيشه اليوم يعد أنموذجا لدول المنطقة، حيث تشهد الساحة العراقية بين فترة وأخرى استعدادات لخوض الانتخابات المحلية أو البرلمانية، فبالتالي لا بد من المحافظة على متبنيات تلك التجربة الديمقراطية، من خلال زيادة الوعي بالنسبة للجماهير، وهنا الوعي لا بد أن يكون مصحوباً بشيء من المصداقية السياسية، بمعنى أن على القائمين على المنظومة السياسية واصحاب الراي أن يكونوا على قدر المسؤولية وأن لا يتنصلوا عن وعودهم التي اطلقوها أو التي سيطلقونها في الفترة القادمة.

محاور بناء الدولة الحديثة تعتمد على عدة أمور منها؛ شكل الدولة كمؤسسات والفصل بين السلطات وحرية وديمقراطية ودستور وقوانين مكتوبة يشارك في إعدادها الشعب بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وتعددية سياسية وغيرها الكثير من الأمور، التي تساعد على إنشاء دولة حديثة حداثوية.

في العراق أصبحت هذه المحاور متوفرة، فأصبح للدولة شكلٌ مكتملٌ واضحٌ من حيث تعدد وتنوع المؤسسات ووجـود مبدأ الفصل بين السلطات وتعددية سياسية وحرية ودستور، فمن حيث المبدأ إن عوامل قيام الدولة بمعناها الحديث متوفـرة بمعنى أن البلد يسير بالطريق الصحيح وفق المنظور السياسي الدولي.

ما دمنا ندور في فلك الديمقراطية التي نحن عليها اليوم، لا بد أن نركز على الوعي، الذي يجب أن يكون عليه الناخب لعبور مرحلة الندم، بمعنى؛ إدراك المواطن الناخب لدوره ومسؤوليته في اختيار من يمثله ويمثل مصالح البلد، كون صوته أمانة وقرارا مصيريا.

الفترة القادمة لما قبل الانتخابات تعتبر فترة طويلة يستطيع بها المواطن الواعي البحث والتمحيص عن المرشح الحقيقي، وتحليل البرنامج الانتخابي لهذا المرشح أو ذاك، الذي يضمن العمل بالتفاصيل الواقعية، فهنا ولكي نشارك في إيصال المرشحين الحقيقيين إلى قبة البرلمان الساعين لخدمة الوطن والمواطن، لا بد من الناخب أن يعي أن بإمكان صوته أن يغير المعادلة ويؤثر في مستقبل البلد.

«معركة بغداد الانتخابية» وخارطة النفوذ بين المكونات

الشرق الاوسط-بـغـداد: حمزة مصطفى:يتنافس على العاصمة العراقية، بغداد، عدد كبير من أبرز قادة القوى والأحزاب السياسية، إذ دخلوا حلبة التنافس في الانتخابات البرلمانية المقبلة بثقل واضح.

وتضم بغداد أكبر تجمع سكاني في البلاد يُقدر بنحو ١٠ ملايين نسمة، ويبلغ عدد مقاعدها ٧١ مقعداً من أصل ٣٢٩ مقعداً في البرلمان العراقي، أي ما يعادل نحو ثلث مقاعده.

وتحوّلت العاصمة إلى ساحة معركة مكوّناتية، خصوصاً بين السنة والشيعة، سواء من حيث كثافتها السكانية أو من حيث الجدل القائم حول مسألة الغالبية فيها. ففي الوقت الذي تصرّ فيه القوى الشيعية على أن نسبة الشيعة في بغداد لا تختلف عن نسبتهم بوصفهم أغلبية واضحة في عموم العراق، يرى السنة خلاف ذلك، ويربطون موقفهم بغياب أي تعداد سكاني منذ سقوط النظام العراقي السابق عام ٢٠٠٣ وحتى العام الماضي (٢٠٢٤).

وما عزّز قناعة السنة بأن نسبتهم، إن لم تكن تفوق نسبة الشيعة، فهي على الأقل مساوية لها، هو غياب خانة المذهب في استمارة التعداد السكاني الأخير، وهو ما عدّوه تعبيراً عن مخاوف شيعية من احتمال أن تكشف نتائج التعداد عن نسبة سنية أعلى مما هو متعارف عليه.

ورغم إصرار القوى السنية على إدراج خانة المذهب في استمارة التعداد، فإن التعداد جرى من دون هذا الحقل، وهو ما زاد من شكوكهم بشأن دوافع القوى الشيعية في عدم تثبيت هذا البند الذي يعدونه مصيرياً بالنسبة لهم.

الكتلة الأكبر والتفسير الغامض

وفيما يقترب موعد الانتخابات البرلمانية المقبلة في الحادي عشر من شهر نوفمبر (تشرين الثاني)، تزداد «معركة بغداد الانتخابية» ضراوةً، سواء على مستوى اختلال التركيبة السكانية استناداً إلى نتائج الانتخابات المرتقبة، أو بالعودة إلى مسألة خلو استمارة التعداد من خانة المذهب. ففي العراق، كل شيء يعمل وفق أسس عرقية ودينية ومذهبية، بما في ذلك توزيع المناصب العليا في الدولة (الرئاسات الثلاث) نزولاً إلى أدنى المناصب في الوزارات، وحتى مديري الأقسام.

> **تحولت العاصمة إلى ساحة معركة مكوناتية خاصة بين السنة والشيعة**

وليس هذا فحسب، فخلال انتخابات عام ٢٠١٠، حصل تحالف كبير يقوده السنة على أعلى عدد من المقاعد بوصفه ائتلافاً سياسياً ترأسه آنذاك إياد علاوي، رئيس الوزراء الأسبق، في مقابل ائتلاف سياسي آخر هو «دولة القانون» بزعامة رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، الذي حلّ ثانياً (ائتلاف علاوي حصل على ٩١ مقعداً، في حين حصل ائتلاف المالكي على ٨٩ مقعداً).

ورغم بقاء منصب رئاسة الوزراء من حصة الشيعة، كون علاوي شيعياً حتى إن قبله السنة زعيماً لائتلافهم، فإن القوى الشيعية الرئيسية رأت في ذلك الزحف السني غير المتوقع -ومع ثاني انتخابات برلمانية آنذاك- تهديداً لمعادلة النفوذ السياسي، حتى إن كان رئيس الوزراء شيعياً، إذ رأت أن ذلك سيكون مقدمة لحصول السنة على أبرز المواقع الحسّاسة في البلاد، سواء في الوزارات أو الأجهزة الأمنية أو غيرها، مع إمكانية تعزيز دوائر الدولة ومؤسساتها بالمزيد من الكفاءات السنية، وهو ما رأت فيه تلك القوى اختلالاً سياسياً وسكانياً وطائفياً.

وفي سبيل تعديل التوازن، ومنع منح «ائتلاف العراقية» ذي الجسد السني والـرأس الشيعي -إياد علاوي- فرصة تشكيل الحكومة، وهو بعثي سابق تشكك القوى الشيعية في ولاءاته السياسية وانتماءاته، رغم كونه أحد الأقطاب البارزين في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣، تحركت المحكمة الاتحادية، برئاسة مدحت المحمود آنذاك، لاختراع تفسير جديد للمادة «٧٦» من الدستور العراقي. فقد فسّرت المحكمة «الكتلة الأكبر» بأنها ليست الكتلة التي تحصل على أعلى عدد من المقاعد بعد الانتخابات -وهو التفسير الطبيعي- بل الكتلة التي يمكن أن تتشكل داخل البرلمان لاحقاً.

هذا التفسير الغامض، الذي أسس لعرف سياسي خاطئ يدفع العراقيون ثمنه حتى اليوم، أطاح بإياد علاوي، ومنع تشكيل حكومة يسيطر عليها السنة، ليفتح الطريق أمام نوري المالكي لتشكيل الحكومة، عبر ترؤسه ائتلاف «دولة القانون».

الثلث المُعطل وألغام الدستور

خلال انتخابات عام ٢٠٢١، تكرر سيناريو مشابه لما كان على وشك أن يحدث في انتخابات عام ٢٠١٠، عندما

قرر زعيم «التيار الصدري» مقتدى الصدر تشكيل تحالف عابر للمكونات، ضم تياره إلى محمد الحلبوسي، رئيس البرلمان آنذاك (السني)، ومسعود بارزاني، زعيم الحزب «الديمقراطي الكردستاني» (الكردي).

هذا التحالف العابر، الذي تشكَّل دون رضا إيران وموافقة القوى الشيعية الرئيسية، التي تفاقمت لاحقاً خصومتها مع «التيار الصدري» وزعيمه حتى وصلت إلى حد الاقتتال في المنطقة الخضراء عام ٢٠٢٢، كان على وشك تشكيل الحكومة. غير أن هذا الائتلاف، وبعد أن تمكَّن من تجاوز عقدة «الكتلة البرلمانية الأكثر عدداً»، اصطدم فجأة بما لم يكن في الحسبان، وهو تطبيق «الوصفة اللبنانية» المعروفة بـ«الثلث المعطل».

فبموجب الدستور العراقي، ورغم الصلاحيات المحدودة لمنصب رئيس الجمهورية، الذي يُنتخب وفق التوافق السياسي، يتطلب التصويت عليه موافقة ثلثي أعضاء البرلمان، وليس النصف زائد واحد الذي يحتاج إليه رئيس الوزراء. وبما أن التحالف الثلاثي لم يكن يمتلك عند التصويت على منصب رئيس الجمهورية -الذي كان مرشحه من الحزب «الديمقراطي الكردستاني»- ثلثي الأصوات اللازمة بسبب مقاطعة جميع القوى الشيعية التي تُشكل الآن ما يُعرف بـ«الإطار التنسيقي»، فقد فشلت تلك المحاولة، الأمر الذي اضطر الصدر إلى الانسحاب، ومن ثم مقاطعة الانتخابات الحالية.

اليوم، يتكرر المشهد لكن على نحو مختلف، إذ يتمثل الصراع الحالي في حسم المعركة عبر صناديق الاقتراع، على أن يكون الحسم في بغداد العاصمة؛ حيث يتزاحم على الرقم واحد في قوائم الانتخابات أبرز قادة العملية السياسية، علماً بأن جميعهم ليسوا من سكان بغداد باستثناء واحد، هو رئيس البرلمان محمود المشهداني.

أما بقية القادة المتنافسين على الرقم واحد في بغداد فهم رئيس الوزراء محمد شياع السوداني (من محافظة ميسان)، ورئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي (من محافظة كربلاء)، ومحمد الحلبوسي، رئيس البرلمان الأسبق (من محافظة الأنبار)، إضافة إلى وزراء ونواب آخرين ترشحوا في بغداد رغم انتمائهم إلى محافظات وسطى وجنوبية.

وهذا يعني أن معركة بغداد ستكون الحاسمة باتجاهين؛ فمن ناحية، هناك تنافس مذهبي على الرقم واحد بين الحلبوسي (السني) والسوداني (الشيعي)، ومن ناحية أخرى، تنافس «شيعي - شيعي» هذه المرة بين السوداني والمالكي، من أجل تكوين الائتلاف الأكبر الذي يتيح السيطرة على منصب رئيس الوزراء.

> **يتمثل الصراع الحالي في حسم المعركة في بغداد العاصمة**

وفي المقابل، تُعلن بعض القوى السنية أنه في حال حصول السنة على أغلبية واضحة في بغداد فإنهم سيدخلون في تنافس جديد على منصب رئاسة الوزراء. أما إذا حصل الحلبوسي على الرقم واحد في بغداد من دون تحقيق أغلبية كبيرة، فإن التنافس سيتجه هذه المرة إلى منصب رئيس الجمهورية بين الكرد والسنة، مع دعم شيعي للكرد، إذ ترى القوى الشيعية أن تولي شخصية سنية عربية لهذا المنصب قد يُعيد بعض البريق إليه، في ظل قبول «عربي - سني» لمثل هذه المعادلة.

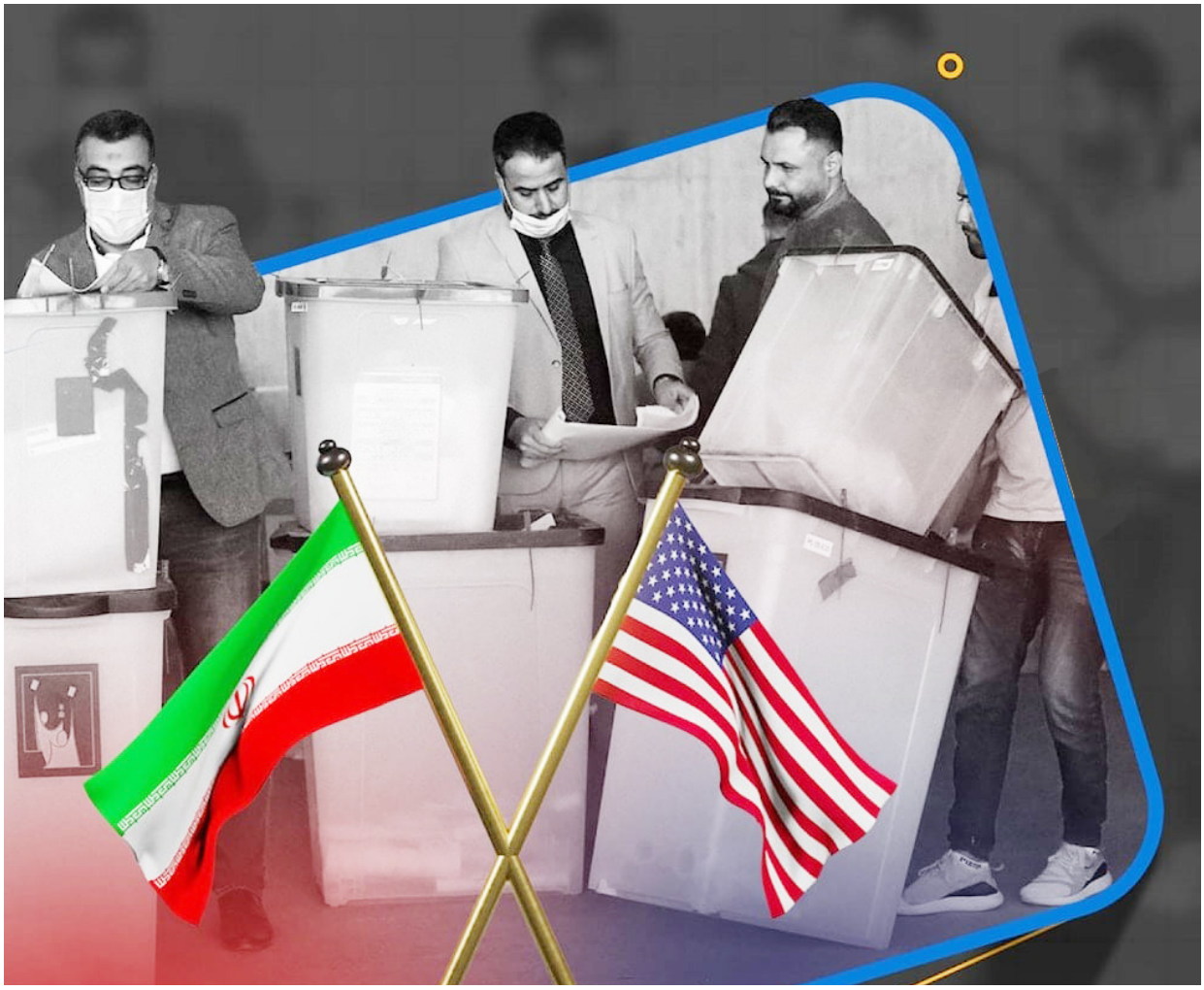

هدى رزق:

الصراع الامريكي – الإيراني على أبواب الانتخابات العراقية

انسحبت القوات الامريكية من أكبر قواعدها في محافظتي بغداد والأنبار في سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥ بناءً على اتفاق بين الحكومتين الامريكية والعراقية تم توقيعه في أواخر عام ٢٠٢٤ أما المرحلة الثانية سيكون توقيتها في سبتمبر أيلول عام ٢٠٢٦.

لكن قد يبقى بعض القوات بصفة استشارية، تم نقل القوات من قاعدة الأسد الجوية إلى إقليم كردستان شمال العراق أي إلى قاعدة أربيل الجوية/قاعدة حرير الجوية. الانسحاب الامريكي من العراق ليس كاملاً، بل انتقل إلى شراكة أمنية ثنائية جديدة. تعتبر واشنطن وجود قواتها جزءاً من قتال داعش والعمل كقوة موازنة للنفوذ الإيراني. وتصر على وجودها في العراق كحاجز أمام النفوذ الإيراني في المنطقة. وهي ترى أنه من خلال الحفاظ على موطئ قدم عسكري، تستطيع مراقبة المجموعات القريبة من إيران.

تضع الولايات المتحدة يدها على الأصول العراقية

وتودع عائدات النفط العراقي في صندوق تنمية العراق في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك.

ورغم انتهاء التفويض الذي كان موكلاً إليها بموجب الأمر التنفيذي الرقم ١٣٣٠٣ وقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم ١٤٨٣ الذي انتهى عام ٢٠١١، تستمر في السيطرة على هذه الأموال من دون مساءلة، بل بالتبعية المالية حيث يتم توجيه عائدات النفط العراقية من خلال بنك الاحتياطي الفيدرالي، ما يتطلب من وزارة المالية العراقية طلب الأموال من وزارة الخزانة الامريكية لتغطية الاحتياجات الأساسية، ما يمنحها نفوذاً كبيراً.

وقامت بفرض عقوبات على عدد من البنوك وشركات الدفع الإلكتروني العراقية، متهمة إياها بتسهيل التحويلات غير المشروعة وتهريب الدولار، خاصة إلى الكيانات الخاضعة للعقوبات في إيران ولبنان.

إيران والهيمنة الامريكية

العلاقة بين إيران والعراق هي علاقة تحالف استراتيجي مدفوعة بالترابط الديني والسياسي والاقتصادي والهوية الشيعية المشتركة. فالعراق دولة ذات أغلبية شيعية، تتمتع بروابط دينية وثقافية قوية مع إيران، إضافة إلى الحج إلى الأماكن المقدسة في العراق.

ويتجلى النفوذ الإيراني من خلال دعم الأحزاب السياسية والفصائل الشيعية، إضافة إلى أن هذين البلدين شريكان تجاريان، حيث يعد العراق شريكًا تجاريًا مهمًا لإيران، ويمثل سوقًا حيويًا للسلع والخدمات الإيرانية، بما في ذلك الغاز والكهرباء، وهما شريان حياة اقتصادي لإيران، كما أن صادرات إيران إلى العراق شريان اقتصادي وفي عام ٢٠٢٤، قُدِّر حجم التجارة بأكثر من ١٢ مليار دولار سنويًا، مع توقعات بنموه.

أما جهود تعميق العلاقات الاقتصادية فهي تشمل تطوير البنية التحتية العابرة للحدود، مثل خط سكة حديد البصرة-شلمجه. وفي سبتمبر/أيلول ٢٠٢٥، وقّعت إيران والعراق اتفاقية من ٢١ بندًا لتعزيز التجارة والأمن والإدارة.

> **كل من المشهد السياسي الشيعي والسني مجزأ إلى حد كبير**

يربط إيران والعراق تعاون أمني رسمي، مع توقيع اتفاقيات في عام ٢٠٢٣ وأغسطس ٢٠٢٥ لتعزيز مراقبة الحدود. وتهدف هذه الجهود جزئيًا إلى نزع سلاح جماعات المعارضة الكردية الإيرانية العاملة في شمال العراق. ويسعى العراق إلى تحقيق التوازن في العلاقة بين الولايات المتحدة وإيران.

ومع تزايد الضغوط الامريكية والإسرائيلية على إيران، وقع العراق في مرمى النيران. مع اندلاع الحرب بين إيران وإسرائيل في يونيو/حزيران ٢٠٢٥، ومشاركة الولايات المتحدة، وتضمّن هجمات على كلا البلدين، ما أثر على العراق ودول أخرى في المنطقة.

تتسم التحالفات السياسية العراقية بتقلبات شديدة. وكثيرًا ما تتغير وتعيد ترتيب صفوفها قبل الانتخابات وبعدها، حيث ينفصل بعض الأحزاب أو تُشكل شراكات جديدة.

هذا يعني أن هيكل الحكومة قد يتغير بشكل كبير بين الدورات الانتخابية. هناك صراعات داخلية بين الأحزاب السياسية الشيعية في العراق في الفترة التي تسبق انتخابات ٢٠٢٥. الانقسامات الأساسية هي بين الإطار التنسيقي الحاكم والتيار الصدري، الذي أعلن مقاطعة الانتخابات.

تعكس هذه التوترات صراعاً أوسع على السلطة وعلى السيطرة على الحكومة وموارد الدولة والنفوذ السياسي. فالإطار التنسيقي هو تحالف من الأحزاب السياسية الشيعية والجماعات المتحالفة مع إيران والتي شكلت الحكومة الحالية بعد انسحاب مقتدى الصدر من السياسة. ومع ذلك، من دون منافس مشترك، اشتدت الصراعات الداخلية بين المرشحين وقواهم السياسية.

يستعد الاتحاد الديمقراطي للترشح للانتخابات بقوائم متعددة ومنفصلة، مشيراً إلى أنه لن يتنافس ككتلة واحدة موحدة.: تشمل القوائم المحتملة مجموعات يقودها: رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، إلى جانب هادي العامري ، قيس الخزعلي من عصائب أهل الحق وعمار الحكيم، في ائتلاف محتمل مع رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي.

لا يزال التيار الصدري، بقيادة رجل الدين مقتدى الصدر، قوة رئيسية في السياسة الشيعية، فاعتبارًا من أكتوبر ٢٠٢٥، أعلن الزعيم الشيعي العراقي مقتدى الصدر مرارًا وتكرارًا عن قراره الحازم بمقاطعة الانتخابات البرلمانية المقبلة المقرر إجراؤها في ١١ نوفمبر ٢٠٢٥.

ومع ذلك، فإن موقفه السياسي لا يزال غير قابل للتنبؤ، وله تاريخ في تغيير مواقفه.

تهدف مقاطعة التيار الصدري إلى تقويض شرعية العملية الانتخابية وتضع خصومه السياسيين في موقف صعب. ويمكن للقاعدة الصدرية أن تقلل بشكل كبير من إقبال الناخبين، ومع ذلك ، هناك تكهنات مستمرة حول عودته المحتملة إلى السياسة.

الصراع مستمر على النفوذ بين الفصائل السياسية الشيعية المدعومة من إيران، ولا سيما الإطار التنسيقي، والقوى الشيعية العراقية الأخرى مثل التيار الصدري. يدور الصراع حول تأمين السيطرة على المناصب الحكومية والموارد المالية والنفوذ السياسي،

> **بين إيران والعراق تحالف استراتيجي مدفوع بالترابط الديني والسياسي**

تجدر الإشارة إلى أنه لا يوجد فائز واحد لجميع الأحزاب الشيعية في الانتخابات العراقية. فالمشهد السياسي الشيعي يضم فصائل وكتلاً متنافسة متعددة، وقد تختلف النتائج بين الانتخابات الوطنية والمحلية. ولا يشكل الحزب الحاصل على أعلى الأصوات الحكومة دائمًا، إذ يتطلب النظام السياسي العراقي مفاوضات معقدة وتشكيل ائتلافات بين مختلف المجموعات. علاوة على ذلك، قد تتغير التحالفات بين الأحزاب الشيعية بشكل كبير، توضح الإجراءات الحكومية الأخيرة كيف تستمر الديناميكيات الطائفية في تشكيل السياسة العراقية.

كل من المشهد السياسي الشيعي والسني مجزأ إلى حد كبير، ولا يتوقع أن تفوز أي مجموعة بأغلبية واضحة في انتخابات العام ٢٠٢٥. وهذا يعني على

الأرجح فترة طويلة أخرى من المفاوضات الصعبة حول تقاسم السلطة، والتي أدت تاريخياً إلى تفاقم التوترات الطائفية

الحد من النفوذ الإيراني طموح امريكي

إن الحد من نفوذ إيران السياسي والاقتصادي والعسكري في العراق هو هدف امريكي طويل الأمد.

تضغط الولايات المتحدة على الحكومة العراقية لتأكيد سيطرة الدولة الكاملة على جميع الجماعات المسلحة، ولا سيما قوات الحشد الشعبي وتلك التي تعمل خارج سلطة بغداد.

ودفعت واشنطن العراق إلى تقليل اعتماده على واردات الكهرباء والغاز الإيرانية. وتدعو إلى تعزيز القوى السياسية العراقية الأقل انحيازاً إلى طهران في الانتخابات.

> **هيكل الحكومة قد يتغير بشكل كبير بين الدورات الانتخابية**

يتمثل جزء أساسي من سياسة الولايات المتحدة في الضغط على الحكومة العراقية من أجل الابتعاد عن دمج الحشد الشعبي والفصائل التي تعتبر مقربة من إيران.

في نيسان/أبريل ٢٠٢٥، تم تقديم مشروع قانون من الحزبين الديمقراطي والجمهوري بعنوان «قانون تحرير العراق من إيران» إلى الكونغرس. ويقترح مزيداً من الإجراءات لتفكيك الحشد المرتبط بإيران من خلال فرض عقوبات على الجماعات والشخصيات السياسية العراقية الرئيسية المرتبطة بها. كما أنه سيفرض استراتيجية لمواجهة النفوذ الإيراني.

تحتفظ الولايات المتحدة بقناة دبلوماسية مع الحكومة العراقية لإدارة التوترات وتنسيق مستقبل العلاقة الأمنية. غالباً ما يجد رئيس الوزراء العراقي نفسه في موقف صعب، حيث يوازن العلاقات بين واشنطن وطهران.

تواصل إدارة ترامب سياسة «الضغط الأقصى» على إيران وتراقب وزارة الخزانة الامريكية التحويلات المقومة بالدولار لتعطيل التدفقات المالية.

عززت الولايات المتحدة العقوبات من خلال تصنيف أربع مجموعات عراقية متحالفة مع إيران رسمياً كمنظمات إرهابية أجنبية، وكما هو مقترح في «قانون تحرير العراق من إيران»، تهدد بتوسيع نطاق العقوبات لتشمل مؤسسات الدولة العراقية الرئيسية، مثل مصرف الرافدين و«المؤسسة العامة لتسويق النفط»، إذا تبين أن لها صلات بتمويل الفصائل.

العديد من المجموعات العراقية المتحالفة مع إيران هي أيضاً جزء من قوات الحشد الشعبي العراقية التي تقرها الدولة. وهذا يجعل من الصعب تنفيذ سياسة الضربات العسكرية والعقوبات من دون زعزعة استقرار الهيكل الأمني العراقي وسياسته الوطنية. كما أنه يصعب التخلص من النفوذ الاقتصادي والسياسي الإيراني الطويل الأمد في العراق، بما في ذلك من خلال توفير الكهرباء والشراكات التجارية الاستراتيجية، ويخلق تبعات تعقد الجهود الامريكية.

*باحثة في الشأن التركي والإقليمي
*الميادين.نت

عدنان كريمة:

نفط أربيل.. والاستثمار الامريكي

تجاوزت إيرادات العراق من صادرات النفط ٧ مليارات و١٦٠مليون دولار شهرياً، بمعدل تصدير٣ ملايين و٤٩٣ ألف برميل يومياً، ويرجّح أن تقفز إلى ٣ ملايين و٦٥٠ ألف برميل يومياً في شهر أكتوبر الحالي، نتيجة استئناف ضخ نفط أربيل من حقول كردستان للتصدير، عبر خط الأنابيب إلى ميناء جيهان على الساحل التركي، مما يساهم في زيادة الإيرادات، في وقت تعاني فيه خزينة الدولة العراقية من عجز مالي كبير.

وعلى الرغم من تأكيد رئيس الحكومة محمد شياع السوداني التزامَ العراق بسياسات «أوبك» وقراراتها، فقد أكد في الوقت نفسه بأن بلاده بحاجة إلى زيادة إنتاجها لتحقيق مزيد من الإيـرادات لتمويل عمليات إعادة الإعمار وبناء الاقتصاد. وإذا كانت الإيرادات النفطية قد ارتفعت من ٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٠ إلى ١٤ في المئة حالياً، فإن حكومة بغداد تسعى للوصول إلى نسبة ٢٠ في المئة خلال الأشهر المقبلة.

وقد سبق أن أوقف في مارس ٢٠٢٣ ضخ نحو ٤٥٠ ألف برميل من إقليم كردستان وحقول كركوك إلى ميناء جيهان التركي، نتيجة خلاف بين البلدين.

وفي هذا السياق، جاء ترحيب وزيـر الخارجية الامريكي، مايك روبيو، بهذا الإنجاز، مشيراً إلى أن هذا

الاتفاق «سهّلته واشنطن، وسيعزز الأمن الإقليمي، ويعود بفوائد ملموسة على الامريكيين والعراقيين، وسيسهم في تعزيز الشراكة الاقتصادية بين الولايات المتحدة والعراق، وتهيئة بيئة استثمارية، أكثر استقراراً للشركات الامريكية». ويذكر أن اتفاقية الخط العراقي التركي وقعت عام ١٩٧٣، وتم تمديدها مرات عدة، كان آخرها في عام ٢٠١٠، حيث تم تمديدها حتى يوليو ٢٠٢٦. واشترطت في حال رغبة أي من الطرفين بإنهائها أن يرسل طلباً خطياً برغبته إلى الطرف الآخر، قبل سنة واحدة من تاريخ إنهاء نفاذها.

وهذا ما فعلته أنقرة، حيث أبلغت حكومة بغداد مرسوماً أصدره الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في ٢١ يوليو الماضي، بإنهاء العمل بهذه الاتفاقية اعتباراً من ٢٧ يوليو العام المقبل. ولذا تجري حالياً التحضيرات لمفاوضات تهدف إلى توقيع اتفاق جديد، وبشروط تلبي طموحات تركيا في تشغيل كامل طاقة الخط بنقل ١/٥ مليون برميل يومياً، وتوسيع مجالات التعاون لتشمل النفط والغاز والكهرباء والصناعات البتروكيماوية.

ويبدو أن «الرعاية» الامريكية مستمرة لمواكبة المفاوضات النفطية، العراقية التركية، والمساهمة في تسهيل نجاحها، لتوقيع اتفاقية جديدة تعتبر تركيا أنها تمثل نقطةً مهمةً لاستقرار الاقتصاد التركي، ومنطلقاً لرؤيتها المستقبلية نحو العراق والمنطقة، مع الأخذ بالاعتبار مشروع طريق التنمية العراقي الذي تتمسك به أنقرة، باعتبار أنه سيكون نقلةً اقتصاديةً نوعيةً لربط اقتصادها بأسواق الخليج وجنوب شرق آسيا، ومرور خطوط التجارة والطاقة الدولية بأراضيها إلى أوروبا. ومن هنا يبرز دور واشنطن في تعزيز استثمارات الشركات الامريكية، وحماية مصالحها في المنطقة.

*كاتب لبناني متخصص في الشؤون الاقتصادية

الرعاية الامريكية مستمرة لمواكبة المفاوضات النفطية، العراقية التركية

أدهم إبراهيم:

العقوبات الدولية على إيران وانعكاساتها الخطيرة على العراق

أعـادت الترويكا الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) تفعيل آلية "الزناد" أو ما يُعرف بـ"سناب باك"، ما أدى إلى إعادة فرض العقوبات الأممية على إيـران في محاولة لمنع الانتشار النووي. وبذلك تم إحياء جميع القرارات السابقة التي كانت قد جُمّدت بعد توقيع اتفاق عام ٢٠١٥، المعروف بخطة العمل الشاملة المشتركة. هذه العقوبات لم تقتصر تداعياتها على إيران وحدها، بل امتدت لتشمل دول الجوار، وعلى رأسها العراق، الذي بات يواجه مأزقًا اقتصاديًا وسياسيًا بالغ التعقيد بسبب ارتباطه الوثيق بالاقتصاد الإيراني.

تواجه إيران وضعًا داخليًا خانقًا، حيث هبط الريال إلى أدنى مستوياته التاريخية، وارتفعت أسعار المواد الغذائية بشكل غير مسبوق. ووسط هذا الضغط، برز العراق كمنفذ خلفي يساعد إيران على الالتفاف على العقوبات، سواء عبر التجارة، أو تهريب الدولار، أو استمرار تصدير السلع. غير أن هذا الدور جعل العراق يتحمل عبئًا اقتصاديًا مضاعفًا، إذ أدى إلى اضطراب ميزانه التجاري وتضخم أسعار السلع الأساسية داخله.

منذ العقوبات السابقة، تحوّل العراق إلى مصدر رئيسي للعملة الأجنبية بالنسبة لإيران. إذ أعلنت السلطات العراقية مرارًا عن "هجوم عملة" على نظامها المالي، بعدما كُشف عن أن بعض التجار

يعيدون بيع الـدولار إلـى إيـران عبر السوق السوداء. ونتيجة لذلك ارتفعت مبيعات الدولار في المزادات الرسمية، مـا زاد الضغط على الاقتصاد العراقي وأدى إلى تفاقم التضخم. كما يُعد الـعـراق مستوردًا رئيسيًا للسلع غير النفطية من إيران، وهو ما يعمّق عجزه التجاري ويجعل أي اضطراب في العلاقات مع طهران مؤثرًا بشكل مباشر على الحياة اليومية للمواطنين العراقيين.

ساهم الفساد المستشري بين السياسيين ورجال الأعمال العراقيين، إضافة إلى نفوذ الوكلاء الإيرانيين، في تسهيل عمليات تهريب الدولار والبضائع. إذ تُصدر فواتير مزوّرة وتُمرر عبر منافذ جمركية خاضعة لسيطرة جماعات مسلحة مرتبطة بطهران. كما أن نظام المراقبة اليدوي والتقليدي في العراق يجعل من هذه العمليات أمرًا يسيرًا. هذا الواقع جعل العراق عرضة للاتهام بالمساعدة على خرق العقوبات، ما قد يؤدي بدوره إلى عقوبات مالية أمريكية إضافية تُضعف اقتصاده أكثر.

لم تقتصر التأثيرات على الاقتصاد فحسب، بل امتدت إلى الجانب السياسي والأمني. إذ إن النفوذ الإيراني داخل العراق يعقّد أي مساعٍ لبناء مؤسسات دولة مستقلة القرار. فالعديد من الأحزاب والميليشيات الموالية لإيران تسعى إلى استغلال العقوبات لتعزيز حضورها، وتمويل أنشطتها عبر التهريب أو الاستفادة من العقود الحكومية. وقد أدى ذلك إلى تحويل العراق إلى ساحة صراع بين واشنطن وطهران، مع ما يحمله من تهديدات لسيادته واستقراره الداخلي.

> **العقوبات تضع العراق في قلب صراع إقليمي ودولي**

ارتفاع قيمة الدولار مقابل الدينار العراقي انعكس مباشرة على أسعار المواد الغذائية والخدمات، ما يهدد بعودة الاحتجاجات الشعبية على غرار انتفاضة عام ٢٠١٩. ويُضاف إلى ذلك شعور المواطنين بأن الدولة عاجزة عن مواجهة الميليشيات وضبط الاقتصاد، مما يعمّق أزمة الثقة بين الشعب والسلطة.

ومع تصاعد الضغط الدولي على إيـران، يتوقع مراقبون أن تسعى طهران لتعويض خسائرها عبر تعزيز نفوذها داخل العراق. فكلما اشتدت العقوبات، كلما ازداد اعتماد إيران على بغداد كمنفذ اقتصادي ومالي. غير أن هذا التوجه قد يُقابل بتشديد امريكي وضغوط دولية أكبر على العراق، ما يضع بغداد في موقف بالغ الحساسية، بين استحقاقاتها الداخلية ومصالحها الإقليمية.

إن العقوبات المفروضة على إيران تهدد الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بشكل مباشر، وتضعه في قلب صراع إقليمي ودولـي لا يحتمل تبعاته. ومع تفاقم الفساد وضعف سيطرة الدولة على الميليشيات، تبدو قدرة العراق على حماية اقتصاده وأمنه محدودة. غير أن هذه الأزمة، رغم خطورتها، يمكن أن تتحول إلى فرصة لإعادة النظر في اعتماد العراق المفرط على إيران، والانطلاق نحو سياسات أكثر استقلالية تراعي مصلحة شعبه أولاً، وتعيد له توازنه السياسي والاقتصادي بعيدًا عن لعبة المحاور.

*صحيفة «العرب» اللندنية

لجنة نزع الأسلحة تستعد لزيارة أوجلان وهتافات البرلمان تشعل جدلا حادا

يسود ترقّب لزيارة وفد من أعضاء لجنة برلمانية -التي تتولى بحث الأساس القانوني لعملية نزع أسلحة حزب العمال الكردستاني- زعيم الحزب السجين في تركيا عبد الله أوجلان، وسط حالة من الجدل حول عدم إحراز تقدم في عملها.

واتّسع نطاق الجدل مع المطالبة بأن تعقد اللجنة اجتماعا للاستماع إلى وجهات نظر أوجلان في سجن

إيمرالي بغرب تركيا، ومسألة إطلاق سراحه، وعدم حدوث تقدم في عمل اللجنة أو اقتراح مواد قانونية وتعديلات تمهد الطريق لإتمام عملية نزع أسلحة الكردستاني.

لكن رئيس المخابرات التركية، إبراهيم كالين، وصف ما تم إنجازه لتحقيق مبادرة «تركيا خالية من الإرهاب»، أي حل حزب العمال الكردستاني ونزع أسلحته، بـ«التاريخي»، لافتا إلى أن هذا الهدف يُمثل إحدى أهم ركائز رؤية «القرن التركي».

وقال كالين، في كلمة له خلال مشاركته في «مؤتمر الدراسات الاستخبارية الدولي»، الذي نظمته أكاديمية المخابرات التركية: «لا نهدف فقط إلى إنهاء إرهاب حزب العمال الكردستاني الذي واجهته تركيا على مدار أكثر من ٤٠ عاما، بل نهدف أيضا إلى تطهير المنطقة بأكملها من جميع المنظمات الإرهابية والقوى التابعة لها، وإقامة نظام ثقة واستقرار قائم على ديناميكيات المنطقة».

وأضاف: «بالخطوات التي سنتخذها من الآن فصاعدا، نهدف إلى تطهير بلدنا ومنطقتنا من جميع التهديدات الإرهابية، واتخاذ خطوات نحو احتضان حقيقي، وسلام، وتوحيد استراتيجي، وتكامل بين الأتراك والكرد والعرب وسائر مكونات المنطقة».

زيارة برلمانية لأوجلان

في السياق ذاته، قالت نائبة حزب الديمقراطية والمساواة للشعوب، المؤيد للكرد، عضو «وفد إيمرالي» للمفاوضات مع أوجلان، إن وفدا من لجنة «التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية»، المعنية بوضع الأساس القانوني لنزع أسلحة حزب العمال الكردستاني، سيزور أوجلان قريبا. وقالت إن الوفد سيضم نوابا يمثلون الأحزاب الخمسة، التي تشمل: «العدالة والتنمية»، و«الشعب الجمهوري»، و«الديمقراطية والمساواة للشعوب»، و«الحركة القومية»، و«المسار الجديد» (أحزاب الديمقراطية والتقدم، والمستقبل والسعادة)، لافتة إلى أن رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهشلي، الذي سبق أن أطلق مبادرة «تركيا خالية من الإرهاب» في ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٤، اقترح عقد لقاء مباشر للجنة مع أوجلان.

وعن احتمال أن يقوم رئيس البرلمان رئيس اللجنة، نعمان كورتولموش بزيارة أوجلان، أكدت بولدان، في تصريحات السبت، استحالة ذلك، وأن هذه الزيارة غير واردة، وأن أوجلان صرّح بذلك أيضا.

وسيزور كورتولموش، ديار بكر، كبرى المدن ذات الغالبية الكردية في جنوب شرقي تركيا، في ١٧ أكتوبر الحالي، للمشاركة في بعض الأنشطة هناك، ووُجهت الدعوة إلى أعضاء اللجنة البرلمانية (٥١ عضوا) لمرافقته في الزيارة.

وعن عدم حدوث أي تغيير في ظروف أوجلان خلال عام من التحركات في إطار عملية السلام الداخلي في تركيا، قالت بولدان إن «التصريحات التي تُشير إلى انتهاء العملية أو توقفها غير صحيحة. العملية مستمرة وإن كانت بطيئة، مع بعض الانتكاسات أو التأخير، وبقاء ظروف السيد أوجلان دون تغيير لا يعني توقف العملية».

وأضافت أن «هناك حاجة حقيقية إلى تحسين ظروف عمل السيد أوجلان، إذا تمّت تلبية هذه الحاجة،

يمكنه أن يشارك بشكل مباشر أكثر في عملية السلام والمجتمع الديمقراطي. إنه اللاعب الرئيسي، ولكي يؤدي دوره القيادي، يجب أن تتغير ظروفه وتتحسّن بسرعة».

تحقيق مع ياواش

على صعيد آخر، طلب مكتب المدعي العام في العاصمة أنقرة إذنا من وزارة الداخلية لفتح تحقيق مع رئيس البلدية المنتمي إلى حزب الشعب الجمهوري، أكبر أحزاب المعارضة، منصور ياواش، وسكرتيره الخاص، نوزات أوزون أوغلو، في إطار تحقيق يتعلّق بهدر أموال في «الحفلات الموسيقية» في البلدية خلال الفترة بين ٢٠٢١ و٢٠٢٤.

ورد ياواش، الذي يُعدّ من أبرز السياسيين المرشحين لرئاسة البلاد، على طلب المدعي العام، قائلا: «لا يحتاج مكتب المدعي العام في أنقرة إلى إذن من وزارة الداخلية لإجراء تحقيق. إذا استُدعينا فنحن مستعدون للإدلاء بشهادتنا طواعية، ليس لدينا ما نخفيه، ولا ما نتردد فيه».

وأضاف ياواش، وهو محامٍ بارز، في بيان: «بابنا مفتوح على مصراعيه للدولة والعدالة، لكن لا ينبغي لأحد أن ينسى أنه لا يمكن حكم هذا البلد بتحريف العدالة، الديمقراطية تحيا بالثقة في العدالة، وليس فقط عبر صناديق الاقتراع فقط، لا تجعلوا من العدالة أداة سياسية، لأنه في يوم من الأيام سيحتاج الجميع إلى القانون».

«هتافات أوجلان» تشعل جدلا حادا في البرلمان التركي

الى ذلك انتقد حزب مؤيد للكرد في تركيا عدم إحراز تقدم في وضع إطار قانوني لعملية حل حزب العمال الكردستاني ونزع أسلحته، عادًّا أن «لا شيء تحرك» على الرغم من عقد ١٤ اجتماعا للجنة البرلمانية المعنية.

في الوقت ذاته، أثار ترديد أعضاء من الحزب هتافات مؤيدة لزعيم حزب العمال الكردستاني، عبد الله أوجلان، داخل البرلمان جدلا واسعا.

وقالت المتحدثة باسم حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، عائشة غل دوغان: «لقد صمتت البنادق، لكن لم نر أي خطوة محددة، هل كان المطلوب أن تصمت البنادق وأن يبقى الصراع دائما. يجب أن تكون القوانين والعدالة والديمقراطية جلية، لكن لا شيء يتحرك بعد».

وذكرت غل دوغان، خلال مؤتمر صحافي عقب اجتماع اللجنة المركزية لحزبها، الخميس، بتصريح رئيس حزب «الحركة القومية»، دولت بهشلي، عند إطلاق مبادرة «تركيا خالية من الإرهاب» في ٢٢ أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠٢٤، الذي قال فيه: «أولا،

يجب إسكات البنادق، ثم تمكن مناقشة كل شيء»، مضيفة: «تُقال كلمات مهمة، وتُطرح حجج قيّمة، وتُكسر التقاليد، لكن مجرد قول هذا لا يكفي، نقول إن تكرار هذا مضيعة للوقت».

حل «الكردستاني» والدستور

وتابعت غل دوغان، التي لعب حزبها الدور الأساسي في الاتصالات بين أوجلان والبرلمان والحكومة والأحزاب، أن «عملية السلام والديمقراطية» تمر بمرحلة حرجة، وأن تطورات مهمة مُمكنة، مؤكدة أن على الجميع تقدير هذه العملية والتعامل معها بجدية.

وعن الحديث المتصاعد عن الدستور الجديد، قالت إن «الدستور يُعدّ من أهم القضايا في تركيا، وهو أيضا من أهمّ أسباب نضالنا». واستدركت: «لكن لجنة (التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية)، التي تتولى بحث الأساس القانوني لنزع أسلحة (العمال الكردستاني)، لم تشكل لصياغة دستور جديد. مع ذلك، فمن الواضح أنّ تركيا في حاجة إلى دستور جديد، ليبرالي، ديمقراطي، يحقق المساواة، ويُرسّخ مبدأ الأخوة».

وعلقت غل دوغان على تصريحات للمتحدث باسم حزب «العدالة والتنمية» الحاكم، عمر تشيليك، الذي انتقد هتافات أعضاء حزبها الذين حضروا اجتماع مجموعته البرلمانية، الثلاثاء، بدعم أوجلان والمطالبة بإطلاق سراحه، ومنها هتاف «يحيا أوجلان» الذي أثار ترديده داخل البرلمان أزمة حادة.

وقالت إن ترديد الشعارات في كل تجمع حزبي سياسي هو «حق ديمقراطي بحت. ليس لدينا أجندة محددة أو سرية. أجندتنا واضحة، وهي تحقيق السلام والحل الديمقراطي والمطالبة بفتح مسارات قيادة أوجلان. من حضروا اجتماع مجموعتنا البرلمانية، والذين هتفوا بالشعارات هناك، لم يفعلوا ذلك سرا. الانزعاج من هذا أو تفسيره بشكل مختلف أمرٌ لا يفعله إلا من لا يفهم العملية».

وضع الدستور الجديد مسؤولية تجاه الأجيال القادمة

وقال تشيليك، عقب اجتماع للجنة التنفيذية لحزب العدالة والتنمية برئاسة الرئيس رجب طيب إردوغان ليل الأربعاء إلى الخميس: «لا ينبغي لأي حزب سياسي أن يخلط بين أجندته الخاصة والعملية برمتها، مثل هذه العمليات تتطلب الحكمة السياسية الرفيعة والنهج الموجه نحو الحل الحقيقي».

وأضاف أن اللجنة البرلمانية المعنية بمسألة نزع أسلحة «المنظمة الإرهابية» (حزب العمال الكردستاني) تظهر نهجا يضع الأسس اللازمة لعملية إنهاء وجوده ونزع سلاحه، ويجب أن تستمر عملية نزع السلاح دون انقطاع». وشدد تشيليك على مصطلح «إنهاء» وجود الحزب «بشكل ملموس، وبما يشمل أيضا عناصره في سوريا»، في إشارة إلى «وحدات حماية الشعب الكردية» التي تقود «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد).

وبالنسبة للدستور الجديد، قال تشيليك إن «رسالة الرئيس إردوغان في هذا الشأن واضحة أيضا، وتؤكد أن وضع الدستور الجديد هو مسؤولية تقع على عاتق جميع الأحزاب السياسية، وهي مسؤولية تجاه الأجيال القادمة».

«ترويج للجريمة»؟

في سياق متصل، قدم محامي نقابة المحامين في العاصمة أنقرة، باشا بويوك ايار، شكوى جنائية إلى مكتب المدعي تتعلق بواقعة الهتافات المؤيدة لأوجلان في البرلمان خلال اجتماع مجموعة حزب «الديمقراطية والمساواة للشعوب»، متهما من قاموا بذلك بـ«الدعاية لمنظمة إرهابية» و«الترويج للجريمة والمجرمين».

بهجلي يدعو أوجلان إلى حل قوات سوريا الديمقراطية

الى ذلك هاجم رئيس حزب الحركة القومية، دولت بهجلي، حزب الشعب الجمهوري بسبب غيابه عن الاحتفال بالعام التشريعي الجديد للبرلمان، ودعا إلى عقد لقاء مع عبد الله أوجلان لمناقشة حل قوات سوريا الديمقراطية.

وخلال اجتماع الكتلة البرلمانية لحزبه، دعا بهجلي إلى أن تتوجه "لجنة التضامن الوطني والأخوة والديمقراطية" إلى جزيرة إمرالي لعقد لقاء مباشر مع عبد الله أوجلان، زعيم حزب العمال الكردستاني.

وأكد بهجلي أن على أوجلان توجيه نداء جديد إلى قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب (YPG) لإلقاء أسلحتهما، مشيرا إلى أن هذه الخطوة ضرورية ويجب أن تُنقل الرسائل بشفافية مع الجمهور.

وهاجم بهجلي حزب الشعب الجمهوري بشدة لتغيبه عن الجلسة الافتتاحية للعام التشريعي الجديد، معتبرا أن هذا الموقف يمثل إهانة للأمة التركية، وسيواجه تبعات ديمقراطية. وانتقد بهجلي سياسات أكبر أحزاب المعارضة، واصفا إياها بـ"المعيبة"، داعيا رئيسه أوزغور أوزيل إلى إعادة تقييم شرعية حزبه.

وأضاف بهجلي: "مجلس الأمة التركي الكبير هو نبع الإرادة الوطنية وشريان الديمقراطية، وليس مكانا للمقاطعات أو الألاعيب السياسية الرخيصة".

كما أشار بهجلي إلى أن حزب العمال الكردستاني ألقى سلاحه في ١٢ مايو، وأحرق الأسلحة في ١١ يوليو، لكن قوات سوريا الديمقراطية ووحدات حماية الشعب لم تستجب لدعوات إمرالي. وأعرب عن توقعه بأن يوجه أوجلان دعوة جديدة لهذه القوات لنزع السلاح، مؤكدا أن زيارة اللجنة إلى إمرالي لن تكون موضع تردد.

ولوم تلتزم بعد قوات سوريا الديمقراطية بالاتفاق الموقع في مارس الماضي بين قائدها مظلوم عبدي والرئيس السوري أحمد الشرع، والذي ينص على عمل القوات الكردية تحت مظلة وزارة الدفاع السورية.

زيارة إمرالي تشكل خطوة أساسية لنجاح عملية السلام

من جهة أخرى، أيد تونجر بكرهان، الرئيس المشارك لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، دعوة بهجلي، مؤكدا أن زيارة إمرالي تشكل خطوة أساسية لنجاح عملية السلام. وقال: "الاستماع إلى عبد الله أوجلان ليس تنازلا، بل خطوة ضرورية لتسهيل حل المشكلة".

وأضاف أن إلقاء السلاح من قبل بعض الجماعات كان بادرة حسن نية، داعيا إلى وضع إطار قانوني انتقالي لدعم هذه العملية.

هناك حاجة إلى اتفاق يفتح الطريق أمام مسار سياسي واجتماعي ثالث

وكالة فرات للأنباء :أشارت بروين بولدان، عضوة وفد إمرالي، والتي نقلت تقييمات القائد عبدالله أوجلان المتعلقة بشمال وشرق سوريا، إلى الإطار الذي اقترحه القائد آبو لحلّ الأزمة في سوريا.

ونقلت بروين بولدان، البرلمانية عن حزب المساواة وديمقراطية الشعوب (DEM Partî) وعضوة وفد إمرالي لحزب المساواة وديمقراطية الشعوب، في مقابلة مع وكالة أنباء ولات، تقييمات القائد عبدالله أوجلان المتعلقة بشمال وشرق سوريا.

وأوضحت بروين بولدان، التي قدّمت بعض التفاصيل حول اللقاء الأخير في ٣ تشرين الأول الجاري، أن القائد عبدالله أوجلان أشار إلى ضرورة التوصل إلى اتفاق يفتح الطريق أمام مسار سياسي واجتماعي ثالث في سوريا.

وجاء في تقييم بروين بولدان ما يلي: «لقد قدّم السيد عبدالله أوجلان سابقا تقييمات بشأن شمال وشرق سوريا، ولم يتغير الإطار الذي وضعه في تقييماته السابقة. فما هو هذا الإطار؟ إنه اتفاق سياسي ومجتمعي يقوم على أساس الأمة الديمقراطية، يستند إلى حماية الحقوق الأساسية للحياة ويمهّد الطريق لمسار ثالث. ويقدّم السيد أوجلان تقييمات عقلانية بشأن الشرق الأوسط، الذي يُعد مركز المشاكل والحلول. والسيد أوجلان يدرك أيضا هذا الواقع ويعبّر عن الحقيقة صراحة مهما كانت، ويواصل قوله الآن أيضا. وأشار السيد أوجلان إلى أن على مسؤولي الدولة التخلي عن لغة التهديد، وذكر السيد أوجلان أنه قد تم اتخاذ خطوات تاريخية، وقال إنه يجب النظر إلى هذه الخطوات بتقييم واضح وجلي. كما ذكّر مجددا بأهمية استخدام لغة إيجابية لكل من تركيا وسوريا على حد سواء.»

وأضافت بروين بولدان: «وجّه السيد عبدالله أوجلان انتقادات شديدة اللهجة تجاه لغة وسائل الإعلام، وأوضح السيد عبدالله أوجلان أن هناك قنوات ومحللين يستخدمون لغة عدائية، وأنه يشعر بالاستياء وعدم الرضا من ذلك. وأشار السيد أوجلان إلى أن هؤلاء الأشخاص الذين يستخدمون لغة قذرة عدائية، لا يرغبون في تعزيز السلام والحل والمساواة، بل يسعون إلى نشر العداء».

وأنه يشعر بالاستياء من ذلك. وأشار أوجلان إلى أن هؤلاء الأشخاص باستخدامهم لغة قذرة وعدائية لا يسعون إلى السلام أو الحل أو المساواة، بل يهدفون إلى نشر العداء.

منظومة المجتمع الكردستاني: تقييمات نيجيرفان بارزاني غير مقبولة!

قالت الناطقية الإعلامية للجنة العلاقات الخارجية في منظومة المجتمع الكردستاني: «نرفض بشكل مطلق، تصريحات وتقييمات السلبية التي أدلى بها نيجيرفان بارزاني في اجتماع عقد في هولير، رافضا الموقف الحازم لحركتنا والتطورات التي أحدثتها». وفيما يلي بيان الناطقية الإعلامية للجنة العلاقات الخارجية في منظومة المجتمع الكردستاني:(KCK)

استجابة للدعوة التاريخية التي أطلقها القائد آبو من أجل السلام والمجتمع الديمقراطي في ٢٧ شباط، عقد حزب العمال الكردستاني (PKK) مؤتمره الثاني عشر واتخذ قرارا أعلنه للعالم أجمع. في مؤتمره الثاني عشر، أعلن حزب العمال الكردستاني قراره بحلّ هيكلته وإنهاء استراتيجية الكفاح المسلح بناء على دعوة القائد آبو، وقد أظهرت مجموعة من ثلاثين رفاق ورفيقات، بقيادة الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي لمنظومة المجتمع الكردستاني (KCK)، بسي هوزات، موقفهم الحازم ضد هذه العملية بإحراق أسلحتهم في ١١ تموز ٢٠٢٥.

في الوقت الذي تجري فيه أحداث مهمة في منطقتنا وبلدنا، يتضح مدى أهمية وحيوية مشروع السلام والمجتمع الديمقراطي للقائد آبو، وقد قيمه جميع مناصري السلام والديمقراطية والحرية بحساسية كبيرة، وفي مواجهة هذه التطورات، أدلى نيجيرفان بارزاني بتصريحات وتقييمات سلبية في اجتماع في هولير بشأن موقف حركتنا والتطورات التي أحدثتها، وهذا التصريح غير مقبول على الإطلاق، وبتقييماته غير العادلة وتشويهه للحقائق، اتخذ نيجيرفان بارزاني موقفا سلبيا يردد لغة وعقلية المعارضين للحل، إن التحدث بحجج الدولة التركية لا يخدم الشعب الكردي وقوى الديمقراطية، إنه خطأ كبير ومضلل أن يتخذ نيجيرفان بارزاني موقفا يظهر أنه هناك «تناقض» بين القائد آبو وحركتنا ويحاول خلق تصور يُظهر أن «حزب العمال الكردستاني لا يستمع إلى القائد آبو».

في الواقع، جميع الكرد وكل من يدعم السلام يدرك جيدا من يقف وراء هذه اللغة والنبرة المتعارضة، بالطبع، بإمكان نيجيرفان بارزاني تحسين العلاقات مع الجمهورية التركية، ولا أحد يعارض ذلك، إلا أن إدلائه بهذا التصريح السلبي والمؤسف قبيل زيارته لتركيا، في التاسع من تشرين الأول، ذكرى بدء المؤامرة الدولية واحتلال سري كانيه وكري سبي، أمرٌ ذو معنى، نرفض هذا التصريح الذي يُعتبر عن توجهاته، ونُحيله إلى جميع الأطراف المعنية، ونتوقع من نيجيرفان بارزاني التخلي عن هذا الموقف السلبي».

نحو تسوية تاريخية عادلة:

متطلبات واقعية لإنجاح عملية السلام الكردية في تركيا

***مركز الجيوستراتيجي للدراسات/فريق التحرير**

منذ أكثر من عقدين والملف الكردي في تركيا يشكّل حجر عثرة أمام مسار الديمقراطية والاستقرار في البلاد. وعلى الرغم من الخطابات المتكررة التي أطلقها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان حول نيّته في فتح صفحة جديدة مع الكرد عبر ما يُسمّى بـ»عملية السلام»، فإن غياب الأسس الجدية والشفافة لهذا المسار، وعدم تحويله إلى مشروع سياسي مؤسسي، جعله يتعثر مرارا ويفشل في التأسيس لأي اتفاق دائم. وعليه، فإن الحديث عن أي عملية سلام مستقبلية، لا يمكن أن يكون مجرّد ترفٍ خطابي أو محاولة تكتيكية لامتصاص الضغط الداخلي أو الخارجي، بل يتطلب بنية تفاوضية حقيقية، ومقاربة قائمة على الواقعية السياسية، والمأسسة القانونية، والالتزامات الدستورية.

أول المتطلبات الأساسية لإنجاح أي عملية تفاوض هو كسر احتكار المخابرات التركية لمسار التواصل مع الطرف الكردي. فخلال كل المحطات السابقة، جرت الحوارات في غرف مغلقة ووسط هيمنة أمنية واضحة، مما جعلها عرضة للانهيار بمجرد تغيّر المزاج السياسي أو تزايد الضغط القومي داخل الدولة. لذلك، يجب تشكيل فريق تفاوض كـردي واضـح ومعلن، يملك الشرعية التمثيلية ويُحاسَب أمام الشعب الكردي، ويقابله فريق رسمي من الدولة التركية يفاوض باسم الحكومة، لا أجهزة الدولة العميقة. هذا الشرط هو الذي يؤسس لثقة متبادلة

> لا بد من رسم خارطة طريق للسلام تستند إلى مراحل زمنية وخطوات محددة

ويمنح العملية طابعها السياسي بدلا من الأمني.

كما أن غياب جدول المطالب الكردية المحددة والمعلنة أتاح للسلطة التركية التلاعب بمسار التفاوض وتفريغه من مضمونه، لذلك فإن أي فريق تفاوض كردي يجب أن ينطلق من برنامج قومي واضح المعالم، يضع الحقوق الثقافية، والإدارية، والسياسية للشعب الكردي في صلب العملية. هذا البرنامج يجب أن يُبلور ضمن رؤية قومية توافقية تشمل تمثيلا واسعا من الداخل والخارج، ويأخذ بعين الاعتبار الديناميكيات الإقليمية المتشابكة.

ولا بد من رسم خارطة طريق للسلام تستند إلى مراحل زمنية وخطوات محددة يتم التدرج فيها ضمن اتفاق مكتوب وموثّق، وبمصادقة برلمانية، ما يمنح العملية طابعا رسميا ويُحمّل الأطراف مسؤوليات واضحة أمام الرأي العام. وهذا يشمل تشكيل لجنة برلمانية مختلطة تتولى الإشراف على تنفيذ بنود الاتفاق، وترصد مستوى التقدم أو التعثر في كل مرحلة، وهو ما غاب عن التجارب السابقة.

إن غياب الضمانات الدولية، وعدم إشراك أطراف محايدة في عملية السلام، مكّن الدولة التركية من الالتفاف على التزاماتها بسهولة. لذلك، فإن إشراك الأمم المتحدة أو دول كبرى مثل الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة كجهات مراقبة وضامنة، يمكن أن يشكّل عنصر ردع لأي محاولة لخرق الاتفاق، كما يعزز من شرعية العملية ويمنحها بعدا دوليا يحصّنها من الابتزاز المحلي.

ومن الأهمية بمكان أن تُترجم كل هذه التفاهمات إلى نصوص دستورية في الدستور المقبل الذي يتم التحضير له، لضمان ديمومتها وعدم نسفها بقرار رئاسي أو مزاج حزبي. فطالما بقيت المسألة الكردية خارج الإطار الدستوري، ستبقى عرضة للتقلبات السياسية ولن تصل إلى الاستقرار المنشود.

كذلك، لا يمكن لأي مشروع سلام أن ينجح دون فتح المجال أمام الكرد للمشاركة الفعلية في الحياة السياسية، بعيدا عن الضغوط الأمنية والإقصاء الممنهج. وهذا يتطلب إعادة هيكلة النظام السياسي التركي بما يسمح بتعدديته الثقافية والعرقية، وإزالة كل القيود التي تحول دون تأسيس الأحزاب الكردية أو العمل السياسي الكردي العلني.

مسألة المقاتلين الكرد هي كذلك أحد أكثر الملفات تعقيدا، ولا بد من صياغة آلية قانونية شاملة تعالج وضعهم، وتمنحهم فرصة العودة إلى حياتهم المدنية ضمن تسوية شاملة، تحترم كرامتهم وتقر بمشاركتهم السياسية المستقبلية. فإدماج هؤلاء في المجتمع مجددا يمثل اختبارا حاسما لجدية الدولة التركية في المضي قدما نحو المصالحة الوطنية.

وأخيرا، فإن على تركيا أن تقدم ضمانات حقيقية بأنها لن تجعل من تسوية القضية الكردية في الداخل التركي أداة للتدخل في قضايا الكرد في الدول المجاورة. فالتجربة أظهرت أن أنقرة كثيرا ما حاولت توظيف شعار «السلام الداخلي» كغطاء لسياسات توسعية تجاه الكرد في سوريا والعراق، وهو ما يُقوّض الثقة ويحول دون ولادة حل مستقر ودائم.

في المحصلة، فإن أي عملية سلام جدية في تركيا تتطلب مقاربة شجاعة تخرج من الإطار التكتيكي إلى الفضاء الاستراتيجي، وتستند إلى مبادئ القانون، والمحاسبة، والشراكة المتكافئة. فالقضية الكردية في تركيا ليست مجرد ملف أمني أو ثقافي، بل هي مسألة تقرير مصير لشعب يسعى للاعتراف بوجوده، وضمان حقوقه، والمشاركة في بناء الدولة على أسس المواطنة والمساواة.

مظلوم عبدي: قسد ستلعب دوراً محورياً في الجيش السوري الجديد

صرح القائد العام لقوات سوريا الديمقراطية (قسد) مظلوم عبدي، أنه في إطار تنفيذ اتفاقية ١٠ آذار، ستتوجه لجنة عسكرية إلى دمشق قريباً لمناقشة انضمام قسد إلى وزارة الدفاع السورية.

وفي كلمته بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس قسد، أكد عبدي: «ستتوجه لجنة عسكرية إلى دمشق قريباً، وفي إطار هذه الزيارة، سنناقش مسألة انضمام قسد إلى وزارة الدفاع السورية.»

وأضاف عبدي أن وحدات مكافحة الإرهاب (YAT) لن تقتصر مهمتها على روج آفا فقط، بل

> **وحدات مكافحة الإرهاب (YAT) لن تقتصر مهمتها على روج آفا فقط**

ستتوسع لتشمل كامل الأراضـي السورية، حيث ستتعاون مع قوات الأمن السورية في جهود مكافحة داعش على مستوى البلاد.

وأدناه نص كلمة مظلوم عبدي:

«اليوم هو الذكرى العاشرة لتأسيس قواتنا، قوات سوريا الديمقراطية. بهذه المناسبة، أهنئ شعبنا كله ومقاتلينا وحلفائنا بهذا اليوم.

إذا كانت قسد قد نجحت حتى اليوم، فإن ذلك يعود إلى أساسها الرئيسي، وهو دعم الشعب السوري بكل مكوناته.

تشهد سوريا وضعاً جديداً. بعد هزيمة نظام البعث، يتم بناء سوريا جديدة. يتم تشكيل جيش جديد في سوريا. ونحن كقوة أساسية كان لها مكانة مهمة ودور كبير في الدفاع عن سوريا، في الحرب ضد الإرهاب، في حماية شعبنا؛ سنشارك في هذه العملية لبناء الجيش السوري الجديد.

وستصبح قسد جزءاً قوياً من الجيش السوري الجديد الذي يتم تشكيله الآن. في الأيام القادمة، سنقوم كقيادة قسد، لتنفيذ اتفاقية ١٠ آذار، بإرسال هيئتنا إلى دمشق إلى وزارة الدفاع السورية، وستبدأ عملية انضمام قسد إلى الجيش السوري.

نحن نؤمن بأن الخبرة التي اكتسبتها قسد حتى الآن في الحرب ضد داعش، والتدريب الذي تلقته في هذه السنوات العشر، وعملها الذي قامت به مع القوات الدولية لمكافحة الإرهاب، والدعم الذي تلقته من شعبنا؛ بكل هذه الخصائص، سيكون لانضمام قسد إلى الجيش السوري الجديد دور كبير، وستكون قوة كبيرة للجيش السوري وستعززه.

في سوريا الجديدة، بالإضافة إلى انضمام قوات سوريا الديمقراطية إلى الجيش السوري، الجيش السوري الجديد، ستلعب قواتنا لمكافحة الإرهاب، YAT، دوراً جديداً أيضاً. لم يعد الأمر يقتصر على شمال شرق سوريا، بل على مستوى سوريا بأكملها، من أجل الأمن القومي، أمن البلاد، ستعمل YAT مع الوحدات الأخرى في الجيش السوري، وستقوم بعمل مشترك وتدريب مشترك.

نحن نؤمن بأن هذه الخبرة التي اكتسبتها وحدات مكافحة الإرهاب (YAT) في السنوات الـ ١١ الماضية، ستلعب دوراً رائداً في هذه المرحلة الجديدة في الحرب ضد الإرهاب، ضد داعش، ليس فقط على مستوى شمال شرق سوريا ولكن على مستوى سوريا بأكملها، ستلعب دوراً قوياً وستؤدي إلى النصر في الحرب ضد داعش والإرهاب في جميع أنحاء سوريا».

عقد على تأسيس قوّات سوريا الديمقراطية

في الذكرى العاشرة لتأسيس قواتنا، قوات سوريا الديمقراطية، تتوجه القيادة العامة بأسمى آيات الفخر والتهنئة إلى أبطال وبطلات قسد، وإلى جماهير شعبنا في شمال وشرق وعموم سوريا، الذين شكّلوا معاً قاعدة هذا المشروع الوطني الجامع، الذي انبثق من إرادة الشعب وإيمانه بحقه في الحياة الحرة الكريمة.

لقد تأسست قوّاتنا على ميراث وتضحيات وحـدات حماية الشعب YPG ووحـدات حماية المرأة YPJ، في أحلك المراحل التي مرت بها سوريا، حين عمت الفوضى، وتفككت الجبهات، واجتاح الإرهاب مناطق واسعة من البلاد، فكانت قواتنا صوت العقل في زمن الفتنة، ومشروع الوحدة في زمن التمزق، وحصن الكرامة في وجه الإرهاب والتطرف.

في وقت كانت فيه قوى كثيرة تنجرف نحو الحرب الأهلية، اختارت قوات سوريا الديمقراطية طريقاً آخر وهو طريق الدفاع عن الوطن والإنسان. لم تُرفع رايتها لغايات مصلحية ضيقة، وأثبتت أنها قوة وطنية خالصة، تنتمي إلى الأرض السورية بكل مكوناتها، وتقاتل باسم الشعب السوري ومن أجله.

على مدى عقد من الزمن، قدمت قوات سوريا الديمقراطية تضحيات جساماً، سالت فيها دماء الآلاف من الشهداء الذين حرروا المدن والقرى من براثن داعش، وحموا ملايين المدنيين من الإبادة والتهجير. قاتلت قسد في الخنادق دفاعاً عن القيم

التي توحد السوريين، فكانت تزرع الأمان حيث كان الموت، وتبني الحياة حيث خلّف الإرهاب الدمار.

لم تكن معارك قواتنا ضد الإرهـاب مجرد مواجهة عسكرية، بل كانت معركة وجود وكرامة وأخلاق وطنية.

قاتلت دفاعاً عن الإنسانية جمعاء، وحملت على عاتقها مسؤولية حماية سوريا من التفكك والانهيار، وأثبتت للعالم أن إرادة الشعب الحر قادرة على الانتصار على الظلام.

بمشروعها الوطني والديمقراطي، أرست قسد نموذجاً فريدًا في الإدارة الذاتية والمدنية، قائماً على الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، وعلى مشاركة كل المكونات دون تمييز. هذا المشروع لم يكن بديلاً عن سوريا، بل سبيلاً نحو سوريا ديمقراطية، حرة من الاستبداد والإرهاب في آن معاً.

لقد أصبحت قوات سوريا الديمقراطية اليوم ركيزة الاستقرار والأمان في شمال وشرق سوريا، وشريكاً فاعلاً في الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب، وقوة سياسية وعسكرية مسؤولة تحظى باحترام الداخل والخارج. وإن حضورها الفاعل في كل الميادين هو ضمانة لحماية مكتسبات السوريين في مواجهة كل محاولات التفتيت والتبعية.

في هذه المناسبة التاريخية، نستذكر شهداءنا الأبرار الذين كتبوا بدمائهم ملحمة الحرية، ونجدد عهدنا لهم ولشعبنا بأن تظل قوات سوريا الديمقراطية وفيةً للمبادئ التي تأسست عليها: الدفاع عن الشعب، وصون كرامة الوطن، ومتابعة مسيرة النضال حتى بناء سوريا حرة، ديمقراطية، آمنة لجميع أبنائها.

المجد والخلود لشهدائنا الأبطال

القيادة العامة لقوات سوريا الديمقراطية

١٠ تشرين الأول ٢٠٢٥

»

8حضورها الفاعل في كل الميادين هو ضمانة لحماية مكتسبات السوريين

«

قسد .. الامل وحامل راية حماية كل المكونات والثقافات

اصدرت حركة المجتمع الديمقراطي بياناً بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس قوات سوريا الديمقراطية ومن خلال البيان حيت بكل فخر قوات سوريا الديمقراطية في ذكرى ميلادها العاشر، واكدت بان كانوا ولا زالوا سنداً وداعمين لهذه القوات , التي اثبتت هذه القوات التي تضم في صفوفها الكورد والعرب والسريان والارمن والتركمان والمسيحيين والايزيديين والمسلمين وابناء وبنات كل المكونات بانها الامل الوحيد ليس فقط لمكونات شمال وشرق سوريا وانما لعموم الشعب السوري.

وجاء في مضمون البيان ما يلي:

الى شعبنا العظيم, عوائل الشهداء والمقاتلين في جبهات الكرامة

للذين خطوا الخطوة الاولى ولا يذالون يمضون نحو الحرية

تمر علينا اليوم الذكرى العاشرة لولادة الامل في بناء مجتمع ديمقراطي حر وسط عتمة الارهاب والاقتتال الطائفي والمذهبي الذي فرضته القوى الاقليمية والدولية على الشعب السوري, من خلال تلاحم كافة المكونات في غرب كردستان (شمال وشرق سوريا) في خندق واحد دفاعاً عن الانسانية والكرامة والحرية, حاملين طموحات واهداف الشعوب والمكونات السورية في ثورة اعلنوها وتم سلبها من قبل الذين باعو ارواحهم للاجندات الاقليمية وخاصة تركيا , ليذرعوا الدمار والفساد والتفكيك المجتمعي تمهيداً لتسليم ارادة الوطن للأجنبي .

نعم انها ولادة قوات سوريا الديمقراطية (قسد) , التي جاءت كضرورة تاريخية لتوحيد كافة ابناء الشعب السوري حول القيم الديمقراطية والحرية وتحقيق اهداف الثورة السورية التي سلبت منه على يد الفصائل

الارهابية والمرتهنيين للدولة التركية التي كانت تسعى لإحياء العثمانية الجديدة , والدفاع عن كل المكونات في شمال وشرق سوريا . فقد تمكنت قسد من دحر الارهاب المتمثل بداعش بعد هزمت شر هزيمة في مدينة كوباني المقاومة في ٢٠١٤ على يد وحدات الشرف والكرامة ypg, ypj وليكمل قسد الانتصار الى أن سحق الارهاب الداعشي في اخر معاقله في الباغوز ٢٠١٩ , مؤكدين أن فلسفة وفكر الامة الديمقراطية للقائد عبد الله اوجلان وحدت كل شعوب ومكونات شمال وشرق سوريا وهزمت الارهاب وهو الحل للازمة السورية وتحقيق اخوة الشعوب والديمقراطية في مجتمع متنوع الاعراق والثقافات .

والـيـوم وبعد عشر سـنـوات مـن الكفاح والمقاومة والتحرير, اثبتت هذه القوات التي تضم في صفوفها الكورد والعرب والسريان والارمن والتركمان والمسيحيين والايزيديين والمسلمين وابـنـاء وبـنـات كل المكونات بانها الامل الوحيد ليس فقط لمكونات شمال وشرق سوريا وانما لعموم الشعب السوري على اختلاف الطيف الواسع , خاصة بعد سقوط نظام البعث الشوفيني , ودخول الاسلام السياسي الجهادي لدمشق , وما ارتكبته حكام دمشق الجدد من الويلات والمجازر بحق العلويين والموحدين الدروز والمسيحيين ,

نحن في حركة المجتمع الديمقراطي تقدم نحيي بكل فخر قوات سوريا الديمقراطية في ذكرى ميلادها العاشر ونستذكر تضحياتها ومقاوماتها وانتصاراتها بكل اعتزاز, وبهذه المناسبة نقف بكل احترام وتقدير امام ذكرى شهدائها وجرحاها وعوائلهم وكل الذين بدأوا المشوار نحو الحرية والديمقراطية والمجتمع الذي يسوده الاخوة والعدالة والمساواة, ونؤكد باننا كنا ولا نذال سنداً وداعمين لهذه القوات , التي تسعى القوى المعادية للديمقراطية واخوة الشعوب اليوم الى النيل منها وتوصل الليل بالنهار لاضعافها وابعادها عن ان يكون لها اي دور في سوريا ما بعد الاسد.

وبهذه المناسبة العزيزة, وفي الوقت الذي نبارك فيه انفسنا وشعوب ومكونات شمال وشرق سوريا و عموم سوريا بهذه القوات, فأننا ندعوا شعبنا الذي لم يبخل يوماً بالتضحية والنضال وندعوا كافة مكونات الشعب السوري للالتفاف حول قوات سوريا الديمقراطية والتلاحم معها, لأجل بناء سوريا جديدة لكل السوريين , سوريا حرة وديمقراطية لا مركزية , بعيدة عن الارهـــاب والـتـشـدد والاقـصـاء والارتـهـان للقوى الاقليمية والدولية , فقسد هو الامـل وهو حامل رايـة الدفاع عن القيم الانسانية وحماية كل المكونات والثقافات والاعراق .

> **اثبتت هذه القوات بانها الامل الوحيد لعموم الشعب السوري**

المجد كل المجد لشهداء قوات سوريا الديمقراطية وشهدائها الاحياء

كل المجد لعوائل الشهداء وكل الوطنيين الذين كانوا خطوة بخطوة مع مسيرة قوات سوريا الديمقراطية

عاشت قوات سوريا الديمقراطية بانية المجتمع الديمقراطي الحر واخوة الشعوب

حركة المجتمع الديمقراطي

tev-dem

جيمس جيفري, ديفورا مارغولين:

آن الأوان لتوحيد الشمال الشرقي الكردي مع سائر الأراضي السورية

*معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى

فبينما تواصل الحكومة المؤقتة في «دمشق» حشد الدعم الدولي، لا تزال خارطة الطريق التي تم التوصل إليها مع «قوات سوريا الديمقراطية» ذات القيادة الكردية في آذار/مارس الماضي لدمج الشمال الشرقي غير منفذة حتى الآن. وقد ظهر الإحباط الامريكي من هذا التأخير مؤخراً إلى العلن، خاصة وأن خطة إدارة «ترامب» لسحب القوات الامريكية من سوريا توقفت مؤقتاً بفعل المخاوف من زعزعة استقرار البلاد.

ولكسر هذا الجمود، قام المبعوث الامريكي الخاص «توم باراك» وقائد القيادة المركزية الأدميرال «براد كوبر» بزيارة شمال شرق سوريا و«دمشق» أمس، قبل أن يسهلا عقد اجتماعاً بين الجانبين اليوم، وهو ما أسفر عن تصريحات إيجابية من «واشنطن» ومن المسؤولين الكرد . لكن في المقابل، جاء اندلاع القتال بين قوات الأمن الكردية المحلية والقوات الحكومية في «حلب» – والذي استمر أربعاً وعشرين ساعة فقط قبل أن يوقفه الطرفان – ليعيد التذكير بالمخاطر الكبيرة التي تهدد تنفيذ هذه الخارطة.

في نهاية المطاف، فإن رفاهية الأمة السورية ومستقبل شعبها وثرواتها يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتحقيق اندماج سلمي للشمال الشرقي. ولتحقيق ذلك، ينبغي على المسؤولين الامريكيين دفع الأطراف إلى اتخاذ خطوات عاجلة للحد من التصعيد الخطير في التوترات، وبناء الثقة المتبادلة

> استمرار تأجيل تنفيذ اتفاقيات الاندماج يهدد بتقويض المشروع الوطني بأسره

تمهيداً لمعالجة الخلافات الأوسع التي أعاقت التقدم طوال الأشهر الماضية. وفي هذا السياق، يتعين على الكرد أن يبادروا أولاً باتخاذ مزيج مدروس من خطوات بناء الثقة، بما يبعث الطمأنينة لدى دمشق ويشجعها على التجاوب بخطوات موازية (انظر «الخطوات التالية» أدناه). والأهم أن هذه الخطوات الأولية لا تستلزم تقديم تنازلات جوهرية في القضايا الحساسة مثل الأمن، أو الإدارة المحلية، أو الملفات الثقافية. ففي هذه المرحلة، يكفي أن يقرّ الكرد بسيادة الحكومة المركزية على كامل الأراضي السورية، وذلك لأسباب متعددة سيتم التطرق إليها في القسم التالي.

لماذا تعتبر سوريا الموحدة مهمة جداً

خلال مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة الشهر الماضي، شدّد الرئيس «أحمد الشرع» على أن توحيد الأراضي السورية يمثل أولويته القصوى، إلى جانب السعي لرفع العقوبات الدولية بشكل كامل. وقد لاقى ظهوره الأول على منبر الأمم المتحدة ترحيباً استثنائياً من الممثلين الدوليين في نيويورك، تجسّد في تصويت واسع بالثقة، إضافةً إلى مصافحة مع الرئيس «ترامب» وتعليقات إيجابية من رئيس الوزراء الإسرائيلي «بنيامين نتنياهو» حول إمكانية التوصل في نهاية المطاف إلى اتفاق ثنائي.

ومع ذلك، لا تزال المخاوف قائمة، خاصةً مع تباطؤ دمشق في الانضمام إلى التحالف المناهض لتنظيم داعش، وفي التعامل بجدية مع الملفات الحاسمة لمرحلة ما بعد الأسد، سواء في ما يتعلق بالمساءلة أو الأمن أو الشمولية. وحتى تتمكن سوريا من أن تصبح عضواً كاملاً وفاعلاً في المجتمع الدولي، لا يكفي أن تكسب إعجاب الدبلوماسيين الأجانب، بل عليها أن تثبت قدرتها على فرض الأمن، وترسيخ الاستقرار، وتحسين مستوى الحوكمة في بلد ظل طويلاً منقسماً بين مناطق نفوذ متعددة.

في الواقع، تبدو جماعات الأقليات السورية أقل اقتناعاً بقدرة الرئيس «أحمد الشرع» على توحيد البلاد وإدارتها بفعالية. ومع ذلك، فإن معظم هذه الجماعات لا تمثل تهديداً وجودياً للوحدة الوطنية أو للاستقرار الداخلي. فالدروز، على سبيل المثال، يشكلون عنصراً مهماً في العلاقات المستقبلية مع «إسرائيل»، لكن محدودية أعدادهم وتوزعهم الجغرافي يعني أن دمجهم في المرحلة الراهنة لا يرقى إلى مستوى القضايا الطارئة. وبالمثل، فإن معالجة أوضاع العلويين ليست أولوية عاجلة، فرغم حجم العنف المقلق الذي ارتكبوه وتعرضوا له، فإنهم لا يسيطرون على أراضٍ أو مؤسسات حكومية أو قوات منظمة.

وبالتالي، يتركز الاهتمام الأساسي للمسؤولين السوريين الساعين إلى تعزيز الوحدة الوطنية والاستقرار الداخلي على الشمال الشرقي الواقع تحت السيطرة الكردية، حيث تتركز معظم ثروات البلاد من الهيدروكربونات، وجزء كبير من أراضيها الزراعية الخصبة، وأكثر من ١٠٪ من سكانها، بما في ذلك مزيج متنوع من الكرد والعرب ومكونات أخرى.

وتُعد مكافحة الإرهاب بُعداً محورياً آخر في «مشكلة الشمال الشرقي». ففي السنوات التي شهدت صعود تنظيم «الدولة الإسلامية» وتفكك قبضة نظام «الأسـد» على أجزاء واسعة من سوريا، برزت النواة الأولى لـ«قوات سوريا الديمقراطية» كشريك رئيسي في معركة التحالف الدولي ضد الجهاديين. واليوم، ما تزال هذه القوات تمثل الفاعل الأكثر فعالية في مواجهة بقايا التنظيم الخطيرة، مستندة إلى تحالف وثيق مع الوجود العسكري الامريكي المحدود لكنه الحيوي على الأرض. كما يقع على عاتق «قسد» الإشـراف على السجون والمخيمات التي تضم عشرات الآلاف من مقاتلي التنظيم وعائلاتهم، وهو عبء أمني

وإنساني بالغ التعقيد.

في الوقت نفسه، واصلت «قوات سوريا الديمقراطية» وقيادتها السياسية في «الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا» الحفاظ على علاقات مثيرة للقلق مع «حزب العمال الكردستاني»، المصنف كجماعة إرهابية في تركيا. ورغم أن «العمال الكردستاني» يسعى حالياً إلى تنفيذ وقف دائم لإطلاق النار مع أنقرة، فإن الحكومة التركية ترى في رفض «قسد» المستمر لنزع سلاحها أو الاندماج في الجيش السوري عاملاً مهدداً لتلك العملية.

فمن منظور أنقرة، لا يقتصر الأمر على اعتبار «حزب العمال الكردستاني» و«قسد» كياناً واحداً، بل إن وجود الأخيرة على طول الحدود السورية – بفضل خبرتها القتالية العميقة وقوامها المقدر بنحو ١٠٠ ألف مقاتل – يشكل تهديداً أمنياً مباشراً. ولم ينجح امتناع «قسد» عن خوض مواجهات مع تركيا، باستثناء حالات الدفاع عن النفس، في تغيير هذه القناعة.

ومنذ الإعلان عن خارطة الطريق في آذار/مارس الماضي، تبنّت أنقرة نهج «الترقب»، تاركة للرئيس «الشرع» زمام المبادرة في هذا الملف، مع مواصلة الضغط عليه لاعتماد موقف أكثر تشدداً تجاه الكرد، وفقاً لمحادثات أجراها المؤلف مع عدد من القادة الكرد البارزين. غير أن هذا الصبر التركي قد يتبخر في أي وقت، فقد سبق لأنقرة أن تدخلت عسكرياً في سوريا ثلاث مرات ما بين عامي ٢٠١٦ و٢٠١٩ لوقف ما اعتبرته تقدماً مقلقاً لـ«قوات سوريا الديمقراطية».

ما سبب التعطيل؟

أكد المسؤولون الكرد مراراً استعدادهم لتطبيق خارطة الطريق التي وُضعت في آذار/مارس، مشيرين إلى سلسلة من الاجتماعات على المستوى الوزاري مع ممثلين عن الحكومة المركزية. ومع ذلك، لم يتحقق أي تقدم ملموس حتى الآن. ويُرجع الكرد هذا الجمود إلى عدة عوامل، من بينها موجات العنف التي أعقبت سقوط «الأسد» واستهدفت أقليات أخرى مثل ما جرى في محافظة

> **ليس من الضروري أن يعالج الكرد ودمشق جميع القضايا الجوهرية دفعة واحدة**

«السويداء»، وضغوط «تركيا» على «دمشق» لاعتماد موقف متشدد، فضلاً عن قرارات حكومية يعتبرونها تمييزية بحق الأقليات – مثل تشكيل المجلس التشريعي المؤقت هذا الأسبوع، أو إصرار الحكومة على تعريف سوريا رسمياً بأنها دولة عربية. ومع ذلك، قد تكمن العقبة الحقيقية في الخلافات الأعمق بين الطرفين.

ففي ظل قيادة «قوات سوريا الديمقراطية» و«الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا»، تمكن الشمال الشرقي من أن يشكل قصة نجاح نسبية على المستويات السياسية والأمنية والاقتصادية مقارنة ببقية البلاد. لذلك، ليس لدى الكرد دافع قوي للتخلي عن هذا النموذج لصالح مستقبل وطني غير واضح المعالم. وإلى جانب ذلك، فإن منظومتهم القيمية – التي تقوم على العلمانية والاشتراكية والمساواة بين الجنسين – تختلف جذرياً عن الرؤية التي يطرحها الرئيس «الشرع»، كما أنها تتعارض في أحيان كثيرة مع القيم التقليدية السائدة في العديد من المجتمعات العربية السنية داخل الأراضي الخاضعة لسيطرتهم، وهو ما تسبب أحياناً في توترات محلية.

وبعد انـدلاع العنف في محافظات سورية متعددة، بات على «دمشق» أن تُظهر قدراً أكبر من ضبط النفس في التعامل مع الأقليات، وأن تلتزم على الأقل بالمعايير الدولية الدنيا في الاستجابة لمطالبها المشروعة، بما في ذلك مطالب الكرد. ومع ذلك، يظل الاندماج الوطني المطلوب بعيد المنال إذا توقّع البعض أن تتحول سوريا الممزقة بالحرب إلى نظام اجتماعي–سياسي ليبرالي كامل، وهو نموذج نادراً ما تجسّد حتى في دول المنطقة الأكثر

> يكفي البدء بخطوات عاجلة ومحددة لبناء الثقة وفتح الطريق أمام تسوية أوسع

استقراراً.

الحقيقة هي أن سوريا الموحدة ستكون أقل عرضة للفاعلين الخبيثين مثل «إيـران» وتنظيم «الدولة الإسلامية» («داعش»)، وكلاهما استهدف بشكل متكرر المناطق التي تفتقر إلى الحكم الرشيد في مختلف أنحاء البلاد. ولذلك، حان الوقت لتسريع المفاوضات بين «الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا» و«دمشق».

الخطوات التالية

*موقف الولايات المتحدة واضح: لقد حان الوقت لبدء توحيد سوريا، مع الأخذ في الاعتبار المخاوف المتعلقة بالعنف ضد الأقليات، وقضايا اللغة المحلية، والحقوق الدينية. وقد تجسّد هذا النهج في الخطة المشتركة بين الولايات المتحدة و«الأردن» وسوريا في ١٦ أيلول/سبتمبر، الهادفة إلى الحفاظ على الهدوء في «السويداء»، والتي تضمنت دعماً دولياً لتخفيف حدة التصعيد، وتعزيز المساءلة والمصالحة، ولكن «في إطار وحدة سوريا واستقرارها»، كما صرّح وزير خارجية «الأردن». وبالمثل، أشار مسؤول امريكي بارز خلال اجتماع عُقد في أواخر أيلول/سبتمبر مع عدد من المحللين إلى أنه إذا سُمح لأي مجموعة بالمطالبة بتنازلات من السلطة المركزية أو مقاومتها، فإن ذلك سيضع معياراً لمجموعات أخرى كي تفعل الشيء نفسه.

ولكسب مزيد من الوقت لحل القضايا الأعمق – مع الحفاظ في الوقت نفسه على حسن النية الدولية، وضمان استمرار صبر «تركيا»، وبناء الثقة مع «دمشق» – يتعين على «واشنطن» أن تضغط على الكرد للإسراع في تنفيذ خطوات بناء الثقة التالية:

*إزالـة القوات غير السورية من الشمال الشرقي، وخاصة أعضاء «حزب العمال الكردستاني» الذين يعملون كعناصر إدارية أو عسكرية. فهذا الإجراء سيلبّي مطلباً تركياً قديماً، ويؤكد في الوقت ذاته أن «دمشق» هي الجهة الوحيدة المخوّلة بالبتّ في مسألة وجود مثل هؤلاء الأفراد على الأراضي السورية.

*إضفاء الطابع الرسمي كتابةً على الترتيبات غير الرسمية الحالية مع «دمشق» بشأن تسليم النفط من الشمال الشرقي. سيعترف هذا بملكية الحكومة المركزية الأساسية للموارد الوطنية الرئيسية دون مطالبة الأطراف بإجراء أي تغيير فوري في التسليمات. كما سيعترف بالحق الحصري للحكومة في تصدير الهيدروكربونات السورية.

*تسليم المعابر الحدودية الدولية إلى الحكومة المركزية، مع ترتيبات للسماح بتدفق الإمدادات العسكرية الأمريكية دون عوائق. هذا اعتراف واضح بالمسؤولية السيادية المركزية لأي دولة، وخطوة اتخذت في «العراق» الشمالي المجاور من قبل «بغداد» و«أنقرة» و«حكومة إقليم كردستان». القيام بذلك سيؤدي أيضاً إلى تنظيم حدود سوريا مع «تركيا» وتلبية مطلب «أنقرة» المتكرر بنقل القوات الكردية بعيداً عن منطقة الحدود المباشرة.

*تسريع المفاوضات بشأن تسليم محافظة «دير الزور» ذات الأغلبية العربية إلى «دمشق». هذه الخطوة ذات أهمية خاصة للحكومة المركزية وستشير إلى أن «الإدارة الذاتية الديمقراطية لشمال وشرق سوريا» لا تدفع من أجل منطقة حكم ذاتي عربية-كردية كبيرة.

*فـي المقابل، يجب على «واشنطن» تشجيع «دمشق» على اتخاذ خطوات فورية لتخفيف المخاوف الكردية والدولية، مع التركيز على التدابير المتعلقة بالتعليم والأمن والحوكمة الشاملة (على الرغم من أن المفاوضات المستقبلية ستتناول العديد من هذه القضايا بشكل أكثر شمولاً).

يجب أيضاً أن يُتوقع من حكومة «الشرع» الاعتراف

بالدور المهم الذي لعبته «قوات سوريا الديمقراطية» في معركة سوريا ضد تنظيم «الدولة الإسلامية»، وكذلك العبء الدولي الذي تحملته «قوات سوريا الديمقراطية» من خلال إدارة السجون والمخيمات التي تحتجز مواطنين تابعين لتنظيم «الدولة الإسلامية» من أكثر من ستين دولة.

كما أوضح قرار الولايات المتحدة بإيقاف الانسحاب العسكري مؤقتاً، تحتاج «دمشق» إلى إحراز تقدم ملموس أكبر في الجهود المبذولة لطمأنة المسؤولين – في الشمال الشرقي وخارجه – بأنها مستعدة لتولي تحدي تأمين واستقرار البلاد.

يمكن أن تشمل هذه الجهود ما يلي، كل منها بدعم وتسهيل من الولايات المتحدة:

****الانضمام إلى التحالف المناهض لتنظيم «الدولة الإسلامية». كما دعا الرئيس «ترامب» خلال اجتماعه الأول مع «الشرع» في أيار/مايو الماضي، يجب على «واشنطن» الضغط على سوريا للانضمام رسمياً إلى «التحالف الدولي لهزيمة داعش»، بشرط أن تشمل مشاركة الحكومة السورية تمثيل «قوات سوريا الديمقراطية». يمكن أن يخفف هذا من المخاوف بشأن الأهداف المشتركة، ويؤدي إلى تعاون عملي بين «دمشق» والشمال الشرقي، ويسمح باتخاذ تدابير مشتركة لبناء الثقة في المناطق التي يعمل فيها الطرفان لمكافحة تنظيم «الدولة الإسلامية».

****التعبير عن الاهتمام بتحمل مسؤولية إدارة مراكز احتجاز عناصر تنظيم «الدولة الإسلامية «. اليوم، يتضمن جزء كبير من مهمة مكافحة تنظيم «الدولة الإسلامية» الحفاظ على مخيمات الاحتجاز والمرافق الأخرى في الشمال الشرقي. ومع ذلك، بينما كررت الولايات المتحدة و»تركيا» اهتمامهما بأن تتولى «دمشق» في نهاية المطاف هذه المهمة، فشل مسؤولو الحكومة المركزية في حضور اجتماع الأمم المتحدة رفيع المستوى الأسبوع الماضي لمناقشة مخيم «الهول» والمرافق الأخرى. في هذه المرحلة، فإن مجرد التعبير عن الاهتمام بالمشاركة في هذه العملية

> **تمكن الشمال الشرقي من أن يشكل قصة نجاح نسبية**

سيكون خطوة مهمة لـ»دمشق». خطوة أخرى مفيدة ستكون تنفيذ اقتراح قدمه الأدميرال «كوبر»: أن يتعاون الجيش الوطني السوري و»قوات سوريا الديمقراطية» على إنشاء خلية مشتركة لإعادة مقاتلي وعائلات تنظيم «الدولة الإسلامية» الأجانب إلى بلدانهم الأصلية.

****الانضمام إلى برنامج تدريب وانتقال. لطالما كان التمويل والموارد الأمريكية محركاً لمهمة مكافحة تنظيم «الدولة الإسلامية» في سوريا، بما في ذلك صيانة المخيمات، لذا يجب أن تكون «دمشق» مستعدة للانضمام إلى برنامج تدريب وتقييم انتقالي تحت الإشراف الأمريكي. كجزء من هذه العملية، يجب تشجيع السلطات السورية على الاستفادة من سنوات الخبرة التي راكمها أفراد «قوات سوريا الديمقراطية» في هذه القضايا. يجب أن تبدأ القوات الحكومية المختارة في تلقي إحاطات وتدريب على عمليات مكافحة تنظيم «الدولة الإسلامية» في الشمال الشرقي، بما في ذلك الخبرة العملية داخل مرافق الاحتجاز. من خلال تبني هذه العملية والوصول إلى معايير محددة بوضوح، يمكن لـ»دمشق» إظهار ليس فقط استعدادها النظري لتنفيذ هذه المهمة، ولكن قدرتها العملية على القيام بذلك.

****جيمس جيفري هو زميل متميز في زمالة «فيليب سولونتز» في معهد واشنطن.**

****الدكتورة ديفورا مارغولين هي زميلة أقدم في برنامج الزمالة «بلومنشتاين-روزنبلوم» في «برنامج جانيت وايلي راينهارد لمكافحة الإرهاب والاستخبارات» في معهد واشنطن، وأستاذة مساعدة في «جامعة جورج تاون».**

عبد الرحمن الراشد:

لغة الانتصاراتِ الدّعائية

وقفُ الحرب بحد ذاتِه لحظةٌ مفرحةٌ، بغضّ النَّظر عمَّن له الفضلُ في ذلك، أو التراشق حول الأسباب والمسببين، إذ لم يكن يمرُّ يومٌ دون أن يُقتل فيه مدنيون أبرياء على مدى عامين. ولأنَّ الصورة قاتمة... فالخسائر البشرية مروعة، والدمار لا مثيلَ له في كلّ حروب فلسطين، ستلجأ هذه الجماعاتُ لإطلاق الدعايةِ التَّمجيدية بعد أن تسكتَ أصواتُ البنادق.

هناك لغةٌ خاصة لا تمتُّ للواقع والحقيقة بصلة. عقب كلّ حربٍ خاسرة، بدلاً من التصالح مع

> في أدب الهزائم استخدمت «نكبة» و«نكسة» و«الكرامة» لرفض فكرة المراجعة

المجتمع المجروح والمضيّ قدماً إلى الأمام، يتمُّ استحضار معجمِ الهزائم، وحشد مصطلحات تسويغية ومبرراتٍ أخلاقية لما حدث، وشرعنة لقرار الحرب الذي كان، وكتابة التاريخ بصفة المنتصر، والتّوعد بالمزيد.

أَسْبَغُوا على الهزيمة مسمَّى «النصر الإلهي» في حرب عام ٢٠٠٦، بين «حماس» و«حزب الله» في مواجهة إسرائيل، التي انتهت بمقتلِ ألفٍ وستمائة لبناني، وتدمير مدينةِ غزةَ الفلسطينية. والأمر يتكرَّر اليومَ في غزة بمقتل أكثر من ستين ألفاً، وتدمير مدنِ القطاع، وإجبار «حماس» على تسليم سلاحها والخروجِ من الحكم. ويسمى كلّ هذا بالنصر المعنوي!

وسبق للعراق أنْ سمَّى حربه الفاشلة بـ«أم المعارك». إنَّما صدام على الأقل تجرَّع كأس السُّم وقبل توقيع الاستسلام في «خيمة صفوان» على الحدود، ولم يحاول ادعاءَ النَّصر.

في أدب الهزائم القديمة استُخدمت «نكبة» و«نكسة» و«الكرامة» لرفض فكرةِ المراجعة والمحاسبة. وتتكرَّر المبررات نفسُها، «هجوماً استباقياً» وأنَّه كانت عندهم معلوماتٌ عن هجوم إسرائيلي وشيك.

وتـمَّ تضخيمُ الـمـكـاسـب... مـن عـودةِ القضية للواجهة، وأنَّ ميادين العالم اكتظت بالمتظاهرين، والإعلام الغربي ينتقد إسرائيل، وبضعة يهود شاركوا في الاحتجاجات.

وكلُّها مكاسبُ صغيرة ووقتيّة لا تقارَن بما تسببت فيه الحرب من أذًى للناس، وخسائر سياسية غيَّرت الخريطةَ لصالح ما تتمنَّاه إسرائيل. ادعاء الانتصار المعنوي عبارةٌ تتردَّد للتقليل من وقع الهزيمة على الجمهور، والاستمرار لاحقاً في ارتكاب الأخطاء نفسها، كما يفعل المُدمنون عادة.

ويـتـم حـرفُ الانـتـبـاه عـن النتيجتين الرئيسيتين، موافقة «حماس» على تسليم سلاحِها والخروج من حكم غزة، إلى الحديث عن كيف أنَّ الرئيس ترمب شارك شخصياً وهدّد نتنياهو وأجبره على التنازل. والحقيقة أنَّ ترمب لا يريد لنتنياهو وحده التكسّبَ من النتيجة وليس العكس. الحقيقة المكملة أنَّ ترمب حقق نصراً سياسياً لإسرائيل لم يكن نتنياهو يستطيع تحقيقه، بمنع مساندة «حماس» وحرمانها من حلفائها.

ليس مطلوباً من أحد أن يعتذر ويطلب الصفحَ من الملايين الذين عانوا بسبب تلك القرارات الخاطئة، إنَّما في الحدّ الأدنى ينبغي التوقفُ عن تجميل الهزائم ووقف الاحتفال بها.

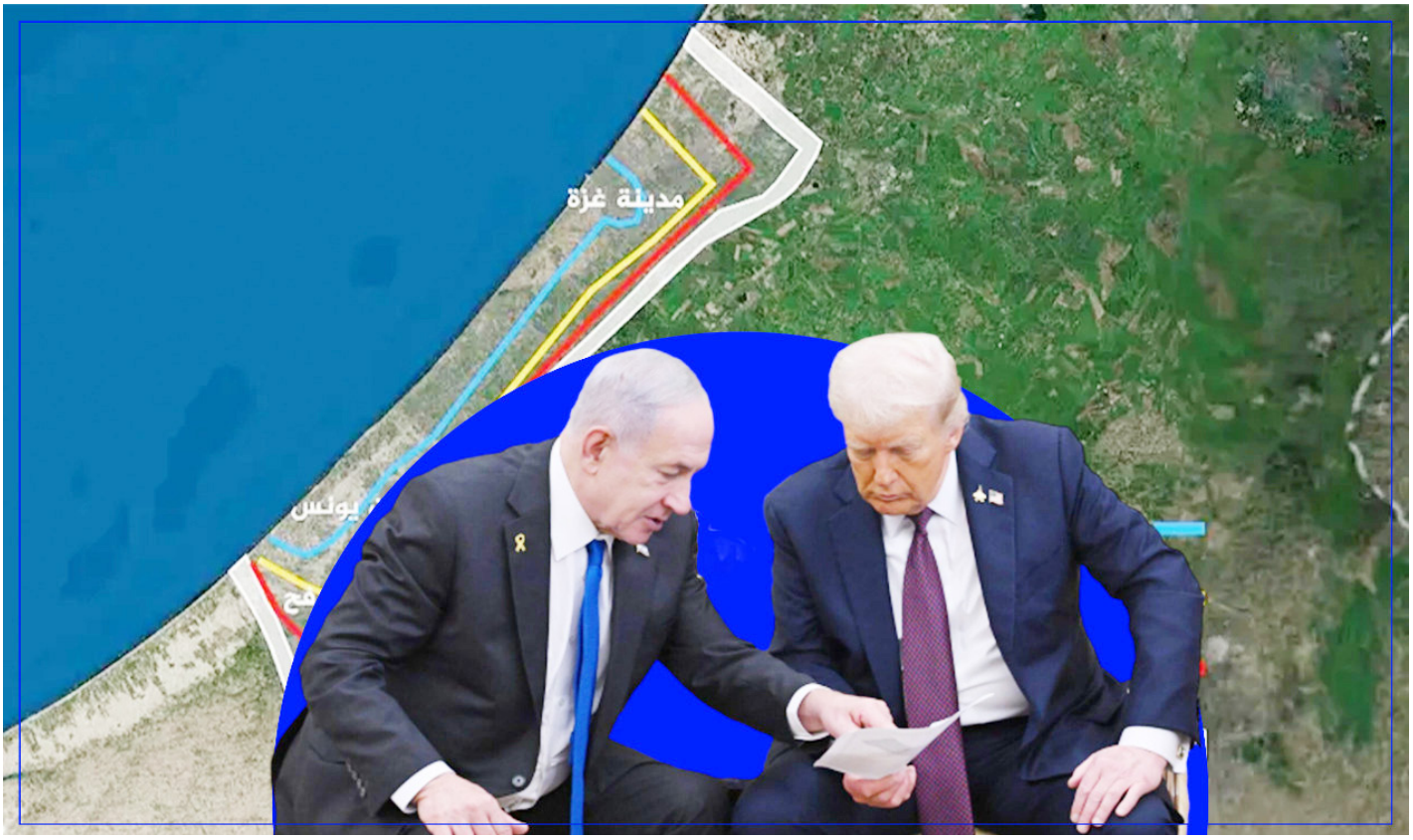

لزكين إبراهيم :

خطة ترامب لغزة: نقطة الانطلاق لإعادة هندسة النظام الإقليمي في الشرق الأوسط

*مركز الفرات للدراسات

تمثل خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنهاء الحرب في غزة نقطة تحوّل مفصلية في مسار الصراع العربي-الإسرائيلي، وفي بنية النظام الإقليمي للشرق الأوسط، إذ تتجاوز هذه الخطة التي جاءت بعد نحو عامين من المواجهة بين إسرائيل وحركة حماس، حدود التسوية المحلية، لتطرح إعادة هندسة توازنات القوى بما يتوافق مع الرؤية الأمريكية الجديدة للمنطقة، والقائمة على مفهوم "السلام بالقوة"، و"تفكيك البنى غير المنضبطة" التي استخدمتها إيران، وتركيا، وتنظيم الإخوان المسلمين كأدوات نفوذ على مدى عقود.

ومع إعلان حركة حماس موافقتها على الانخراط في مفاوضات بشأن الخطة، والتي تتضمن وقفاً لإطلاق النار، والإفراج عن الرهائن، وتسليم إدارة غزة لهيئة فلسطينية مستقلة، يبرز تساؤل جوهري حول مسار الصراع وإمكانية انتقاله إلى ميادين جديدة، وعلى رأسها إيران ولبنان والعراق، وتداعياته على النفوذ التركي في سوريا، في ظل مؤشرات واضحة لتحوّل جذري في طبيعة توازنات القوى الإقليمية.

خطة ترامب كأداة لإزاحة المحورين الإيراني والتركي، وصعود المركزية العربية الجديدة

تحمل بنود الخطة الأمريكية التي أعلنها البيت الأبيض في عشرين بنداً، رسائل سياسية واستراتيجية عميقة، فهي تقترح إنشاء سلطة انتقالية تكنوقراطية في غزة تحت إشراف لجنة دولية يرأسها ترامب، بمشاركة شخصيات مثل توني بلير، بهدف تحويل القطاع إلى منطقة خالية من الإرهاب والتطرف، وإقصاء حماس، والفصائل المسلحة عن أي دور في الحوكمة، بالإضافة إلى إطلاق خطة إعادة إعمار، وتنمية اقتصادية بإشراف دولي وشراكة عربية–غربية، تمهيداً لإقامة دولة فلسطينية منزوعة السلاح ضمن ترتيبات أمنية جديدة.

تشكل هذه البنود مشروعاً متكاملاً لتصفية البنى المسلحة غير التابعة للدولة، وتحويل غزة إلى نموذج للسلام المفروض بالقوة، حيث تصبح التنمية الاقتصادية أداةً لتجفيف منابع العنف، وتفكيك التنظيمات الأيديولوجية.

إنّ نجاح الخطة يعني عملياً نهاية النفوذ الإيراني في فلسطين، وانسحاب أحد أهم أذرع محور "المقاومة"، ما يحوّل القضية الفلسطينية من ورقة بيد طهران وأنقرة، إلى ملف عربي–أمريكي خاضع لإدارة الدول العربية المتحالفة مع واشنطن، مثل مصر والسعودية والإمارات والأردن. ويترتب على هذا التحول تراجع معسكر الإسلام السياسي الذي استخدم القضية الفلسطينية كأداة مساومة ودعاية، سواء من قبل تركيا أو إيران، بينما تبرز الدول العربية المطبّعة كقوة مركزية جديدة تدير الملفات الأمنية، والسياسية بدلاً من القوى غير العربية التي سيطرت على المشهد خلال العقدين الماضيين. بهذا المعنى، تعيد الخطة رسم موازين القوى في الشرق الأوسط لتتجه نحو دور أكبر للدول العربية، مدعومة من واشنطن وتل أبيب، في مواجهة مشروعين إقليميين متآكلين: المشروع الإيراني القائم على المليشيات، والمشروع التركي المبني على الإسلام السياسي.

من منظور استراتيجي، تمثل عودة توني بلير إلى ساحة الشرق الأوسط عنصراً محورياً في إعادة رسم معادلات النفوذ الإقليمي، فشراكته السياسية والاقتصادية مع دوائر أمريكية، وإسرائيلية، ومع بعض النخب الخليجية تعزز منطقاً يقوم على الربط بين التنمية والاستقرار من جهة، والتسوية السياسية من جهة أخرى، ما يقلل قدرة أنقرة وطهران على استخدام الملف الفلسطيني واستثماره، وتشير التحركات الأخيرة إلى أن العلاقة التي نسجها بلير مع قادة الخليج، وخصوصاً الإمارات، تمكّنه من لعب دور الوسيط والمهندس غير الرسمي لمشاريع "السلام الاقتصادي" التي تربط إعادة الإعمار بالاستثمار، مما يحول المال الخليجي إلى أداة نفوذ سياسي فاعلة، ونتيجة لذلك، سيتراجع الدور التركي الذي اعتمد لعقد من الزمن على خطاب سياسي ورمزيات إسلامية، بينما تبرز القوة الخليجية العربية الاقتصادية، والسياسية كعامل أساسي لإدارة الملف الفلسطيني ضمن منظومة تحالف عربي–غربي، ما يكرّس نموذج النفوذ القائم على المشاريع الواقعية وليس الشعارات.

سوريا في قلب إعادة تشكيل الشرق الأوسط بعد غزة

يمثل الملف السوري أحد أكثر الملفات تأثراً بخطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب لإنهاء الحرب في غزة، فإضعاف حماس يعني فقدان إيران وتركيا لورقة ضغط مشتركة طالما استخدمتاها في معادلة الصراع السوري–الإسرائيلي، ما يفتح الباب أمام تحولات استراتيجية في دمشق والمنطقة ككل. فالحكومة السورية الجديدة تتحرك اليوم ضمن مناخ

ينسجم مع الرؤية الأمريكية–الإسرائيلية لإعادة ضبط الأمن الإقليمي، ويدل على ذلك قبولها بسياسة "الجنوب المنزوع السلاح"، وامتناعها عن الرد على التوغلات الإسرائيلية في القنيطرة، وتنازلها غير المعلن عن الجولان، ما يعكس تحولاً في العقيدة الأمنية السورية باتجاه الاعتراف العملي بالحدود الإسرائيلية كأمر واقع، والتخلي عن الصراع المباشر مع إسرائيل. هذا التحول ليس منفصلاً عن خطة ترامب، بل يمثل امتداداً ميدانياً لها، فكما تُفرض في غزة سلطة تكنوقراطية تحت إشراف دولي، سيجري في سوريا بناء بيئة أمنية خالية من التنظيمات المسلحة غير المنضبطة، سواء كانت محسوبة على الإخوان أو على إيران، بما يضمن تقييد قدرة هذه القوى على التأثير في مسار الأحداث.

في هذا السياق، تبدو الولايات المتحدة أمام مخطط استراتيجي طويل المدى للعب دور محوري في الشرق الأوسط، بهدف تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. وتبرز مناطق شمال شرق سوريا كركيزة أساسية تعتمد عليها واشنطن للبقاء كلاعب رئيسي ومراقب للتغيرات الإقليمية، إذ أعلنت مؤخراً تمديد حالة الطوارئ في سوريا لمواجهة التهديدات، مؤكدة استمرار العقوبات، في ظل تقييمها للتحديات الأمنية المستمرة، بما في ذلك تهديدات تنظيم "داعش" والتحالفات الإقليمية المعقدة، وقد جاء القرار وسط ضغوط متزايدة لإعادة تقييم العلاقة مع الحكومة السورية الجديدة، إذ وضعت أمريكا شروطاً لتخفيف العقوبات تتعلق بالشفافية، والإصلاح السياسي، وحماية المكونات وإشراكها في السلطة، والتزام دمشق بعدم تهديد المصالح الأمريكية أو حلفائها في المنطقة.

كلّ ذلك يشير إلى أنّ أمريكا تسعى للحفاظ على نوع من الاستقرار في سوريا، للتفرغ لملف غزة والقضاء على حماس، و نزع سلاح حزب الله في لبنان بشكل فعلي وعملي، وتفكيك ميليشيات الحشد الشعبي الموالي لإيران في العراق، ومن ثم تحديد شكل الحوكمة والإدارة في سوريا سواء مركزية تشاركية أو لامركزية أو فيدرالية، ولحين تحقيق كل ذلك، تتبع سياسية تكتيكية حيال الحكومة السورية الجديدة التي يقودها الإسلاميون المعادون لإيران، لضمان عدم عودة النفوذ الإيراني إلى سوريا، فيما هي بحاجة إلى قوات سوريا الديمقراطية بشكل استراتيجي كأكثر القوى الموثوقة لدى التحالف الدولي لضمان عدم عودة داعش إلى سوريا على المدى الطويل.

وعليه ستحاول أمريكا خلق توازن بين دمشق وقسد خلال الفترة المقبلة، دون السماح لانزلاق الطرفين إلى مواجهة مباشرة أو التخلي عن طرف على حساب الطرف الآخر، وتأتي في هذا السياق الزيارة الأخيرة للمبعوث الأمريكي توماس باراك، وقائد القيادة المركزية الأمريكية الأدميرال براد كوبر إلى شمال شرق سوريا، واللقاء بقيادات قسد، والإدارة الذاتية، ومن ثم رعايتهم لجولة مباحثات جديدة رفيعة المستوى بين قسد والحكومة المؤقتة في دمشق، والتوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في كافة الجبهات.

المال الخليجي يهدد النفوذ التركي في سوريا

مع تناقص التركيز الدولي على ملف غزة وتبوؤ دول الخليج موقعاً بارزًا في إدارته، سيتضح أنّ النفوذ الخليجي يفرض نفسه على مسارات صناعة القرار في المنطقة، من غزة إلى لبنان وسوريا ومن ثم العراق.

فبالنسبة لسوريا التي تشهد مرحلة انتقالية في أعقاب أزمات مركّبة فإنّ إعادة الإعمار لم تعد مهمة فنية بل ساحة نفوذٍ سياسي. وقد دخلت دول الخليج بقوة إلى هذا الفضاء عبر ثلاث آليات متوازية: تمويل مباشر لإعادة الإعمار، وعمليات إعادة جدولة للديون أو تسهيلات مالية، ودور وساطة دبلوماسية لإعادة إدماج دمشق داخل المحافل الإقليمية. هذه الأدوات لا تخاطب فقط حاجة دمشق للموارد، بل تعيد كتابة شروط المشاركة والشرعية الإقليمية في صنع القرار.

هذا التحوّل الاقتصادي–الدبلوماسي يقوّض أدوات النفوذ التركية التقليدية ويضع أنقرة أمام اختبارٍ لا بدّ من التعامل معه استراتيجياً وإلا ستتحوّل إلى لاعب ثانوي في معادلةٍ إقليمية جديدة. حيث تفقد تركيا عبر هذا التحول جزءاً كبيراً من أدوات نفوذها غير العسكرية، إذ كانت لتركيا شبكات تجارة، وموانئ، ومشاريع تنموية تُسهم في إبقائها فاعلة داخل سوريا، و التمويل الخليجي الذي تحوّل إلى بديل اقتصادي وسياسي يضع أنقرة أمام تحدّيين متلازمين: الأول داخلي يتعلق بضعف مواردها الاقتصادية، وضغوطها السياسية والمالية، والثاني خارجي متعلق بقدرتها على تحويل نفوذها العسكري والأمني إلى تأثيرٍ سياسي طويل الأمد. والنتيجة أن الدور التركي يتقلّص تدريجياً إلى إدارة الملفات الأمنية على الحدود ومراقبة المخاطر المباشرة بدلاً من المشاركة في رسم أولويات إعادة الإعمار والتخطيط السياسي.

أمام هذا الواقع المتغير والمنافسة الخليجية، قد يضطر صانعو السياسات في أنقرة إلى إعادة تعريف استراتيجيتهم، بالتحول من مقاربة تعتمد على التدخل العسكري المباشر إلى مقاربة تقوم على التحالفات السياسية، والاقتصادية، والبراغماتية لتأمين مصالحها الحيوية، دون مواجهة مباشرة مع القوى الخليجية أو الإسرائيلية والأمريكية. وعليه قد تحاول تركيا عقد تفاهمات غير معلنة مع قوات سوريا الديمقراطية والإدارة الذاتية لتضمن أن تتحول شمال شرق سوريا إلى منطقة نفوذ اقتصادية لتركيا، وعليه يمكن فهم استمرار تركيا في تحريض دمشق ضد قسد، وعرقلة أي تفاهمات او اتفاقيات بين الطرفين، خشية أن يفتح أي تفاهم واتفاق بين دمشق والإدارة الذاتية أبوب التقارب والدعم الخليجي لقسد والإدارة الذاتية أيضاً، لذا تجد تركيا نفسها أمام خيار التقرب من الكرد في سوريا عبر إبقاء التوتر بين دمشق وقسد، مع إرسال رسائل تهديد لتدفع قسد والإدارة الذاتية على التوجه للتفاهم مع تركيا وتجاوز دمشق، وستحاول تعزيز نفوذها في شمال شرق سوريا، وتجعلها ساحة لاستثماراتها واقتصادها قبل أن يتم اختطافها من قبل المستثمرين الخليجيين في حال ضغطت أمريكا على دمشق وقسد للوصول إلى أي صيغة من صيغ التفاهم، وتحقيق الاستقرار الدائم وتجاوز الدور التركي.

هذه المساعي التركية يمكن استنتاج بوادرها من خلال ما كشفته الرئيسة المشتركة لدائرة العلاقات الخارجية في الإدارة الذاتية، إلهام أحمد، عن مفاوضات جارية للاتفاق على إدارة معبر نصيبين بين شمال شرق سوريا وتركيا، وفي المحصلة، تبدو أنقرة أمام مفترق استراتيجي يتطلب تحويل أدوات القوة من الاعتماد على القدرات العسكرية إلى صيغ اقتصادية، ودبلوماسية مرنة، حتى تتمكن من إبقاء نفوذها فاعلاً في سوريا.

هذا المشهد يفتح أمامنا ثلاثة سيناريوهات محتملة: الأول، سيطرة خليجية–غربية على مسارات البناء السياسي والاقتصادي في سوريا مع تهميش تركي نسبي، والثاني؛ خلق توازن إقليمي متعدد الأقطاب حيث تتقاسم القوى (الخليج، الولايات المتحدة، روسيا، أوروبا) نفوذاً متشابكاً، والثالث؛ استمرار حالة التشرذم والانقسام الداخلي السوري ما قد يطيل أمد عدم الاستقرار. كل من هذه السيناريوهات سيعتمد على قدرة الأطراف على ترجمة التمويل والوساطة إلى اتفاقيات سياسية قابلة للتنفيذ، وكذلك على قدرة أنقرة على التكيّف.

من غزة إلى بيروت وبغداد؛ إعادة ترتيب النفوذ الإقليمي

يمثل انتهاء حماس نقطة تحوّل استراتيجية ليس فقط في غزة، بل على امتداد لبنان والعراق، حيث تضع خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المنطقة أمام إعادة ترتيب شاملة لموازين القوى. ففي لبنان، يضع انتهاء الحضور الفعلي لحماس، حزبَ الله أمام مأزق عميق، إذ يفقد الحزب المبرّر الأساسي لوجوده كقوة "مقاومة" تدافع عن القضية الفلسطينية،

خصوصاً أنّ خطة ترامب تتيح للقوى العربية، والإقليمية إدارة الأمن في غزة بعد انسحاب القوات الإسرائيلية، ما يضعف رواية حزب الله حول حماية جنوب لبنان، واعتباره قوة ردع فلسطينية. وفي هذا الواقع، يواجه الحزب خيارين؛ إما التحول إلى حركة سياسية منزوعة السلاح تشارك في الحياة السياسية اللبنانية، دون تدخل في القضايا الإقليمية، أو الانخراط في مواجهة عسكرية مع إسرائيل من شأنها أن تنتهي بتكرار مصير حماس في غزة.

ويبدو أن حزب الله بات متوجساً من هذه التغييرات، فقد حذّر الأمين العام للحزب، نعيم قاسم، من "أخطار" خطة ترامب، معتبراً أنّ الهدف الإسرائيلي هو توسيع السيطرة على دول المنطقة، في محاولة لإثارة المخاوف لدى الدول العربية الداعمة للخطة، والشارع العربي، والإسلامي، وهو ما يعكس إدراك الحزب للتهديد الوجودي الذي يواجهه في حال تطبيق الخطة بالكامل.

وفي هذا الإطار، وبانتهاء خطر حزب الله، سيتاح للحكومة الجديدة في لبنان الموالية للغرب والولايات المتحدة الانخراط بشكل كامل في محيطها العربي، وقد تدخل تدريجياً ضمن اتفاقيات إبراهام للتطبيع مع إسرائيل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

أما في العراق، فتتزامن الضغوط الأمريكية على الميليشيات الموالية لإيران، وتصنيف بعض فصائل الحشد الشعبي مؤخرا كمنظمات إرهابية، مع الهدف نفسه المتمثل في تفكيك شبكة النفوذ الإيراني الإقليمي. ومع اقتراب الانتخابات البرلمانية في نهاية ٢٠٢٥، يواجه العراق خياراً مصيرياً؛ فإما استمرار الهيمنة الإيرانية مع تبعاتها من عزلة دولية، واحتمالية لضربات أمريكية، وإسرائيلية، تطال الميليشيات الشيعية المصنفة على قوائم الإرهاب، أو الانخراط في محور عربي–غربي جديد يلتزم بخطة ترامب الموسعة للسلام الإقليمي، وبذلك يصبح إنهاء الحرب في غزة نقطة انطلاق لإعادة تشكيل العراق الجديد كدولة متصالحة مع الغرب، متصلة بمحورها العربي اقتصادياً وسياسياً، ومرتبطة بنموذج إدارة عربية–غربية للأمن والسياسة في المنطقة.

الرؤية:

يشير التقييم الاستراتيجي لما بعد انتهاء حرب غزة، وفق خطة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب إلى تحول نوعي في بنية النظام الإقليمي للشرق الأوسط، إذ تنتهي مرحلة المحاور العقائدية التقليدية، ممثلة بمحور المقاومة مقابل محور التطبيع، ويبرز محور عربي–أمريكي جديد وفق رؤية تقوم على الاستقرار أولاً، والسلام بالقوة ثانياً. ومع انحسار الدور الإيراني والتركي لصالح الدول العربية المطبعة مع إسرائيل، يتراجع الإسلام السياسي كقوة فاعلة في المنطقة، لصالح نموذج "الإسلام البراغماتي" الذي تتبناه السعودية والإمارات والأردن، والذي يربط بين التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي، والأمن الإقليمي.

وفي فلسطين، يتم تعريف مفهوم السيادة الفلسطينية ضمن إطار الحوكمة الدولية والتنمية الاقتصادية، بعيداً عن المقاومة المسلحة، مع تحويل الصراع من بعد عسكري إلى بعد اقتصادي–إداري، تديره لجان دولية عربية مشتركة تحت إشراف أمريكي مباشر.

ختاماً، تمثل خطة ترامب لإنهاء الحرب في غزة أكثر من مجرد وقف لإطلاق النار؛ فهي مشروع لإعادة صياغة شاملة للنظام الإقليمي، تهدف إلى إغلاق ملفات الإخوان وحماس وحزب الله والمليشيات الإيرانية، وإحلال نظام عربي–غربي جديد مكانها، قائم على توازنات القوى الجديدة والتحالفات الاقتصادية والسياسية.

www.marsaddaily.com

مطار السليمانية بين إغلاق اجواء وفتحها

((قراءة في البعد الوطني لنهج الاتحاد الوطني الكردستاني))

*محمد شيخ عثمان

لم يكن إغلاق الأجواء التركية أمام مطار السليمانية حدثا عابرا في تفاصيل العلاقة بين الإقليم وأنقرة، بل حمل في طياته دلالات عميقة تتجاوز البعد الفني إلى جوهر السياسة ومسؤولية الموقف.

حتى الإغلاق ذاته كان شاهدا على نهج وطني رصين للاتحاد الوطني الكردستاني، في تعاطيه الهادئ والمسؤول مع القضية الكردية في تركيا وسوريا، وإيمانه الدائم بأن طريق الحل لا يكون بالسلاح ولا بالشعارات الانفعالية، بل عبر الحوار والمؤسسات الدستورية وتحت قبة البرلمان.

لقد ظل الاتحاد الوطني متمسكا بهذه الرؤية منذ عقود، وساهم بجهوده السياسية وعلاقاته الإقليمية في خلق بيئة تتيح فرص السلام بدلا من التصعيد.واليوم، حين يتم الاستعداد لفتح المجال الجوي أمام مطار السليمانية، فإن هذه الخطوة لم تأت من فراغ، بل كانت ثمرة لمساع دؤوبة قادتها رئاسة الاتحاد الوطني وقيادته التي تعاملت مع الملف بعقلانية ومسؤولية وطنية عالية، بعيدا عن الشعارات والمزايدات.

خلال زيارة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إلى أربيل في وقت سابق، لم يبد قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني – من رئيس الحزب إلى رئيس الإقليم والحكومة – أي اهتمام جاد بمسألة مطار السليمانية، باستثناء السيد قوباد طالباني الذي طرحها بشجاعة ووضوح.

كما أن الجهود الأخيرة التي بذلت من قبل رئيس الإقليم نيجيرفان بارزاني في لقائه مع أردوغان جاءت تتويجا لأرضية سياسية سبق أن أرساها الرئيس بافل جلال طالباني عبر نهجه الداعم لمسار السلام في تركيا، ومواقفه التي فتحت أبواب الثقة من جديد.

ورغم أن الحناح المتشدد داخل الحزب الديمقراطي لم يخف انزعاجه من هذا التطور الإيجابي، انطلاقا من حسابات تنافسية ضيقة مع معسكر نيجيرفان المعتدل ورغبة منه في إبقاء الحصار السياسي على المطار، فإن واقع الأمور يؤكد أن النهج الوطني الهادئ ينتصر دائما، وأن المصلحة العامة تعلو فوق كل الاعتبارات الحزبية.

التأكيدات الأخيرة بقرب فتح الأجواء أمام مطار السليمانية هو في جوهره انتصار للنهج الوطني المسؤول الذي اختطه الاتحاد الوطني الكردستاني، القائم على الحوار والاحترام المتبادل، والإيمان بأن العلاقات الإقليمية المتوازنة لا تبنى بالمزايدات ولا بالتبعية، بل برؤية وطنية تضع مصلحة كردستان والعراق فوق كل اعتبار.

وبين إغلاق السماء وفتحها، يثبت الاتحاد الوطني مرة أخرى أنه حزب الدولة لا حزب الأزمة، وأن قيادته – بوعي الرئيس بافل جلال طالباني – استطاعت أن تحول الخلافات الإقليمية إلى فرص تفاهم، وتحول التحديات إلى إنجازات.

بهذا النهج الواقعي والمسؤول، يواصل الاتحاد الوطني أداء رسالته التاريخية: ترسيخ السلام، وصون كرامة كردستان، وتعزيز حضورها الوطني والدولي بثقة وشموخ، وهذا ما يحتاجه المواطن الكردستاني وينبغي أن ينعكس على ثقته برصانة هذا الحزب العريق ليدعم قوته بصوته له في الانتخابات وكافة المحافل .